



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

ماجستير الأسواق المالية

استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء

المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية

(2014-2007)

(بحث علمي مُقدّم لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية)

إعداد الطالب:

مُحمّد محمود الجشّي

إشراف الدكتور:

رانيا الزمير

1437 هـ - 2015 م



Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Banking and Insurance
Master of Financial Markets

Use financial analysis tools to evaluate
the Performance of Islamic VS Conventional banks in Syria
(2007-2014)

(Presented to obtain Master's degree in financial markets)

Prepared By

Mohamad Mahmod Aljashi

Supervisor

Dr. Rania Alzair

2015 - 1437

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد لله تعالى ﷻ ورسوله الكريم ﷺ

وإلى من افتقد في مواجهة الصعاب

ولم يهله الدنيا لأمر قوي من حنانه . . أبي

وإلى من تنساق الكلمات لنخرج معبرة عن مكنون ذاتها

وإلى من علمني النجاح والصبر وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي . . أمي

وإلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم فقد اشناقوا وترقبوا فهذا هديتي

وإلى شريكة دربي ومؤنستي خطيبي مروة

وأقدم بخالص شكري وتقديري لأساتذتي الدكتوراة رانيا الزرين لفضلها بالإشراف على هذه الرسالة

كما أقدم بخزير الشكر للسادة أعضاء لجنة الحكم والأساتذتي ككاترة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق

والذين أزروني وساعدوني ولم يدخلوا عليّ بعلمهم

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة لتحليل وتقييم الوضع المالي، والفني للمصارف الخاصة الإسلامية، والتقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية للمدة بين عامي (2007-2014) والمقارنة بينها، عن طريق تقسيم الدراسة إلى فترتين: فترة ما قبل عام 2011، وفترة ما بعده، وإجراء التحليل، والتقييم لكل نوع على حدة، وليس لكل مصرفٍ منفرداً؛ حتى نستطيع تقييم هذه المصارف تقييماً إجمالياً على حسب نوعها، وليس إجراء التقييم للوحدات المكونة لكل نوع منها لتحديد طريقة التمويل الأفضل، والأكثر كفاءة، والتي تؤدي إلى تخفيض المخاطرة.

ذلك من خلال تحديد مصادر الأموال، واستخداماتها، وبنية المركز المالي لدى كلٍّ منها، ودراسة، وتحليل مدى تغيرها، وتطورها، أو تأثرها عن طريق تشكيل قائمتي مركز مالي، وقائمتي دخل موحدتين لكل نوعٍ على حدة، وإجراء المقارنات بينها بناءً على هذه القوائم؛ كما قُيم الأداء المالي لديها باستخدام نظام تقييم الأداء الأمريكي للمصارف (CAMEL)، وإجراء عمليات تحليل إحصائي وصفي لنتائجه، وتحليل الفروق التي ظهرت بناءً على هذه النتائج حسب معايير العمل المصرفي في سورية، ومعايير نظام (CAMEL) للأداء، ومن ثم دراسة معنوية الفروق التي ظهرت بين نتائج المصارف إحصائياً حسب هذا النظام عبر اختبار فرضيات الدراسة عن طريق اختبار تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova).

كما تم في هذه الدراسة تحليل الانحدار والارتباط بين: عناصر نظام (CAMEL) كمتغيرات داخلية للمصارف، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي كمتغير اقتصادي كلي؛ إذ تشكل هذه العناصر مع سعر الصرف المتغيرات المستقلة في معادلات الانحدار البسيطة، ومؤشرات الربحية وهي: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الفائدة / العائد (NIM)، والتي تشكل المتغيرات التابعة في المعادلات المذكورة؛ بهدف دراسة العوامل المؤثرة في ربحية هذه المصارف، ودراسة مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات في المتغيرات التابعة.

وتوصلت الدراسة بناءً على التحليلات السابقة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- إن المصارف الخاصة في سورية تعاني من الظروف التي تمر بها البلاد مما يؤثر على أعمالها، وأرباحها، ونتائجها.
- 2- تستخدم المصارف الخاصة السورية أرباح تقييم مركز القطع البنوي كأداة لتحسين صورتها، وصورة نتائجها المالية.
- 3- تشهد المصارف موضع الدراسة حالات عسرٍ، وحالات عدم سداد كبيرة.

- 4- أظهرت الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر نظام (CAMEL) أن المصارف الإسلامية أفضل من التقليدية من حيث جودة الأرباح، وجودة الأصول، وجودة الإدارة؛ على حين أنّ التقليدية كانت أفضل من الإسلامية من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وعن طريق اختبار (One Way Anova) تبين أنه ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأرباح، وجودة الأصول، وإنّ هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بينها في جودة الإدارة فقط.
- 5- يتساوى تصنيف المصارف التقليدية، والإسلامية السورية على حسب جميع عناصر (CAMEL)، وحصلت هذه المصارف على التصنيف رقم (2)؛ أي: أتت في المستوى المُرضي.
- 6- عند دراسة العلاقة بين مؤشرات الربحية، وعناصر (CAMEL) تبين لنا انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المدروسة ذات العلاقة المعنوية مع مؤشرات الربحية؛ ولا سيما لدى المصارف التقليدية، وعدم قدرتها على تفسير جزء كبير من تغيرات هذه المؤشرات، وارتفاع القدرة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير تغيرات (ROA)، و (ROE)؛ ولكنه لم يكن ذا علاقة معنوية مع (NIM).

Abstract

This study aims at analyzing and evaluating the financial and technical situation of the Islamic and conventional private banks working in Syria in the period between (2007-2014) by comparing between them, through dividing the time of study into two periods: before and after 2011, and by analyzing and evaluating of each kind of banks alone (not each bank), in order to determine which financing way was better, more efficient and the less risky.

This is done by determining the sources and usage of money obtained by each of them, the components of the financial status of each of them, and by studying and analyzing the range of their changeable developments and affectivity, as well as by forming two unified statements showing the financial position of each, side by side with forming two unified income statements of each one alone. This is accompanied by making comparisons between both kinds of banks according to these statements.

Evaluating of the financial performance of each has been done by using the American system of evaluating banks performance (CAMEL), and then making a descriptive statistical analysis of the results, then by studying and examining the differences that have appeared between the statistical results of these banks according to this system through examining the assumptions of study by using one way ANOVA test.

In this study, we, also, made a regression and correlation analysis between CAMEL system elements as internal variables of banks, and the Syrian pound exchange rate against U.S Dollar as a macroeconomic variable, for these variables form the independent variables in the simple regression models and the profitability indicators which are: return on assets (ROA), return on equity (ROE) and net interest margin (NIM), which, in turn form the dependent variables in the mentioned models; this is done so as to study the factors that affect the profitability of these banks and to study the period of the independent variable ability to explain the changes in the dependent variables.

According to the previous analyses, this study has come to group of results, the most important of which are:

- 1. The private banks, in Syria, suffer from the hard circumstances in which the country lives. These circumstances have a considerable effect on their operations, profits and results.*
- 2. The Syrian private banks use the evaluation profit of structural position as a method to improve their image and their financial results image.*
- 3. The studied banks, suffer from a big insolvency and cases of inability to repay their debts.*

4. *The descriptive statistical study of CAMEL system elements has shown that Islamic banks are better than conventional ones concerning the Profits, Assets, and Management Quality; whereas the conventional banks are better regarding the Capital adequacy and Liquidity. by using one way ANOVA test, it has been proved that there aren't any significant differences between the Islamic and conventional banks concerning Capital adequacy, Liquidity, Profits Quality and Assets Quality. It has, also, proved that there are significant difference between both kinds of banks relating only to Management Quality.*
5. *Both conventional and Islamic banks have been classified at the same rank according to all the elements of CAMEL. Both achieved Rank 2 which is (satisfactory Rank).*
6. *Upon studying the relationship between profitability indicators and CAMEL elements, we found that there is reduction in the explanation ability of the studied variables which have a significant relationship with profitability indicators, especially in the conventional banks as well as their inability to explain a considerable part of these indicators changes. We, also, found that the explanation ability of currency exchange was high in the field of explanation changes that occur in (ROA) and (ROE), but with no significant relationship with (NIM).*

الفهرس

أ	الفهرس
ث	المقدمة ومنهج الدراسة:
ث	أولاً: المقدمة:
ج	ثانياً: مشكلة البحث:
ح	ثالثاً: أهمية البحث:
ح	رابعاً: أهداف البحث:
خ	خامساً: فرضيات البحث:
خ	سادساً: منهج البحث
خ	سابعاً: حدود البحث:
د	ثامناً: مصادر البيانات:
د	تاسعاً: متغيرات البحث:
ذ	عاشراً: الدراسات السابقة:
1	الفصل الأول
1	مدخل للتعريف بالمصارف وآليات عملها
3	المبحث الأول
3	نبذة عن العمل المصرفي التقليدي
9	المبحث الثاني
9	العمل المصرفي في الإطار الإسلامي
17	المبحث الثالث
17	صيغ التمويل التقليدي والإسلامية
28	المبحث الرابع
28	بنية القطاع المصرفي في سورية
37	المبحث الخامس
37	خصائص القطاع المصرفي في سورية
43	الفصل الثاني
43	التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

45	المبحث الأول.....
45	مفهوم التحليل المالي.....
54	المبحث الثاني.....
54	بنية الموجودات والمطالب في المصارف الخاصة في سورية.....
61	المبحث الثالث.....
61	التحليل المالي لهيكل المطالب والموجودات للمصارف التقليدية والإسلامية في سورية.....
70	المبحث الرابع.....
70	التحليل المالي لهيكل إيرادات المصارف التقليدية والإسلامية في سورية ومصروفاتها.....
78	الفصل الثالث
78	التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
82	أولاً: التحليل الإحصائي:.....
95	ثانياً: اختبار الفرضيات:.....
98	ثالثاً: تحليل الانحدار:.....
108	رابعاً: تحليل الارتباط:.....
110	النتائج والتوصيات
115	قائمة المراجع:
120	الملاحق
120	الملحق رقم (1).....
121	الملحق رقم (2).....
123	الملحق رقم (3).....
124	الملحق رقم (4).....

خطة البحث والدراسات السابقة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة البحث

ثالثاً: أهمية البحث

رابعاً: أهداف البحث

خامساً: فرضيات البحث

سادساً: منهج البحث

سابعاً: حدود البحث

ثامناً: متغيرات البحث

تاسعاً: الدراسات السابقة

استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية

أولاً: المقدمة:

شهد القطاع المصرفي في سورية عبر تاريخه الممتد منذ الاحتلال العثماني وإلى الآن تعاقب عدة حقب مختلفة في الفكر وآليات الإدارة له، وشهدت هذه المرحلة الطويلة الانتقال من هيمنة المصارف الأجنبية على العمل المصرفي في مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة وجود المصارف الخاصة الوطنية، والعربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، تلتها مرحلة التأميم، والفكر الاشتراكي التي تم خلالها توكيل المصارف التي تملكها الدولة بإدارة العمل المصرفي، والائتماني، والتموي في سورية من خلال التخصص بتمويل أحد القطاعات الاقتصادية في المجتمع، وبعد تطور العمل المصرفي وآليات عمله وتعقدتها، والسيطرة التي بدأت تظهرها المصارف على الاقتصاد العالمي؛ فأصبحت قوة الدول اقتصادياً تُقيّم من خلال قوة نظامها المالي، والمصرفي، وتطوره بعد أن كانت تقيم بقوتها الصناعية، والإنتاجية، وبسبب هذا وأكثر ولعدم قدرة المصارف الحكومية في سورية على مُجارة هذا التطور الكبير في العمل المصرفي، ولعدم نجاحها في تحقيق الأهداف التي أُنيطت بها في التنمية الصناعية والزراعية والعقارية والتجارية، وعدم قدرتها على تلبية حاجات المواطنين الائتمانية الآخذة بالتطور والنمو، وبنقل الدولة من الفكر الاشتراكي إلى فكر اقتصاد السوق الاجتماعي = صدرت المراسيم، والقوانين التي تسمح بتأسيس المصارف الخاصة في سورية على شكل شركات مساهمة لتدعم الاقتصاد الوطني، وتلبي حاجات المجتمع الائتمانية، والمصرفية بعيداً عن البيروقراطية، والتعقيدات الموجودة في المصارف الحكومية، ولتفتح الباب أمام الابتكارات في الصناعة المصرفية؛ الأمر الذي كان يعول عليه لجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الاستثمارات الوطنية في المجال المالي الذي كان يعاني من الضعف؛ فقد كانت توجه معظم المدخرات الوطنية تقريباً نحو الاستثمار التجاري، والصناعي، والحرفي، وكان إنشاء المصارف الخاصة أمراً لا بد منه؛ لأن مشروع إحداث سوق دمشق للأوراق المالية كان مطروحاً بقوة، وكان من الاستحالة التداول فيه ورفع مستوى العمل به من دون نظام مالي، ومصرفي متطور، ونشيط، ومما لاشك فيه أن المصارف هي المحرك الأول والقلب النابض للأسواق المالية.

وبعد صدور قوانين إحداث المصارف الخاصة في سورية كان جلياً ظهور المصارف الإسلامية كشريك أساسي للمصارف التقليدية في هذا القطاع؛ فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في سورية حتى الآن ثلاثة مصارف ذات انتشار واسع، وحصّة سوقية لا يستهان بها، وقد تعاظم دور المصارف الإسلامية في سورية من عام 2011 نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد منذ ذلك التاريخ، فكانت نتائجها المالية أقلّ تضرراً من المصارف التقليدية؛ ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة عملها، والخصائص المبنية على أساسها؛ إذ يختلف حجم الالتزامات الموجودة على عاتق كلّ منها، وبشكل أساسي بالنسبة لمعدل

الفائدة الثابتة الذي تضطر المصارف التقليدية لدفعه دورياً، وبين معدل الربح الذي تدفعه المصارف الإسلامية التي هي غير ملزمة بدفعه.

وبعد مرور فترة تصل إلى أكثر من عشر سنوات على تأسيس المصارف الخاصة في سورية، يلحظ أن هناك حاجة ملحة لتقييم هذه التجربة بشقيها الإسلامي، والتقليدي، ومعرفة أي أسلوب تمويلي كان الأكثر نجاحاً، وقدم مستوى أكبر من الكفاءة في العمل، وذلك في فترة ما قبل عام 2011 وما بعده، ولا يخفى على أحد ما تتعرض له هذه المصارف من أضرارٍ كبيرة خلال فترة ما بعد عام 2011، وهي أضرار تؤثر على ربحيتها، ونشاطها تأثيراً كبيراً، وإن حجم الخسائر الذي تتحملة المصارف بشكل عام، ولجوئها لعرض الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي كوسيلة لتغطية الخسائر التي تتعرض لها، وتغطية الصورة الحقيقية لوضعها المالي = يؤكد أهمية الدراسة لتقييم الوضع بشكل منطقي، وإعطاء صورة واضحة، وسليمة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعتبر المصارف بالنسبة لأي اقتصاد في العالم مؤسسات ذات أهمية، وحساسية خاصة، وتتبع أهمية الدور الذي تقوم به من حجم الأموال التي تسيطر عليها، وتتحكم فيها، وتشكل جزءاً كبيراً من ثروة الأمة؛ وذلك يأتي نتيجة لطبيعة عملها كمكان آمن لحفظ الأموال، والمقتنيات الثمينة، وكأحد السبل التي يكون من خلالها: تداول النقود، وإجراء عمليات البيع والشراء، وتسيير الأمور، والمعاملات التجارية، والاستثمارية؛ وكما تتبع أهمية ذلك الدور من حجم تأثير، وتأثير عمل المصارف على المتغيرات الاقتصادية في المجتمع، وطبيعة الأوضاع الاجتماعية فيها.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس المصارف الخاصة في سورية، ونظراً للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والخسائر الكبيرة التي لحقت بها نتيجة لذلك، واحتواء السوق نمطين من المؤسسات المالية التي تمارس العمل المصرفي، يبدو أن الحاجة ملحة لتقييم، ومقارنة عمل هذين النمطين التموليين لفترة ما قبل عام 2011، وما بعده لمعرفة الصيغة التمويلية التي كانت أكفأ في كل فترة من هاتين الفترتين، والصيغة الأقل تضرراً في فترة ما بعد عام 2011، وهذا يطرح تساؤلاً في غاية الأهمية عن حقيقة الوضع المالي، والفني لهذه المصارف، ومدى تأثيرها بالأوضاع الاقتصادية للبلاد، ويستوجب الوقوف عندها في محاولة للإجابة على سؤال رئيس هو: أي نوع من المصارف الخاصة العاملة في السوق السورية تعتبر ذات نتائج مالية أفضل؟

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق عددٌ من الأسئلة الفرعية، يمثل كل سؤال منها جانباً من جوانب التقييم لعمل هذه المصارف، وأدائها، وهي الآتية:

- هل تعتبر المصارف الإسلامية أكثر أماناً من المصارف التقليدية من حيث توفيرها للسيولة؟
- هل تعتبر المصارف الإسلامية ذات ملاءة مالية أكبر من المصارف التقليدية؟

- هل تعتبر المصارف الإسلامية أكثر ربحية من المصارف التقليدية من حيث العوائد التي تحققها؟
- هل تعتبر المصارف الإسلامية ذات كفاءة أكبر من المصارف التقليدية من حيث إدارة الأصول، والخصوم، وكفاية رأس المال؟

- ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على ربحية المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة تستمدّها من النقاط التالية:

1. التثبت، والتحقق من سلامة مراكز المصارف المالية، ومعرفة الاستراتيجية، أو السياسة التي تتبعها كل صيغة تمويلية في سورية، ومعرفة أي هذه الاستراتيجيات، أو السياسات كانت أفضل وأنجح، وذلك من حيث الملاءة المالية، والسيولة، والربحية، ودراسة أي صيغة تمويلية كانت أكثر كفاءة في توزيع مواردها، واستغلالها بالطريقة الأنسب ذات العوائد الأكبر، والمخاطرة الأقل.
2. أهمية دراسة وتحليل موجودات ومطالب هذه المصارف، وإيراداتها ومصاريفها، لتقييم وضعها المالي، والفني الحقيقي، ولما يبرزه هذا النوع من التحليل لحقيقة الوضع الذي تمر به هذه المصارف.
3. دراسة، ومعرفة أي صيغة تمويلية كانت أكثر كفاءة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، وكانت أقل تضرراً من تقلباتها.
4. أهمية دور كلٍ من المصارف الإسلامية، والتقليدية في السوق النقدية، والمالية السورية، والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. الفائدة التي يمكن الحصول عليها إذا أُخذَ بتوصيات هذه الدراسة، ومقترحاتها التي من الممكن ان تساهم على نحوٍ فعال في تحسين أداء هذه المصارف.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. دراسة مُحدّدت الأداء المالي في المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية باستخدام عوامل خاصة داخلية، وعوامل خارجية (اقتصادية) بهدف معرفة الفروق المعنوية الحقيقية بين نوعي المصارف إن وجدت.
2. دراسة بنية الموجودات، والمطالب، ومصادر الإيرادات، والنفقات للمصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.
3. دراسة النتائج المالية للمصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية، وتحليلها.
4. تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة التقليدية، والإسلامية في سورية.
5. الوصول إلى طريقة التمويل الأنجح في سورية من خلال معايير التقييم المصرفية.
6. تقديم توصيات لإدارات كل من المصارف الإسلامية، والتقليدية لسد الثغرات، وحل المشكلات التي ظهرت في نتائج أعمالها منذ تأسيسها وحتى الآن.

خامساً: فرضيات البحث:

تُناقش في هذا البحث الفرضيات التالية:

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.

H2 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.

H3 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالربحية بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.

H4 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأصول بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.

H5 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية.

وستتناول الدراسة التطبيقية إجراء تحليل للقوائم المالية للمصارف الإسلامية، والتقليدية بعد تقسيمها إلى مجموعتين: مجموعة تتكون من المصارف الإسلامية، ومجموعة تتكون من المصارف التقليدية، وتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: فترة ما قبل عام 2011، وفترة ما بعد عام 2011، وأخذ متوسط كل مجموعة على أن تكون كل فترة على حدة، ومقارنتها بينها، واستنتاج ما يمكن استنتاجه منها.

سادساً: منهج البحث:

يتكون هذا البحث من جزأين: جزء نظري، وجزء تطبيقي؛ لذلك تطلب استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: وهو المنهج الذي يُستخدم لوصف ظاهرة محددة وصفاً دقيقاً بالاعتماد على معلومات كافية عن هذه الظاهرة، من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة¹، والذي سيُتبع في وصف، وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، من خلال الاعتماد على الأبحاث، والدوريات العربية، والأجنبية، والدراسات ذات الصلة بالموضوع؛ لدراسة الجانب النظري من البحث.

المنهج المقارن: الذي سيُتبع لدراسة الاختلافات بين المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية على مستوى الجانب النظري، ومقارنة النتائج التي يُتوصل إليها فيما يخص تحليل القوائم المالية، ونتائج عناصر نظام (CAMEL) لتقييم الأداء على مستوى الجانب التطبيقي.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود المكانية: المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: الفترة ما بين (2007-2014).

¹ دويدي، رجا. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، ط 1، دمشق: دار الفكر، ص 183.

ثامناً: مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة البيانات المالية السنوية المدققة، والمنشورة للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، والبيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعدة سنوات، والدراسات، والأبحاث، والبيانات، والنشرات التي يصدرها مصرف سورية المركزي، والمعلومات، والبيانات المتوفرة على المواقع الالكترونية لكلٍ من: سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والمصارف المدروسة.

وقد واجهت الدراسة بعض المعوقات التي تتعلق بعدم توحيد المصارف المدروسة سواءً الإسلامية، والتقليدية لمسميات البنود الرئيسية في قوائمها المالية، والتباين الكبير في النتائج المحققة خلال السنوات المدروسة؛ ولاسيما في الفترة الثانية للدراسة، كما واقتصرّت المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف نظراً لعدم توافر بيانات على شكل سلسلة متكاملة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم.

تاسعاً: متغيرات البحث:

المتغير الوسيط:

نوع المصرف (تقليدي - إسلامي)

المتغيرات التابعة:

1. العائد على الأصول
2. العائد على حقوق الملكية
3. هامش صافي الفائدة / العائد

المتغيرات المستقلة:

النسب المالية:

1. كفاية رأس المال
 2. السيولة
 3. جودة الأرباح
 4. جودة الأصول
 5. جودة الإدارة
- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. سعر الصرف.

قائمة بالاختصارات لمتغيرات البحث

المتغير الوسيط:		
نوع المصرف	إسلامي	تقليدي
المتغيرات التابعة:		
العائد على الأصول:		
العائد على حقوق الملكية:		
صافي هامش الفائدة/ العائد:		
المتغيرات المستقلة:		
النسب المالية:		
كفاية رأس المال: نسبة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة رأس مال المصرف في الحفاظ على توازنه عند تعرضه للمخاطر المختلفة.		
السيولة: نسبة (إجمالي الأموال الجاهزة / إجمالي المطالبين)، ويشير هذا المقياس إلى مدى احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل وبدرجات مختلفة لمواجهة الالتزامات التي قد يتعرض لها.		
جودة الأرباح: نسبة (إجمالي المصاريف / إجمالي الإيرادات)، ويستخدم هذا المقياس لدراسة ربحية المصرف من خلال المصاريف التي يتكبدها.		
جودة الأصول: نسبة (المخصصات / (المخصصات + حقوق الملكية))، وتستخدم هذه النسبة لتقييم القروض، والجدارة الائتمانية للمصاريف.		
جودة الإدارة: نسبة (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)، وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة إدارة المصرف في السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها.		
المؤشرات الاقتصادية الكلية:		
سعر الصرف: سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.		

عاشراً: الدراسات السابقة:

أولاً: (Al-Gazzar, Manar) **(The Financial Performance of Islamic VS Conventional Banks: In The GCC & MENA Region)** (An Empirical Study) /2014/ (Bachelor's Dissertation/ Senior Year Project) ¹:

استخدمت هذه الدراسة نموذج (CAMEL) لتقييم أداء المصارف الإسلامية، والتقليدية مع إدخال بعض عناصر الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي) على التحليل، وربطها بمؤشرات الربحية، وذلك لعينة من (45) مصرفاً، منها (10) إسلامية موزعة بين (10) دول من دول الشرق الأوسط، والخليج العربي خلال الفترة بين عامي (2009-2013)؛ لدراسة ربحية المصارف في هذه المنطقة، واختبار تأثير نوع المصرف على أدائه.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية في كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والأرباح؛ لكن المصارف التقليدية أفضل من حيث السيولة، ومع استخدام معامل ارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة

¹ Al-Gazzar. M. (2014). ***The Financial Performance of Islamic VS Conventional Banks: In The GCC & MENA Region.*** (An Empirical Study). Bachelor's Dissertation/ Senior Year Project, The British University In Egypt, Cairo.

بين عناصر نموذج (CAMEL)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات الربحية، أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين كفاية رأس المال، وجودة الأرباح، والسيولة، والنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم مع الربحية، كما أظهرت وجود علاقات سلبية بين تدني جودة الأصول، وجودة الإدارة، والربحية.

قامت الباحثة باستخدام نموذج (CAMEL)، وربطه مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ولأربعة سنوات، واستخدمنا في هذه الدراسة النموذج نفسه، لكن مع متغير سعر الصرف كمتغير اقتصادي، ولثمان سنوات، واقتصر تقييم الباحثة لأداء المصارف على هذا الجانب، على حين أننا قمنا في هذا البحث بتقييم، ومقارنة، وتحليل الموجودات، والمطالب، وتطورها للمصارف المدروسة، وبنوعيتها، كما أن الباحثة تقيم عينة مصارف من دول مختلفة، وهو السبب الذي عزيت إليه بعض الاختلافات في النتائج، على حين قيمت هذه الدراسة قطاعاً مصرفياً لدولة واحدة، ودرست مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية لهذه الدولة على أداء العينة.

ثانياً: دراسة (سلما، محمد) /2012/ بعنوان: (محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سوريا_ رسالة ماجستير)¹:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد، وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المحددة لربحية المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة بين عامي (2001_2009)، وذلك من خلال التركيز على تلك العوامل، وقد اشتملت الدراسة جميع المصارف العامة العاملة في سورية؛ فدرست ربحية هذه المصارف بقياس سلوك المتغير التابع، والمتمثل بالأرباح الإجمالية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالسيولة، والموجودات، وحقوق الملكية، والتسهيلات، والودائع، والأموال المقترضة، والاستثمارات المالية، ولتحقيق ذلك بُني نموذج انحدار خطي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباط طردية، أو عكسية ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات المستقلة، والأرباح الإجمالية لبعض المصارف، كما خلصت إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة، والأرباح الإجمالية لبعض المصارف، وأنه لا وجود لأي علاقة بين الأرباح الإجمالية لمصرف التوفير، وأياً من المتغيرات المستقلة.

درس الباحث العوامل المحددة لربحية المصارف العامة في سورية، وقصرَ الدراسة على ذلك، أما دراستنا فتناولت في إحدى جزئياتها محددات الربحية، ولكن للمصارف الخاصة، وفي سورية أيضاً، كما أن الباحث حصر الربحية بمؤشر وحيد هو الأرباح الإجمالية، على حين قيمت دراستنا الربحية من خلال ثلاثة مؤشرات هي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي العائد التي تعتبر من أهم مقاييس الربحية للمصارف، ودرس أيضاً كل مصرف على حدة أي اخضع الدراسة، ومتغيراتها، ونتائجها لظروف كل مصرف، أما نحن فقمنا بدراسة، وتقييم القطاع المصرفي الخاص في سورية بشكلٍ كلي ولم نخضع الدراسة لظروف المصارف المدروسة.

¹ سلما، محمد. (2012). محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

ثالثاً: دراسة (بورقية، شوقي) عام/2011/ بعنوان: (الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية_ دراسة تطبيقية مقارنة_ أطروحة دكتوراة)¹:

اقتصرت هذه الدراسة على توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية، وطرق قياسها في المصارف، وإبراز العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، وتقدير دالة التكاليف لمجموعة من المصارف الإسلامية والتقليدية؛ لمقارنة كفاءة المصارف الإسلامية بمثلاتها التقليدية، وتحليل وفورات الحجم لمعرفة الحجم الأمثل للمصارف الإسلامية، ودراسة مرونة الإحلال والمرونة السعرية للمدخلات في المصارف الإسلامية ودلالاتها، وذلك لعينة من (17) مصرفاً إسلامياً، و(15) مصرفاً تقليدياً، موزعة بين ثمانية دول عربية للفترة بين عامي (2000-2008).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة التكاليف إلى الإيرادات تحسنت في كل من المصارف الإسلامية، والتقليدية خلال فترة الدراسة، وإن المصارف التقليدية تبدي كفاءة عالية نسبياً في توليد الأرباح، وكفاءة عالية في التحكم بالتكاليف أكثر من الإسلامية، كما حققت المصارف التقليدية عائدات أكبر على الأموال الخاصة في أغلب سنوات الدراسة، وإن المصارف الإسلامية لديها وفورات حجم موجبة أكثر من التقليدية.

ركزت هذه الدراسة على بنية، وهيكلية المصارف الإسلامية، وتحليل العوامل المؤثرة على كفاءتها، أي حصرت البحث تقريباً في مفهوم الكفاءة المصرفية، ووقفت في جانب المصارف الإسلامية بمقابل التقليدية، على حين أن دراستنا تقف على مسافة واحدة من نوعي المصارف لتقييم أداءها، وعملها المالي تقييماً عاماً، كما أن الباحث قام باختيار العينة بناءً على توافر البيانات، وليس بناءً على معيار علمي، ومنطقي واضح، ولم يظهر مدى تأثير أداء المصارف، وكفاءتها بالمتغيرات الاقتصادية؛ أي اقتصر البحث على العوامل الداخلية للمصارف.

رابعاً: (Alatram, Khaled)(A Comparative study between Islamic and Commercial (Conventional) banks in Middle Eastern countries)/2009/(Master thesis)²:

قارنت الدراسة الربحية لعينة من (63) مصرفاً إسلامياً مع (180) مصرفاً تقليدياً عاملاً في منطقة الشرق الأوسط، ولفترة زمنية ممتدة بين عامي(2002_2008)، وذلك لمقارنة مدى تأثير كلٍّ من المصارف التقليدية، والإسلامية بالأزمة المالية العالمية، وأجرى الباحث تحليل انحدار خطي بين صافي الدخل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وضمنها بعض النسب المالية التي تتسبب بعض عناصر المركز المالي إلى صافي الموجودات.

وأظهرت نتائج هذا التحليل وجود عدد من العوامل الداخلية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في ربحية كلٍّ من المصارف الإسلامية، والتقليدية على حدٍ سواء، وأن مخصص خسائر القروض بالنسبة للأصول، وإجمالي القروض بالنسبة لإجمالي الأصول هما

¹ بورقية، شوقي. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فزحات عباس، الجزائر.

² Alatram. K. (2009). A Comparative study between Islamic and Commercial (Conventional) banks in Middle Eastern countries. Master thesis, Business School, Bangor University, UK.

الأكثر تأثيراً في ربحية المصارف، وأن مخصص خسائر القروض بالنسبة للأصول كان أقل تأثيراً في المصارف الإسلامية منه للتقليدية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أكثر ربحية نسبياً، وذلك من حيث هامش صافي الدخل، والعائد على الأصول.

قاسَ الباحثُ مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف التقليدية، والإسلامية في السنة التالية لهذه الأزمة أي عام (2009)، وحصر التقييم في هذا الجانب فقط، بالمقابل دراستنا تدرس تأثير الأوضاع في سوريتة لعدد من السنوات، حيث تظهر لدينا أبعاداً أكثر لتأثير هذه الأوضاع، والظروف على عمل المصارف؛ كما أن التحليل تناول جوانب مختلفة من عمل المصارف، ولم يقتصره على الربحية فحسب.

خامساً : (Moin, Muhammad) (Performance of Islamic Banking and Convention Banking in Pakistan) (A Comparative Study) /2008/ (Master thesis) ¹:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار، وتحليل خبرة المصرف الإسلامي الأول (MBL) الذي أسس في باكستان، ويتوقع أنه قد أصبح لديه خبرة محلية كبيرة بالمقارنة مع مجموعة من خمسة مصارف تقليدية، وقارنت في هذه الدراسة أداء المصارف التي تشكل العينة من حيث الربحية، والسيولة، والمخاطرة، والكفاءة للفترة بين عامي (2003-2007) باستخدام (12) نسبة مالية مثل: (ROA-ROE-LDR-LAR-DER-AU-IER).

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية في باكستان كانت أكثر ربحية، وذات عوائد أكبر بشكلٍ معنوي على حقوق الملكية، كما خلصت إلى أنه ليس هناك فرق معنوي بين المصارف التقليدية، والإسلامية من حيث العائد على الأصول، وكانت نتائج تحليل السيولة غير مختلفة بين المصارف الإسلامية، والتقليدية وكانت نتائج دراسة المخاطرة متناسبة مع قواعد التمويل فالأكثر ربحية هو الأكثر مخاطرة، وأثبتت النتائج أن المصارف التقليدية هي الأكثر مخاطرة، ودلت نتائج تحليل الكفاءة على أن المصارف الإسلامية كانت أقل كفاءة في إدارة مواردها من المصارف التقليدية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة عدداً من النسب المالية التقليدية بناءً على التقدير الشخصي لأهمية النسب المختارة؛ بهدف تحديد فيما إذا كان المصرف الإسلامي المذكور قد امتلك خبرة كافية بالمقارنة مع عددٍ من المصارف التقليدية في باكستان، بالمقابل فإن دراستنا تستخدم النسب لتحليل، وتقييم خبرة، وأداء المصارف الإسلامية، والتقليدية في سوريتة من جوانب عملية أكثر لا الاقتصار على الجوانب التي طرحت في هذه الدراسة، وتحلل بنيتها، وتطورها من التأسيس، والتغيرات التي طرأت عليها، ومدى تأثير هذه التغيرات على عوائدها ونتائجها، وباستخدام عددٍ من النسب ذات أهمية أكبر كما ونوعاً.

¹ Moin. M. (2008). *Performance of Islamic Banking and Convention Banking in Pakistan*. (A Comparative Study). Master thesis, School of Technology and Society, university of Skovde.

سادساً : (Alkassim, Faisal) (The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries) (A Comparative Study) /2005/ 1:

تحلل هذه الدراسة ربحية المصارف الإسلامية، والتقليدية في مجلس التعاون الخليجي للفترة بين عامي (1997-2004)، وتستقصي مدى قدرة خصائص المصرف الداخلية في تفسير الاختلاف في الربحية بين هذين النوعين من المصارف، وقد طبق تحليل الانحدار على العينة المدروسة بين مؤشرات الربحية متمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة كمتغيرات تابعة، وخصائص المصرف الداخلية كمتغيرات مستقلة؛ وذلك بهدف اختبار تأثير هذه المتغيرات على أداء المصارف.

وخلصت الدراسة إلى أن نتائج تحليل الانحدار بين مؤشرات الربحية، ومتغيرات الدراسة كانت كالآتي:

أولاً: مجموع الموجودات التي استخدمت مقياساً للحجم تظهر وجود علاقة سلبية مع الربحية لدى المصارف التقليدية، وإيجابية بالنسبة للإسلامية مما يشير إلى أن المصارف التقليدية ذات الحجم الأكبر هي أقل ربحية من المصارف الصغيرة. ثانياً: إجمالي حقوق المساهمين الذي يقيس القيمة، يُظهر وجود علاقة سلبية مع الربحية للمصارف التقليدية، وعلاقة إيجابية للمصارف الإسلامية الأمر الذي يدل على أن نسب رأسمال أعلى تشكل دعماً لربحية المصارف الإسلامية. ثالثاً: مجموع القروض لكلا النوعين من المصارف أظهرت علاقة إيجابية مع الربحية؛ مما يعبر عن أن الإقراض يساهم في زيادة ربحيتها.

رابعاً: الودائع لديها علاقة إيجابية مع ربحية المصارف التقليدية، وعلاقة سلبية مع الإسلامية مما يدل على أن ودائع المصارف الإسلامية تؤثر سلباً على الربحية على حين أنه يساهم في زيادة ربحية التقليدية. خامساً: مجموع مصاريف التقليدية ذات تأثير سلبي على ربحيتها على حين أن مجموع النفقات بالنسبة للإسلامية يساعد الربحية.

وأخيراً من دون الفوائد (النفقات العامة) تساهم هذه النفقات على حدٍ سواء في زيادة ربحية المصارف الإسلامية، والتقليدية. اختار الباحث عينة الدراسة نظراً للعوائد الاقتصادية التي تجنيها هذه الدول من صادرات النفط في فترة شهدت رخاء ونموً اقتصادياً كبيراً لديها، ولمصارف ذات عراقة، وتاريخ طويل؛ بالمقابل فإننا نقيم أداء مصارف لا تعمل في ظروف عمل مثالية رغم حداثة عهدها، كما أن الباحث حصر عملية التقييم، والمقارنة على مؤشرات الربحية فقط مستخدماً خصائص المصارف الداخلية، على حين أن دراستنا تقيم أداء المصارف، وتدرس تأثير ربحيتها بالعوامل الداخلية والخارجية (الاقتصادية).

¹ Alkassim, Faisal. (2005). *The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries*. (A Comparative Study), (N.P.).

سابعاً: دراسة (المومني، منذر، السروجي، عنان) عام/2004/ بعنوان: (مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن باستخدام النسب المالية)¹:

قاس الباحثان أداء المصارف الإسلامية (ممثلة بالبنك الإسلامي الأردني) بالمقارنة مع أداء المصارف التقليدية (ممثلة بأحد عشر مصرفاً تقليدياً) في الأردن، للفترة بين عامي (1992-2001)، وهدف البحث إلى الكشف عن الاختلاف بين أداء المصارف الإسلامية، والتقليدية، وتحديد أسباب هذا الاختلاف إن وجدت، ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها باستخدام بعض النسب المالية التي تقيس السيولة، والربحية، والنشاط، والسوق.

وخلصت الدراسة إلى وجود انخفاض في نسبة السيولة السريعة لدى المصارف الإسلامية، وارتفاع قدرة التقليدية على تسهيل استثماراتها بسرعة أكبر منها، وهي أكثر كفاءة لزيادة نسبة تشغيل الودائع لديها، ويرى الباحثان أنه من المتوقع أن تحقق الإسلامية نمواً في أرباحها، مما يشير إلى إمكانية استمرارها، ونجاحها في المستقبل، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية، ومعدل المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسب، الربحية، والنشاط، والسوق، باستثناء نسبة توظيف الموارد، التي أظهرت أن أداء المصارف الإسلامية كان أفضل من أداء التقليدية.

على الرغم من تقييم الباحثين أداء المصارف الإسلامية، والتقليدية، ومقارنتها إلا أن عينة الدراسة اقتصر على مصرف إسلامي واحد، وعدد من المصارف التقليدية الأردنية، على حين أن دراستنا تستخدم أسلوب الحصر الشامل لتقييم أداء المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية، كما أنهما استخدمتا عدداً من النسب المالية لتقييم الأداء، وبناءً على التقديرات الشخصية، بالمقابل فإن دراستنا تستخدم نموذج (CAMEL)، والذي يعتبر نموذجاً متكاملًا لتقييم الأداء المصرفي؛ بهدف إجراء عملية تحليل وتقييم لأداء المصارف المدروسة.

¹ المومني، منذر، السروجي، عنان. (2004). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن باستخدام النسب المالية، دراسة مقارنة، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، ص ص 113-155، جامعة آل البيت، الأردن.

الفصل الأول

مدخل للتعريف بالمصارف وآليات عملها

المبحث الأول: نبذة عن العمل المصرفي التقليدي

المبحث الثاني: العمل المصرفي في إطار إسلامي

المبحث الثالث: صيغ التمويل التقليديّة والإسلامية

المبحث الرابع: بنية القطاع المصرفي في سورية

المبحث الخامس: خصائص القطاع المصرفي في سورية

تمهيد

يهدف هذا الفصل للتعريف بالنظام المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي، والأسس المبني عليها، وإعطاء صورة عن الصيغ والآليات في إطار العمل المصرفي التقليدي، والبدائل لها في إطار الفكر الاقتصادي والمصرفي الإسلامي، والتعريف بواقع وتاريخ القطاع المصرفي في سورية، وخصائص ومميزات كل فترة، وعرض مفصل للتطورات التي شهدتها ويشهدها هذا القطاع، والمصارف العاملة فيه، وبنية المصارف العامة والخاصة (التقليدية، والإسلامية)، والمراسيم والقوانين الناظمة لعملها؛ باعتبارها تمثل مجتمع البحث، ويشكل هذا الفصل مدخلاً منطقياً لا بد من الولوج من خلاله للفصول اللاحقة من هذه الدراسة. ويشتمل هذا الفصل خمسة مباحث وصفت عدة مبادئ، وأسس، ومفاهيم ستشكل مدخلاً للدراسة، وإطاراً عاماً يُتبع في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول

نبذة عن العمل المصرفي التقليدي

مقدمة:

الصناعة المصرفية مهنة قديمة بنيت على فكرة الحفاظ على القيمة وتحويلها، ولم تتغير هذه الفكرة مع طول المدة منذ تأسيس هذه الصناعة وإلى الآن، ومجمل ما طرأ عليها من تغير كان منصباً على الطريقة التي تقوم بها المصارف بخلق القيمة التي زادت درجة تعقيدها مع التزايد في التعقيدات التي طرأت على عملاتها، ومتطلباتهم الائتمانية التي لم تكن وليدة لحظة، أو طفرة بل كانت نتيجة لتطور تاريخي استمر مئات السنين؛ فصناعة الصيرفة تعود للعهود التي نشأت فيها العلاقات التجارية بين الجماعات البشرية منذ أيام البابليين، والإغريق، والرومان¹، وقد جاء في بعض الأناجيل أن الصيرفة كانت منتشرة منذ القرن الميلادي الأول؛ فقد جاء في إنجيل متى ما نصه: (دخل يسوع إلى هيكل الله، وأخرج جميع الذين يشترون، ويبيعون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة)².

ونشأت فكرة تأسيس المصارف بشكلها الحالي عن طريق الصيارفة للمباردين* الذين كانوا يودعون الحاجيات الثمينة للناس لديهم مقابل سندات تثبت لهم حقوقهم، وبعد ذلك تطورت وظيفة هذه السندات من أداة لتثبيت الحق، والملكية إلى أداة تلقى قبولاً في التبادل، وتسييد الالتزامات الأمر الذي نتج عنه وجود أموال كثيرة لدى الصيارفة قلما يأتي أصحابها لسحبها؛ ففكر هؤلاء الصيارفة باستثمار هذه الأموال على شكل قروض يعطونها للناس، وهكذا تطورت الفكرة لتصل إلى الشكل الذي نراه حالياً للمصارف.

وإن هناك عدة تعاريف للمصارف منطلقة من وجهتي نظر:

فمن وجهة نظر الكلاسيك فإن المصرف: هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين، المجموعة الأولى، وهي المجموعة ذات الفائض أي لديها فائض من الأموال تريد الحفاظ عليه، واستثماره، والمجموعة الثانية هي المجموعة ذات العجز أي المجموعة التي تحتاج الأموال، وذلك لعدة أغراض قد تكون استثمارية، أو تشغيلية، أو استهلاكية³.

أما وجهة النظر الحديثة فنرى أن المصرف: هو مؤسسة مالية مرخصة لدى المصرف المركزي لتقوم بتوفير الخدمات المصرفية المتعلقة بقبول الودائع، والسحب، وتوفير القروض، وخصم السندات، والاستثمار بالأوراق المالية⁴، والعملات

¹ حمرة، محمد. (2012). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص ص 1، 4.

² إنجيل متى، الاصحاح 21، 22.

* حيث يرجع أغلب الباحثين أصل نشأة الأعمال المصرفية الحديثة للصيارفة للمباردين (نسبة إلى مدينة لامباردية الإيطالية)، والذين كانوا يقومون بأعمال الصيرفة في الموانئ، ويجلسون على مكابهم الخشبية والتي كانت تدعا (بانكو) والتي أصبح اسمها ملازماً لكل عنوان مصرفي في العصر الحديث.

³ الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف، ط 1، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ص 7.

⁴ Van Horne, J. & Wachowicz, J. (2005). Fundamentals of Financial Management (12th Ed.). New York: Pearson Education Limited.

الأجنبية، وتتعامل في كافة وسائل الدفع (النقدية والمالية)، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة مقدماً وفقاً لقواعد، وأعراف مصرفية متداولة في السوق المصرفي¹. ويمكن تحديد وظائف المصرف التقليدي بعددٍ من الوظائف، والتي قد لا تكون حكراً عليه، وهي ذاتها قد يؤدي المصرف الإسلامي جزءاً كبيراً منها، ولكن الاختلاف يكون في كيفية الحصول على العائد، وألية تحديده، وتحققه، ونوعية العقود المبرمة، وتنقسم وظائف المصارف التقليدية إلى وظائف تقليدية، ووظائف حديثة²؛ فأما الوظائف التقليدية فيمكن إيجازها بالتالي:

1. الإيداع: أي الاحتفاظ بالأموال على شكل ودائع، وفتح حسابات دائنة للعملاء مقابلها.
2. منح الائتمان: وهي الوظيفة التي يقوم من خلالها المصرف بتوظيف ما يتجمع لديه من أموال على شكل قروض، وهذه الوظيفة تشكل الجزء الأعظم من استخدامات الأموال في المصارف.
3. تقديم التسهيلات الائتمانية: وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار الكفالات المصرفية، وخطابات الضمان التي تعتبر من أهم الخدمات التي تقوم المصارف بتوفيرها، لما تجنيه من عائد، وما تحويه من مخاطر³.
4. الخصم والتحويل: وتشتمل هذه الوظيفة على خصم الأوراق التجارية، والسندات، وتحصيلها في موعد استحقاقها، أو تسديدها بالنيابة عن العملاء، كما تشتمل هذه الوظيفة تحصيل الشيكات، أو تسديد قيمتها نيابةً عن العملاء.
5. الاستثمار: وتتضمن هذه الوظيفة قيام المصرف بأي شكل من أشكال الاستثمار لصالحه، أو لصالح عملائه، وإن الشكل الغالب لهذه الوظيفة يتمحور حول الاستثمارات المالية وأهمها:

- المساهمة بإصدار الأسهم، والسندات للشركات، وتغطيتها، وتسويقها.
- شراء، وبيع أسهم الخزينة لصالح المصرف، أو لصالح عملائه.
- تشكيل محافظ استثمارية للمصرف، أو لعملائه.
- التعامل بالعملات الأجنبية.

وكان للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثراً كبيراً في تطور وسائل وأدوات، وطرق التبادل التجاري⁴، الأمر الذي انعكس على آليات العمل في المصارف، وأدى إلى تطور تقنيات العمل المصرفي، وظهور وظائف حديثة له يمكن إيجازها بالتالي:

1. منح القروض الاستثمارية، والقروض الخاصة بمشاريع الإسكان الفردية والجماعية.

¹ حمزة، محمد، مرجع سابق، ص 16.

² الراوي، خالد. (2003). إدارة العمليات المصرفية، ط 2، عمان: دار المناهج، ص 141.

³ الزرير، رانيا، حمزة، محي الدين. (2010). محاسبة المنشآت المالية، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 102.

⁴ الراوي، خالد، مرجع سابق، ص 142.

2. العمل كمستشار مالي للعملاء، وإدارة عملياتهم الاستثمارية بتفويض جزئي، أو كامل، وتقديم المشورة، أو النصيحة المالية.
3. توفير قروض لاستئجار المعدات، والآليات الثقيلة، وقروض للمخاطر الرأسمالية أي المتعلقة بتأسيس شركات جديدة ذات صفة عالمية، ولاسيما في المجال التكنولوجي، والاتصالات، والصناعات عالية الدقة.
4. القيام بتوفير بعض الخدمات التأمينية للعملاء.
5. الإجابة الآتية السريعة، والملائمة: أي توفير التمويل اللازم للعمل؛ وذلك لأعمال عارضة، ومستعجلة قد يحتاجها العميل كقروض اليوم الواحد، أو الليلة الواحدة.

❖ مصادر الأموال في المصارف التقليدية¹:

تنقسم مصادر الأموال في المصارف التقليدية إلى مصدرين أساسيين هما:

1- المصادر الداخلية والتي تتألف من:

- 1-1. رأس المال المدفوع: ويتمثل بالأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب الأسهم (المساهمين) عند تأسيسه، وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه لاحقاً، ولا يمثل هذا المصدر سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر، ولكن تتبع أهمية هذا المصدر من كونه يخلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها أمواله.
- 1-2. الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة، وبأشكال متعددة، وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين، ويرى بعضهم فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحتجزة إلى الآتي:
 - 1-2-1. الاحتياطيات: تقطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة الحالات الطارئة التي قد يتعرض لها المصرف، وتقادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد، وقد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطيات، فهناك الاحتياطي العام، والاحتياطي القانوني، واحتياطي الطوارئ، وغيرها من الأسماء المختلفة، والاحتياطيات بأنواعها المختلفة التي تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية، وهي من طبيعة رأس المال نفسها؛ أي كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين، والاحتياطيات إما أن تكون احتياطيات خاصة، أو تكون احتياطيات قانونية:
 - الاحتياطي الخاص (الاختياري): وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه دون أن يفرضه عليه القانون تحقيقاً لغرضين أولهما تدعيم مركزه المالي في مواجهة المتعاملين، والجمهور، وثانيهما تغطية أي خسارة قد تحدث في قيمة أصوله قد تزيد عن الاحتياطي القانوني.

¹ الصيرفي، محمد، مرجع سابق، ص 33-49.

o الاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال): وهو احتياطي يُكون بموجب القانون، ويحدد بنسبة معينة من رأس المال، فيعد بدء المصرف لأعماله، واستقرار وضعه المالي، وبدء تحصيله لأرباح يلزمه القانون باقتطاع نسبة مئوية محدّدة من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم المصرف العادية المتداولة (رأس المال المدفوع).

1-2-2. المخصصات: وهي حسابات لتقويم الموجودات يتم تكوينها باقتطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفًا، وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف.

1-2-3. الأرباح غير الموزعة: وهي الأموال التي تتجمع من الأرباح بعد اقتطاع الاحتياطيات، والمخصصات، وقد توزع الإدارة جزءًا منها، وتستبقى جزءًا لندوره لسنوات أخرى وتوزعه متى شاءت، أو تظلّ محتفظةً به.

2- المصادر الخارجية وتتألف من:

1-2. الودائع: تعتبر المصدر الرئيس والأهم لأموال المصرف، وتتعدد أشكال الودائع التي يقبلها المصرف، ويمكن تصنيفها إلى أنواع مختلفة بموجب عدة معايير؛ كمعيار الزمن، ومعيار المصدر، ويمكن إيجازها بالآتي:

o حسب معيار الزمن تصنف إلى:

1- الودائع تحت الطلب.

2- الودائع لأجل وتقسّم إلى:

أ- الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة.

ب- الودائع لأجل بإخطار.

3- حسابات التوفير.

o حسب معيار المصدر تصنف إلى:

1- الودائع الأجنبية التي يمكن تقسيمها إلى:

أ- وداائع المصارف من خارج البلد المعني، وتأتي نتيجةً لتعاملات المصرف الخارجية؛ إذ تمتلك بعضُ المصارف لدى بعضها الآخر حسابات بهدف تسهيل المعاملات فيما بينها.

ب- وداائع غير المقيمين، وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في المصارف المحلية، ولكنهم لا يقيمون في بلد المصرف ذاته.

2- الودائع المحلية التي يمكن تقسيمها إلى:

أ- وداائع القطاع الخاص.

ب- وداائع القطاع العام التي تتمثل في وداائع المؤسسات الحكومية، وشبه الحكومية.

3- ودائع المصارف المحلية.

2-2. **سندات الدين طويلة الأجل:** وتعتبر من المصادر الحديثة لأموال في المصارف؛ إذ تقوم المصارف بإصدار هذه السندات، وبيعها للجمهور من أفراد، أو مؤسسات مقابل نسبة عائد محددة على القيمة الاسمية لهذا السند، ولمدة محددة، ويحتفظ المصرف بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة بشرط أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف.

2-3. **المصرف المركزي:** الذي يمكن النظر إليه بوصفه مصدراً لتمويل المصارف من خلال منحها القروض، والسلف، والقيام بعمليات الخصم، علماً أن المصارف لا تلجأ للمصرف المركزي إلا في الحالات الطارئة.

2-4. **التسهيلات الائتمانية الخارجية:** يتلخص هذا المصدر في القروض، والاعتمادات التي تحصل عليها المصارف من مراسليها في الخارج، وهي تكون عادةً بالعملة الأجنبية.

3- **المصادر الأخرى:**

وهي مصادر ثانوية، ولا يمكن اعتمادها بشكل كبير، ولا تشكل نسبة كبيرة من الأموال الموجودة في المصرف.

1- القروض المتبادلة بين المصارف.

2- التأمينات المختلفة (كتأمينات الاعتمادات المستندية والكفالات).

3- الشيكات والمسحوبات برسم الدفع.

4- المطلوبات الأخرى.

❖ **أهداف المصارف التقليدية:**

المصارف التقليدية - شأنها شأن أي مشروع تجاري، أو استثماري آخر - هدفها في المرتبة الأولى هو تحقيق الربح، وتعظيم ثروة الملاك الأمر الذي قد لا يختلف كثيراً عن أهداف المصارف الإسلامية، وهذا الأمر بالمجمل؛ لذا سنتطرق لبعض أهداف المصارف التقليدية على مستوى الاقتصاد كله، وليس على مستوى الوحدة الاقتصادية (المصرف)؛ فالهدف الرئيس، والأهم للدول (ممثلة بالسلطات الاقتصادية فيها) التي تسمح بتأسيس المصارف لأجله هو عملية التنمية، والتطوير الاقتصادي والذي تعتبر المصارف ركناً أساسياً فيه، والمحرك الأساس له من خلال تجميع المدخرات الوطنية، وتوظيفها في القنوات الاستثمارية التي تحتاج التمويل، ولكونها وسيلة الجذب الأهم للأموال، والاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة، وسفارتها الاقتصادية، والمالية في معاملاتها التجارية مع العالم الخارجي؛ لأنّ النظام المصرفي يربط بين القطاعين المالي، والنقدي في الاقتصاد من جهة، وبين القطاعات الحقيقية من جهة أخرى¹.

لكن قد يوكل إلى المصارف التقليدية وظائف، وأهداف لا يمكن للمصارف الإسلامية القيام بها، وذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وأدواتها التي يقوم بتحديدها، وإدارتها المصرف المركزي، وذلك وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني؛ فالمصارف التقليدية تعتبر ضلعاً أساسياً من أضلاع مثلث العرض النقدي، وسوق الائتمان، والسندات، وأسعار الفائدة؛ فعن طريقها يتم التحكم

¹ **كتاب الاقتصاد النقدي**. (2010). كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 242.

بمضاعف العرض النقدي، وخلق النقود، والتأثير في كميات النقد المتداول في الاقتصاد، وفي حجم الائتمان؛ وذلك عن طريق تغيير أسعار الفائدة، وأسعار الخصم للأوراق التجارية، والسندات، وتغيير نسب الاحتياطي القانوني.

وقد يوكل إليها مهمة تحفيز قطاع من القطاعات الإنتاجية، أو الصناعية في المجتمع، أو كبح التسهيلات الائتمانية الموجهة له؛ وذلك من خلال التلاعب بأسعار الفائدة، أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع، أو الاستثمار فيه بشكل عام¹، وهذا غير ممكن مع المصارف الإسلامية كون صيغ التمويل في المصارف الإسلامية لا تتخذ من سعر الفائدة معياراً لعملياتها التمويلية؛ ولكن من الممكن تخفيف مستويات التمويل الممنوح لأحد القطاعات بتخفيض عمليات المرابحة مع هذا القطاع، أو رفع نسب الربح في التعاملات معه، ويصعب هذا من خلال الصيغ التمويلية الأخرى، ولا سيما المشاركة، والمضاربة؛ لأن التعامل بهذه الصيغ ينتج عن الاستثمار الحقيقي وليس التمويلي، وقد يبيع المصرف المركزي المصارف التقليدية سندات الخزينة، أو يشتريها منها، وهو ما يسمى عمليات السوق المفتوحة، مع العلم أن المصارف تعد من أكبر المشترين للسندات الحكومية، كما أن عمليات البيع، والشراء الأخرى تكون عن طريقها، لكن أحياناً قد تتطلب المصلحة الاقتصادية، والسياسة النقدية تخفيف حجم السيولة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي لا يمكن القيام به مع المصارف الإسلامية كون السندات عائدها يتمثل بكوبون (فائدة)، وهو محرم شرعاً، ولا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل به*، وإن شراء المركزي للسندات يؤثر في النهاية - وفي جميع الحالات - في احتياطات الجهاز المصرفي لديه²، ومن ثم في حجم العرض النقدي كُله.

كما أن شراء المصارف للسندات الحكومية قد يكون ذا صلة بالسياسة المالية؛ فيكون شراء هذه السندات وسيلة لدعم الحكومة في تغطية نفقاتها في الفترات التي تتراجع فيها الإيرادات، ولأن هذه السندات تمثل بالنسبة للمصارف وسيلة استثمار خالية تقريباً من المخاطرة في الفترات التي تتراكم لديها احتياطات فائضة نتيجةً لأسباب اقتصادية، أو لأسباب تتعلق بوضع المصرف، أو سياساته، وهي سهلة التسييل في حالات الطوارئ؛ لأنها تتمتع بوجود أسواق مالية نشطة تتداولها، كما يمكن للمصارف المساهمة في دعم السياسة المالية للحكومة من خلال القروض العامة التي تمنح للحكومة، أو لإحدى المؤسسات الحكومية التي تكون بحاجة لتمويل بعض مشاريعها مقابل فائدة محددة تدفع على أصل المبلغ، وهذا أيضاً ما لا تستطيع المصارف الإسلامية القيام به حالياً**؛ لأن ذلك لا يزال يحتاج إلى المزيد من التطوير، والبحث لآليات العمل، والفكر المالي، والتمويلي الحكومي ليتناسب مع مثل هذه الطرق والأساليب .

إن كل ما دُكر من أهداف للمصارف التقليدية هو بالنسبة للاقتصاد كله، وليس بالنسبة للمصرف وحده؛ لأن أهداف المصارف كما أسلفنا تتمحور بشكل عام حول تحقيق الأرباح، وتعظيم ثروة الملاك.

¹ الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق. (2011). النقود والمصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 228.

* يمكن للمصرف المركزي استخدام وسائل بديلة للسندات، وهي الصكوك الإسلامية في تعاملاته مع المصارف الإسلامية، للقيام بنفس الوظيفة التي تقوم بها السندات مع المصارف التقليدية، إذا كان يعتمد أساليب، وأدوات إسلامية للتحكم بالعرض النقدي.

² المرجع السابق، ص 158.

** وذلك رغم النجاح الباهر للتجربة الماليزية، في إصدار صكوك حكومية لأهداف وغايات مختلفة ومتنوعة، والتجارب التي أجرتها بعض الدول الإسلامية الأخرى، ولكن مع ذلك لاتزال تجارب الحكومات في هذا المجال خجولة ولا ترقى لمستوى الطموحات، وللمستوى والإمكانات التي تتمتع بها المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني

العمل المصرفي في الإطار الإسلامي

مقدمة:

تعتبر التجربة المصرفية الإسلامية تجربة حديثة نوعاً ما؛ فالبذور الأولى لهذه الفكرة تعود لخمسينيات القرن الماضي في قرية ريفية في باكستان، وكانت على هيئة مؤسسة صغيرة تأخذ الأموال على شكل ودائع من الميسورين، ومن ثم تقوم بإقراضها للفقراء من الفلاحين، ومن دون مقابل، وشهدت مصر تجربة مماثلة تقريباً في الستينيات، ولكن لم يُكتب النجاح لكلي التجريبتين لعدة أسباب، وإن الانطلاقة الحقيقية للمصارف الإسلامية تعود لعام 1972 عندما أُسس بنك ناصر الاجتماعي، ومنذ ذلك الحين، وإلى الآن انتشرت المصارف، والمؤسسات المالية الإسلامية بشكلٍ كبير؛ إذ وصل عددها إلى حوالي (520) مصرفاً موزعة بين (75) دولة بنهاية عام 2012، ووصل إجمالي أصولها في عام 2014 إلى أكثر من تريليوني دولار على مستوى العالم ككل، وبنسبة نمو (19%) سنوياً، وتوقعت مؤسسة (أرنست أند يونغ) بأن يصل عدد المؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية إلى (800) مؤسسة بنهاية عام 2015¹.

وعبر التاريخ الإسلامي الطويل، ومنذ حكم الخلفاء الراشدين، وفي ظل الدولة الأموية، والعباسية، وما تبعها من مراحل، كان بيت مال المسلمين هو من يقوم بتوفير التمويل اللازم للدولة والمجتمع، ولكن في العصر الحديث، ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبعد ظهور النقود الورقية، والمؤسسات المصرفية التقليدية (الربوية) التي قام الاستعمار بإدخالها إلى الدول الإسلامية، بدأت تتعالى الأصوات في هذه المجتمعات رافضةً هذا الواقع المنقول من الدول الغربية، ومناديه بتحويل مؤسساتها المالية إلى مؤسسات تعمل وفق الشريعة الإسلامية².

ولم يعد وجود المصارف الإسلامية مقتصرًا على الدول الإسلامية، أو العربية فقط*، بل امتدت المؤسسات المالية الإسلامية لتشمل أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأفريقيا³، وتعد بريطانيا الدولة الغربية الأكثر اجتذاباً لهذه المصارف، والمؤسسات؛ فقد تأسس فيها ومنذ العام 2004 ثلاثة مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى (20) مصرفاً تقليدياً افتتح نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية**، وإن افتتاح النوافذ الإسلامية أصبح شائعاً لدى الكثير من المصارف في أوروبا،

¹ Earnst & Young. (2013). *The World Islamic Banking Competitiveness Report*.

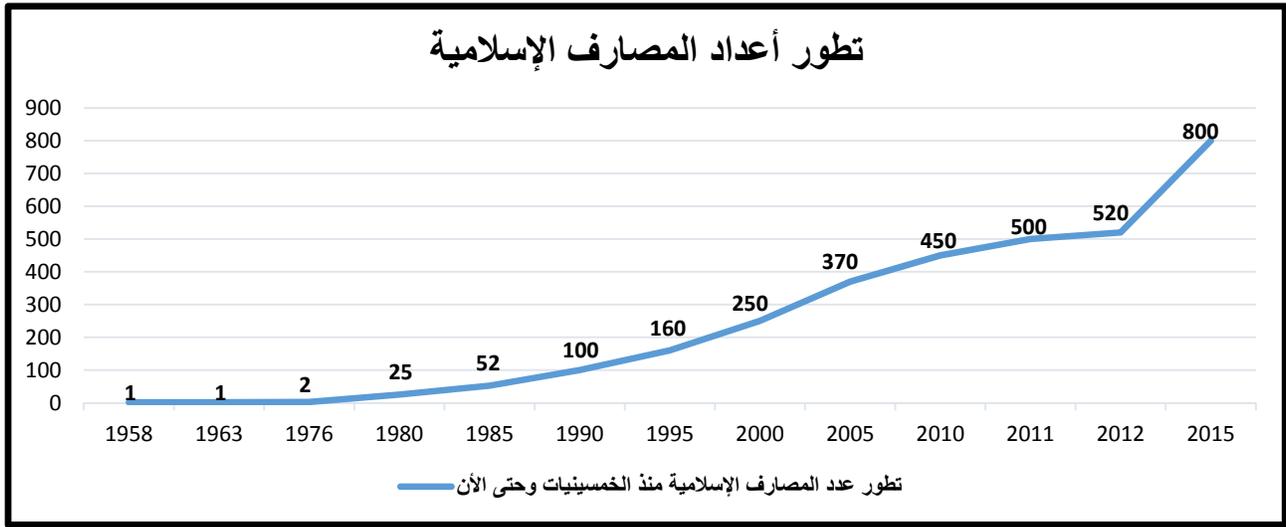
² الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 165.

* علماً أن (40%) من المصارف الإسلامية تتركز في الدول العربية وفي دول الخليج خصيصاً، وتمتلك السعودية النسبة الأكبر من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومع ذلك فلا تشكل أصول المصارف الإسلامية سوى (1%) من إجمالي أصول القطاع المصرفي العالمي.

³ El Qorchi. (2005). *Islamic Finance Gears Up*. Finance and Development, (Washington: International Monetary Fund), P16.

** رغم أن بريطانيا تقوم بتوفير التمويل الإسلامي منذ (30) عاماً، إلا أن هذه الخدمات لم تشهد تسليطاً للأضواء عليها إلا خلال السنوات القليلة الماضية.

وأمریکا، وحتى العالمية منها كـ (HSBC, Bank of America, Standard Chartered, ABN Amro,)، ومن الدلالات المهمة لتنامي، وتعاضم دور المؤسسات الإسلامية حول العالم إطلاق مؤشر داو جونز الإسلامي (DJIM) ² مما يشير إلى المستوى الجيد من الأداء الذي حققته هذه المؤسسات، والموثوقية التي بدأت تستحوذ عليها، وفيما يلي شكل يوضح تطور عدد المصارف الإسلامية منذ الخمسينيات، وحتى الآن؛ إذ يوضح الشكل النقلة النوعية التي شهدتها المصارف الإسلامية خلال العقدين الأخيرين، ويبين الازدياد الكبير في عددها:



الشكل رقم (2): الشكل من إعداد الباحث

ويعرف المصرف الإسلامي في إطار المفهوم المؤسسي للمصارف بأنه: مؤسسة مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها في إدارة جميع معاملاتها، وأنشطتها الاستثمارية³، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية⁴ من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً في إطار قواعد الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة⁵. ويعرفه الاقتصاديون الغربيون بأنه: النظام المصرفي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي، ويقوم على مبادئ أساسين، وهما تقاسم الربح، والخسارة، وحظر أخذ الفائدة، أو دفعها⁶.

¹Khan. F. (2010) *How 'Islamic' is Islamic Banking*. Journal of Economic Behavior & Organization, p 805.

²Shortcut to (Dow Jones Islamic Market Index).

³العلي، صالح. (2005). *المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية*، ط1، دمشق: اليمامة للطباعة والنشر، ص 18.

⁴الزحيلي، وهبة. (2002). *المعاملات المالية المعاصرة*، دمشق: دار الفكر، ص 516.

⁵الشاعر، برهان. (2004). *عقد المضاربة وتوظيف الأموال*، دمشق: دار الغزالي، ص 339.

⁶<http://www.investopedia.com/terms/i/islamicbanking.asp> 12/1/2015 at 8:22 PM

❖ أنواع المصارف الإسلامية:

تمتلك المؤسسات المالية الإسلامية شأنها شأن المؤسسات التقليدية أنواعاً مختلفة من المؤسسات المصرفية، وإن أنواع المصارف الإسلامية يمكن تصنيفه على أساس الأغراض، أو على أساس الملكية، فعلى أساس الأغراض يمكن تصنيفها كالاتي¹:

(1) مصارف مركزية: وهي مصارف تراقب عمليات الائتمان في الدولة، وتطور العمل المصرفي فيها، وتطبيق السياسة

النقدية للحكومة، وإصدار الأوراق المالية، وكل ذلك في إطار الشريعة الإسلامية، كالمصرف المركزي الباكستاني.

(2) مصارف تنمية: وتنقسم إلى مصارف تهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية، والمحلية، ومصارف تهدف لتحقيق التنمية

للدول الإسلامية مثل بنك ناصر للتنمية.

(3) مصارف متعددة الأغراض: وفي مقدمة أهدافها الأعمال الاستثمارية، وهو الهدف الذي تسعى إليه معظم المصارف

الإسلامية الآن.

وعلى أساس ملكيتها تصنف كالاتي²:

أ. مصارف إسلامية حكومية، وتنقسم إلى نوعين:

(1) مصارف تشترك في ملكيتها دول متعددة، كالبنك الإسلامي للتنمية.

(2) مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة.

ب. مصارف إسلامية خاصة، وتكون على شكل شركات مساهمة يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، وهي الصفة الغالبة

للمصارف الإسلامية.

ومما سبق نجد أنه لا توجد مصارف إسلامية تأخذ صورة الشركة أو الجمعية التعاونية؛ إذ أن طبيعة عملها، والأسس التي

ترتكز عليها لا تقضي إلى وجود تعارض بين مصلحة المساهم، والمودع، أو العميل³.

❖ خصائص المصارف الإسلامية:

تختلف المصارف الإسلامية عن المؤسسات المالية الأخرى اختلافاً واضحاً، وبيناً من حيث المبدأ، والمحتوى، والمضمون

الأمر الذي سيترتب عليه حتماً وجود اختلاف في الأسس التي تبنى عليها هذه الأفكار، والمبادئ التي يتم عن طريقها

الوصول للأهداف، والغايات؛ إذ تشكل هذه الأسس إطار عمل لا يمكن تجاوزه، أو تجاهله بل يتم التعامل عبرها، ومن خلاله.

وعليه إنَّ للمصارف الإسلامية مجموعة من الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات المالية⁴، ونوجز أهم هذه

الخصائص بالآتي⁵:

¹ محسن، عبد الحليم. (1989). تقييم تجربة البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 13.

² عطية، محمد. (1984). محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص 79.

³ عاصي، أمارة. (2011). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، ص 15.

⁴ الهيتي، عبد الرزاق. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 191.

⁵ العجلوني، أحمد. (2014). نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، بتصرف، جامعة القصيم، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 236-237.

1. استبعاد التعامل بالفائدة: إن أولى، وأهم الصفات التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية هي إسقاطها للفائدة¹ من معاملاتها أحياناً، وعطاءً، وإنه بدون هذه الصفة يندم الفرق بين المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية - ومرد تحريم الفائدة إلى أن الإسلام قد حرم الربا بجميع أشكاله بل إن الله ﷻ لم يعلن الحرب في القرآن إلا على أكل الربا²؛ لحجم الضرر الذي يسببه التعامل بالربا على المجتمع -، ولأن هذه السمة بالذات تكسب المصرف صفته الإسلامية.

2. عدم التعامل بالدين: فهي مصارف تعمل على أساس المشاركة في (العُثم والعُزم) أي الربح والخسارة، ولا تقوم بالإقراض والاقتراض إلا في حدود ضيقة جداً، وعلى أساس القرض الحسن.

3. العلاقة مع العملاء ليست علاقة دائنية، ومديونية: إن العلاقة بين المصرف الإسلامي، وعملائه هي علاقة شراكة، ومتاجرة، ومن هذا المنطلق فإنه:

(1) لا يوجد عائد محدد مسبقاً لا مقداراً، ولا نسبةً، وإن العائد يتحدد في ضوء ما يتحقق من ربح من العمليات التي يتاجر، أو يشارك فيها المصرف.

(2) لا يلتزم المصرف برد الودائع المودعة لديه بقيمتها الكاملة في تواريخ استحقاقها (باستثناء الحسابات الجارية).

4. لا تقوم بتوجيه الأموال بصورتها النقدية فقط: فالمصارف الإسلامية لا تقوم بتوجيه الأموال بشكل نقدي لطالبي التمويل فقط كالمصارف التقليدية إلا في صيغ المشاركة، فهي بالإضافة لذلك تتاجر بسلع، وتشارك بعمليات، وإدارات.

5. المصارف الإسلامية هي مصارف شاملة: حيث تقوم بدور كل من المصارف التجارية، ومصارف الأعمال، والاستثمار، والمصارف التنموية فلا وجود لمفهوم التخصص في صيغ عمل المصارف الإسلامية.

❖ مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

لا تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في المصادر الأساسية للأموال؛ فالقاسم المشترك لجميع المصارف بغض النظر عن كونها إسلامية، أو تقليدية إن مهمتها جمع الودائع، وجذب المدخرات إلا أن الفارق يكون في كيفية، وآلية استثمار هذه الأموال، وتوظيفها³، وإن مصادر الأموال في كلا النوعين تتكون من مصدرين أساسيين، وهما: المصادر الداخلية، والمصادر الخارجية مع الإشارة لوجود مصادر أخرى للأموال لكنها لا تعتبر مصدراً أساسياً للأموال مع حفظ الخصوصية التي تفرضها طبيعة كل من النظامين، والقواعد الاقتصادية، والفكرية التي يتركز عليها⁴، ويمكن تصنيف هذه المصادر في المصارف الإسلامية إلى داخلية، وخارجية، وموارد أخرى، وذلك على الشكل التالي:

¹Widagdo, A. K. (2008). *The Interest Prohibition and Financial Performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence*, international business research, Vol, 1No.3, P91.

²الهيبي، مرجع سابق، ص192.

³المرجع السابق، ص 235.

⁴وهيب، قحطان. (2006). *مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)*، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، ص 14.

المصادر الداخلية للأموال (الذاتية):	المصادر الخارجية للأموال:	الموارد الأخرى:
1- رأس المال المدفوع.	1- الحسابات الجارية.	1- احتياطات وأرصبة غير مخصصة للتوزيع.
2- الاحتياطي الإلزامي (القانوني).	2- حسابات التوفير.	2- توزيعات أرباح وعوائد ودائع.
3- الاحتياطات الاختيارية (الخاصة).	3- حسابات الاستثمار لأجل مختلفة.	3- تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان.
4- الأرباح (المحتجزة) المدورة من بداية العام.	4- حسابات الودائع الثابتة لأجل محددة.	4- تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى.
5- الأرباح المرحلة من بداية العام.	5- القروض الحسنة.	
6- علاوة الإصدار.		

الجدول رقم (1) المصدر: مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي¹

ويشكل رأس المال نسبة ضئيلة من المصادر المالية للمصارف عامةً لأن النسبة الأكبر من الأموال تأتي عن طريق الودائع، على حين أن الودائع في المصارف التقليدية تأتي أهميتها قبل رأس المال نجد أن حقوق الملكية في المصارف الإسلامية تأتي أهميتها قبل الودائع، وهذا يعود للصفة الاستثمارية لهذه المصارف التي تجعلها مصارف أعمال أكثر من كونها مصارف تجارية².

وتعد الحسابات الجارية في المرتبة الأولى من المصادر الخارجية للأموال لدى المصارف التقليدية، بالمقابل فإن الودائع ذات الطبيعة الاستثمارية تعد هي الأهم في المصارف الإسلامية.

وفي الوقت الذي يلاحظ فيه التشابه في المكونات الأساسية لمصادر الأموال (وإن وجد اختلاف في ترتيب البنود) مع عدم تجاهل الاختلافات الحقيقية، والأساسية في بعضها؛ لكن الاختلاف الأكبر بين هذين النوعين يكمن في أن المصدر الأكبر، والأهم لدى المصارف التقليدية يستند على سعر الفائدة، على حين أن جميع مصادر أموال المصارف الإسلامية تبنى على قواعد المشاركة، والمضاربة، ومقابلة النفقات بالإيرادات³.

❖ معوقات تطبيق النظام المالي الإسلامي⁴:

تواجه الاقتصاد الإسلامي مجموعة من العقبات، والمشاكل لتطبيقه في الحياة العملية، وذلك على مستويين: مستوى الدولة الواحدة ومستوى العالم، وتتنوع هذه المعوقات إلى معوقات تشريعية خاصة بالمؤسسات، ومعوقات تتصل بالأمور الفقهية،

¹ المرجع السابق، ص 13.

² الشمري، ناظم. (1988). النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، ص 126.

³ وهيب، قطان، مرجع سابق، ص 15.

⁴ تم الاعتماد في كتابة هذه الفقرة من هذا المبحث بشكل رئيسي على: العجلوني، أحمد. (2014). نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، مرجع سابق، بتصرف ص 64-67.

ومعوقات في الأطر، والمعايير المحاسبية، وتجري محاولات حثيثة لتذليل العقبات التي تحد من تطبيق النظام المالي على أرض الواقع، وإن وجود هذه المشاكل، والعقبات لتطبيق نظام جديد ليس شيئاً غريباً فجميع الاقتصاديات حول العالم اعتادت التعامل بالنظام التقليدي، وهو نظام يمتد لحقبة طويلة من الزمن عمرها مئات السنين، وإن تكيف المؤسسات، والأفراد، والتشريعات لتتناسب مع متطلبات هذا النظام يحتاج جهود كبيرة، وإرادة صادقة تريد التغيير، وإن انتشار الأمية في الاقتصاد الإسلامي، وانتشار الفكر التقليدي (الربوي) في الدول العربية، والإسلامية تحد من الحصول على الفائدة الكاملة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تلخيص أهم المعوقات التي تواجه النظام المالي الإسلامي بالآتي:

1. عدم وجود الإطار القانوني، والتنظيمي الداعم للنظام المالي الإسلامي: إن عملية التمويل عن طريق القروض ذات الفائدة تمنح المقترض إعفاءات ضريبية، الأمر الذي لا يُحصل عليه عند استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية، إذ يتم فرض ضرائب، ورسوم على انتقال العقارات بشكل مزدوج عند إجراء التمويلات العقارية.
2. عدم وجود مؤسسة مالية إسلامية منظمة (وسيط مالي) تعمل ضمن أسس الشريعة الإسلامية: مما يؤدي لحرمان المؤسسات المالية الإسلامية من وجود وسيط يتولى تسوية التعاملات المالية الدولية فيما بينها، كما يؤدي لحرمانها من توظيف أموالها في استثمارات قصيرة الأجل.
3. الأسواق الثانوية لرأس المال في معظم الدول الإسلامية تتصف بالضعف وقلة السيولة، وفيما يتعلق بأسواق النقد، وبعض أدواتها فإنها غير موجودة لا في الاقتصاد الإسلامي، ولا في الاقتصاد الوضعي، وهذا يؤدي بدوره إلى تراكم الأموال لدى المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى مرتفع من السيولة، ومن ثمَّ عدم استثمارها، وخسارة العوائد التي من الممكن أن تنتج عنها.
4. عدم وجود سوق أوراق مالية إسلامية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصارف الإسلامية، وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، وذلك لاعتماد النشاطات في هذه المصارف، والمؤسسات على الاستثمار، وليس الإقراض في توظيف فائض السيولة¹.
5. يوجد لدى المصارف الإسلامية مشكلة في انخفاض مستوى التنسيق، والتعاون بينها فلم تستطع حتى الآن من إيجاد قاعدة متينة، ومنظمة للتعاون فيما بينها بشكلٍ شامل لجميع الجوانب النظرية، والعملية؛ إذ ينسجم التعاون بينها بالفردية، وعدم الانتظام، وهو محصور في مجالات ضيقة هنا، وهناك، ولم تتخذ إلى الآن شكل توجه راسخ، ومنظم².
6. عدم توفير الهندسة المالية الإسلامية بديلاً لتمويل الاحتياجات الحكومية ليحل محل الفائدة سواءً على الصعيد قصير الأجل أو طويل الأجل.

¹ خنوسة، عديلة. (2013). بحث بعنوان: إيجاد سوق أوراق مالية إسلامية كمنهج لمعالجة الأزمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد أكتوبر.

² الهبتي، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 282، 283.

7. عدم توفير نظام للمحاسبة، والتدقيق خاصاً بمؤسسات الاقتصاد الإسلامي يتوافق وطبيعة العمليات، وبنية الأصول، والخصوم في هذه المؤسسات.

8. وجود مشكلة، واختلاف بين القوانين الوضعية، والضريبية المطبقة، وطرق عمل هذه المصارف مما يضطرها للعمل على أساس عقود، واتفاقات خاصة من دون مؤيدات قانونية، وقواعد مكملة، وعدم تمتعها بمزايا ضريبية، وإعفاءات خاصة تتناسب وطبيعة عملها¹.*

9. عدم وجود سلطة شرعية عليا ذات قرارات ملزمة للمصارف الإسلامية، وذات فتاوى، وتفسيرات موحدة فيما يخص التعاملات في المصارف الإسلامية، فنتباين الفتاوى، وتختلف من مؤسسة لأخرى تبعاً للمدارس، أو المذاهب الفقهية التي تنتمي إليها الهيئات الشرعية في كل مصرف.

10. وجود فئات من الاقتصاديين في الدول الإسلامية لايزالون غير مقتنعين بفكرة المصارف الإسلامية، ويدعون إلى وضع كلمة التشاركية بدلاً من الإسلامية، ويقول الدكتور أحمد نجار في هؤلاء: إن إقناع الاقتصاديين الغربيين بفكرة، ومبادئ المصارف الإسلامية أسهل بكثير من إقناع الاقتصاديين المسلمين².

11. ضعف الكوادر البشرية المؤهلة علمياً، وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي.

12. ضعف الموازنات المخصصة في المؤسسات الإسلامية للبحث، وتطوير أدوات تمويلية جديدة³.

❖ أهداف المصارف الإسلامية:

لا تختلف أهداف المصارف باختلاف أساسها (تقليدية - إسلامية) عن أي مشروع تجاري آخر من حيث تحقيق الأرباح، وتعظيم ثروة الملاك؛ لذا سنأتي على شرح دور المصارف الإسلامية على مستوى الاقتصاد كله؛ فقد أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فأدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصارف، والمتعاملين معها تعتمد المشاركة في الأرباح، والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف، والمتعامل بدلاً من أسس التعامل التقليدية القائمة على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

¹ صيغ التمويل الإسلامي، المزايا والعقبات. (1988). مجلة البنوك الإسلامية، العدد 63، ص 56.

* إذ أن القوانين في بعض الدول تشترط التملك، والتسجيل في بيوع المرابحة، الأمر الذي ينجم عنه رسوم مزدوجة ترفع من التكلفة، كما أنه لا تعامل الأرباح التي توزعها المصارف الإسلامية على أساس أنها جزء من التكاليف، على حين تعتبر الفوائد التي تدفعها المصارف التقليدية كذلك، مما يزيد الضغط على المصارف الإسلامية.

² الشعراوي، عايد فضل. (2010). المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ص 98.

³ بوصافي، كمال. (2011/4/6). بحث بعنوان: تقييم الخدمات والمنتجات المصرفية في البنوك الإسلامية وآليات تحسينها، المؤتمر الدولي الأول بعنوان "صيغ

مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"، المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت، الأردن.

كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة جديدة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية تتمثل في صيغها التمويلية؛ فالأهداف الأساسية للدول التي تسمح بافتتاح مصارف إسلامية، أو نوافذ لمصارف تقليدية تتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامية هي كالآتي:

بالنسبة للدول الإسلامية:

أولاً: تخفيف الانتقادات الموجهة للسلطات المنظمة للقطاعات الاقتصادية، والمالية لديها بسبب تعالي الأصوات في هذه المجتمعات للتخلص من النظام الربوي (التقليدي)، ولاسيما بعد توفر البديل لهذا النظام الذي يتناسب مع المعتقدات الدينية. ثانياً: تخفيض حالات الاكتناز الموجودة في هذه المجتمعات؛ لأن بعض أفراد المجتمع يحجمون عن التعامل مع المصارف الربوية، أو لتوفير نوعية خدمات جديدة، وزيادة التنافسية، والتنوع في القطاع المصرفي.

ثالثاً: لأن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يتضمن المشكلات التي يتضمنها النظام الاقتصادي الوضعي من تضخم وأزمات مالية مختلفة كونه مبني على النشاط الحقيقي من استثمار، وإنتاج، ولا تتشكل فيه الفقاعات السعرية* التي تؤدي إلى انهيار الأسواق؛ أي إنه يقي المجتمع من الوقوع في الأزمات من فترةٍ لأخرى، على حين أن هذه الأزمات تعتبر سمة من سمات الاقتصاد الوضعي الحديث.

بالنسبة للدول غير الإسلامية:

في البداية كان افتتاح المصارف الإسلامية في هذه البلدان بهدف اجتذاب أموال الجاليات المسلمة في هذه الدول، وتوفير خدمات مصرفية تتناسب، ومعتقداتهم الدينية، واجتذاب استثمارات داخلية من الجاليات الإسلامية المقيمة لديها، واستثمارات خارجية من دول، أو مستثمرين مسلمين؛ ولكن بعد نجاح تجربة المصارف الإسلامية حول العالم - والكفاءة التي أظهرتها، ولاسيما بعد انهيار العديد من المصارف التقليدية على وقع الأزمات المالية المتتالية - تعالت الأصوات في هذه الدول للتعامل بصيغ التمويل الإسلامية متعللين بأن النظم الاقتصادية التقليدية هي أنظمة هشّة بطبيعتها، وغير مستقرة، ومعرضة للأزمات المالية¹؛ لأنها قائمة على الفائدة والمخاطرة، والتضخم، وتآكل القوة الشرائية للنقود، والمديونيات التي لا تُسدّد إلا عن طريق ديون جديدة، التي تحول الحياة الاقتصادية في أي دولة لمعركة بين أبنائها، لا يحقق أيّاً منهم لمصلحته إلا عن طريق خسارة فرد آخر من أفراد المجتمع².

* حيث تنشئ الفقاعات السعرية نتيجة التضخم الناتج عن عمليات المراهنات وعمليات التوريق والتداولات في الأسواق المالية وعن عقود الخيارات وتجارة الهامش.
¹ Kindelberger, C.P. (1996). "Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises" 3rd Ed, John Wiley & Sons, INC, Great Britain, p6

² سويلم، سامي. (2013). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط 1، الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، ص ص 73-79.

المبحث الثالث

صيغ التمويل التقليدية والإسلامية

مقدمة:

أفرز العقل، والإبداع البشري في المجال المالي، والنقدي العديد من الإنجازات الكبيرة، التي وصل بعضها إلى حد الإعجاز، وغيرت مفاهيم، وأسساً كثيرة في الحياة الإنسانية، فاعتبر بعضهم أن اختراع النقود الورقية، وإنشاء المصارف له الأهمية ذاتها التي أوجدها اكتشاف النار، والكتابة في حياة الانسان، وربما أكثر، وتعتبر الشؤون الاقتصادية، والمالية في المجتمعات المعاصرة، هي صمّام الأمان، والوسيلة التي يتم من خلالها اجتذاب مواقف الأفراد*، ففي المجتمعات المتقدمة التي تمتلك أنظمة مصرفية متطورة، فإن تتبع أخبار المؤسسات المالية، والطروحات، والخدمات الجديدة التي تقدمها، وتغيرات أسعار الفائدة، ليس حكراً على ذوي الاختصاص، أو التجار، والمستثمرين، وإنما أصبحت محور حياة غالبية أفراد المجتمع؛ لما لها من تأثير في حياتهم اليومية (فمثلاً تستحوذ المؤسسات المالية في الولايات المتحدة على 80% من الدخل السنوي للأفراد، والمنشآت¹)، وإن الأزمات المالية المتتالية التي مر بها العالم في العقود الثلاثة الأخيرة التي كانت أكثرها عمقاً، وتأثيراً أزمة عام 2008 قد حذت بالمشرعين الماليين والمصرفيين إلى تغيير اتفاقية (بازل) ثلاث مرات آخرها في عام 2011²؛ وذلك لتقي المؤسسات المصرفية مخاطر التمويل، ولتضع لها ضوابط صارمة فيما يخص مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، وأوزان مخاطر السوق، وذلك لأن الائتمان خادم خطير للإنسان، ونتائجه تكون مدمرة لذلك يتوجب مراقبته، وتنظيم إدارته³، ولأن وضع حدود لخلق الائتمان فيه مصلحة للاقتصاد القومي، وأمان للمصارف ذاتها⁴، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي.

وإن ما قدمته حرفة الهندسة المالية، والمصرفية لتمويل المعاملات المالية، والتجارية، والاستثمارية من خلال الدقة، والسرعة في إتمام المعاملات، والصفقات، وانتقال رؤوس الأموال، وحجم التسهيلات الائتمانية المتاحة، وأليات تكيفها مع الحاجات المتطورة لكل قطاع تعتبر من أهم الأسباب التي نشطت التجارة والصناعة والخدمات، والعديد من القطاعات الأخرى في

* إذ من الملاحظ في العقود الأخيرة أن الحملات الانتخابية للسياسيين تتمحور حول الشؤون الاقتصادية، والمالية: كإعفاءات الضريبية، وفرص العمل، والبرامج الائتمانية والتمويلية، وأسعار الفائدة التي سيحدثها المرشح في حال فوزه بالمنصب، وما إعادة انتخاب جورج بوش حسب رأي الباحثين إلا دلالة على ذلك، إذ وأنه رغم الاضطرابات الكبيرة التي حدثت في ولايته الأولى إلا أن الإعفاءات الضريبية التي قام بها، وعوده الاقتصادية كانت السبب الرئيس في إعادة انتخابه.

¹ <www.financialtimes.com>, advertisement post, 29/1/ 2015 at 2:07 AM.

² التوم، حسب الرسول، منصور، مصطفى، حمد الله، حسن. (2012). مقالة بعنوان: مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد الخامس، ص 2.

³ خليل، سامي. (1981). النقود والبنوك، الكتاب الأول، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ص153.

⁴ شرف، كمال، أبو عراج، هاشم. (1993). النقود والمصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 171.

الاقتصاد العالمي*.

ومما سبق يتضح لنا حجم، وأهمية التمويل، والائتمان في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمعات، ومما لا شك فيه أن المصارف تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تزود قطاعات الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأجل، عن طريق أسواق النقد، وأسواق رأس المال¹، وإن جوهر عملية التمويل المصرفي، يقوم على تقديم التمويل اللازم للمشروعات، باعتماد أصولها كضمان، وعلى التدفقات النقدية المتوقعة كمصدر للوفاء بالالتزامات مما جعل هذا النوع من الائتمان مختلفاً في أبعاده عن المفهوم التقليدي للائتمان الذي يبنى على قوة المركز المالي للعميل²؛ فكل من المصارف الإسلامية، والتقليدية تتشابه في تقديم خدمات تمويلية للعملاء تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع، لكن الفارق الرئيس بين بنية هذه المصارف سواء كانت تقليدية، أو إسلامية يتمحور حول آلية، وطرق الحصول على العائد من الاعمال التمويلية التي تعطي الصبغة لطبيعة هذا المصرف، أو ذلك إذا كان إسلامياً (يقوم على المشاركة بالربح والخسارة)، أو تقليدياً (يقوم على سعر الفائدة)³، وإن عملية التمويل التي تقوم بها المصارف يتمخض عنها تكلفة يتحملها طالب التمويل لذا فإن تكلفة التمويل المقدم من المصارف التقليدية تُحدّد على أساس سعر الفائدة بالإضافة إلى المصاريف الأخرى التي يتحملها طالبو التمويل لقبول طلبهم، والتي تتمثل بمصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومصاريف التأمين، والرهن العقاري، على حين أن تكلفة التمويل في المصارف الإسلامية تتحدد على أساس معدل الربح المفروض من قبل المصرف، وذلك في الحالات التي يتم فيها التمويل من خلال صيغ الهامش المعلوم، وتتحدد على أساس نسبة مشاركة المصرف في المشروع في حال كان التمويل بصيغ المشاركة في الربح، أو الخسارة⁴.

ومما سبق يمكننا تعريف وظيفة التمويل المصرفي بأنها: الطرق المختلفة التي تستخدمها المصارف لتوفير الاحتياجات المالية للمشروعات على أن يكون المشروع وحدة اقتصادية محددة، ومستقلة، وتنتظر المصارف بصورة أساسية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشروع كمصدر رئيس لتسديد الالتزامات، ولأصوله كضمانة عينية للوفاء⁵، وذلك في حالة المصارف التقليدية، على حين يُنظر إلى الأرباح، والعوائد المتوقعة من المشروع كحافز للمصرف لتقديم التمويل، ولحصة المصرف في المشروع كضمان للأموال، وذلك في حالة المصارف الإسلامية.

* من الأدلة على الدور الكبير للهندسة المالية وتعظيم دورها في الاقتصاد العالمي، تأسيس الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين (IAFE): (The International Association of Financial Engineering) لجمع العاملين في هذا المجال ورعايتهم والارتقاء بهذه المهنة.

¹ نوال، جمعون. (2005). دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 41.

² نوفل، صبري. (2011). مقالة بعنوان: التمويل المصرفي للمشروعات، منشورات المعهد العربي للتمويل والاستثمار، مصر، ص 1.

³ Moin. M. previous references, p 6.

⁴ بوجلال، محمد، بورقية، شوقي. (2010). تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، ص 53-82، السعودية، ص 80.

⁵ نوفل، صبري، مرجع سابق، ص 1.

❖ الصيغ التمويلية في المصارف التقليدية:

تتجلى عملية التمويل المباشر التي تقدمها المصارف التقليدية لعملائها بالقروض التي تمنحهم إياها، وتعتبر القروض الاستخدام الرئيس لأموال المصرف، والخدمة الرئيسية التي تقدمها، والمصدر الأول لربحيتها، ويعتبر القرض اتفاقاً بين المصرف، والمقترض يقوم بناءً عليه الأول بإقراض الأخير مبلغاً معيناً من المال لمدة معينة، ويتم تسديده في نهاية هذه المدة تسديداً تاماً، أو على أقساط¹.

ويعرف القرض اصطلاحاً: بأنه كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين المؤسسات المالية سواء أكانت مصارف أم كانت أي جهة مالية أخرى تقوم بعملية الإقراض، والاقتراض². وتعرف عملية الاقتراض (الاتمان) في المصارف بأنها: "تزويد الأفراد، والمؤسسات، والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط، في تواريخ محددة، وتُدعم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر"³.

ومنه يمكن القول بأن القرض يتكون من الأركان التالية:

- **مبلغ القرض:** ويتمثل في قيمة الأموال التي منحها المصرف على شكل ائتمان للعميل.
- **مدة القرض:** وهو المدة الزمنية التي يضع المصرف فيها أمواله تحت تصرف العميل، ويسدد العميل في نهايتها قيمة القرض كاملاً مع فوائده بالإضافة إلى أية مصاريف أخرى مستحقة، ونقسم القروض من حيث المدة إلى ثلاثة أقسام⁴:

1. قروض طويلة الأجل: مدة تسديد القرض أكثر من خمس سنوات.

2. قروض متوسطة الأجل: مدة تسديد القرض بين سنة وخمس سنوات.

3. قروض قصيرة الأجل: مدة تسديد القرض أقل من سنة.

1. **معدل الفائدة:** وهو بدل إيجار رأس المال أي التعويض الذي يحصل عليه الدائن (المصرف) لقاء إقراض ماله لفترة زمنية معينة للمدين (العميل أو المقترض)، وتعطى الفائدة بنسبة مئوية تحسب على أساس المبلغ المدين⁵.

أشكال الفائدة:

يتميز الفكر المصرفي المعاصر بين نوعين من أنواع الفائدة⁶:

¹ الراوي، خالد، مرجع سابق، ص 165.

² Michelle de Mourgues. (1993). *la monnaie système financier et théorie monétaire*, 3 édition, économique, Paris, p:178.

³ الراوي، خالد، مرجع سابق، ص 165.

⁴ فاضل، عبد الرزاق، عواد، منذر، الجندي، ياسر. (2003). *الرياضيات المالية والعامة*، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 67.

⁵ بدوي، أحمد. (1985). *معجم المصطلحات الاقتصادية*، بتصرف، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ص 147.

⁶ المرجع السابق، ص 73، 296.

أ. الفائدة البسيطة: تستخدم الفائدة البسيطة في حساب فوائد القروض التي تعطى لمدة أقل من سنة، وهي تحتسب على رأس المال فقط.

ب. الفائدة المركبة: تستخدم الفائدة المركبة في حساب فوائد القروض التي تعطى لمدة تزيد عن السنة، وهي تدفع دورياً، وتحتسب على رأس المال، والفوائد التي استحققت، وأضيفت إلى رأس المال.

2. الضمانات: وهي الأصول المالية، والمعنوية التي يقدمها العميل للمصرف للحصول على القرض، ويضعها على شكل رهن يستطيع المصرف التصرف فيها في حال تعثره، وعدم قدرته على سداد القرض.

وتقسم الضمانات التي يقدمها العميل للمصرف إلى:

1. ضمانات شخصية: وهي قيام شخص، أو عدة أشخاص بصفتهم الشخصية، أو الاعتبارية، بالتعهد لدى المصرف بتسديد التزامات المقرض في حال تعثره عند استحقاق القرض.

2. ضمانات حقيقة: وهي أصول مادية تُوضع لدى المصرف (أوراق مالية وسندات) كضمان، أو رهنها لصالح المصرف (عقارات، آلات ومعدات، سيارات) مقابل الحصول على القرض.

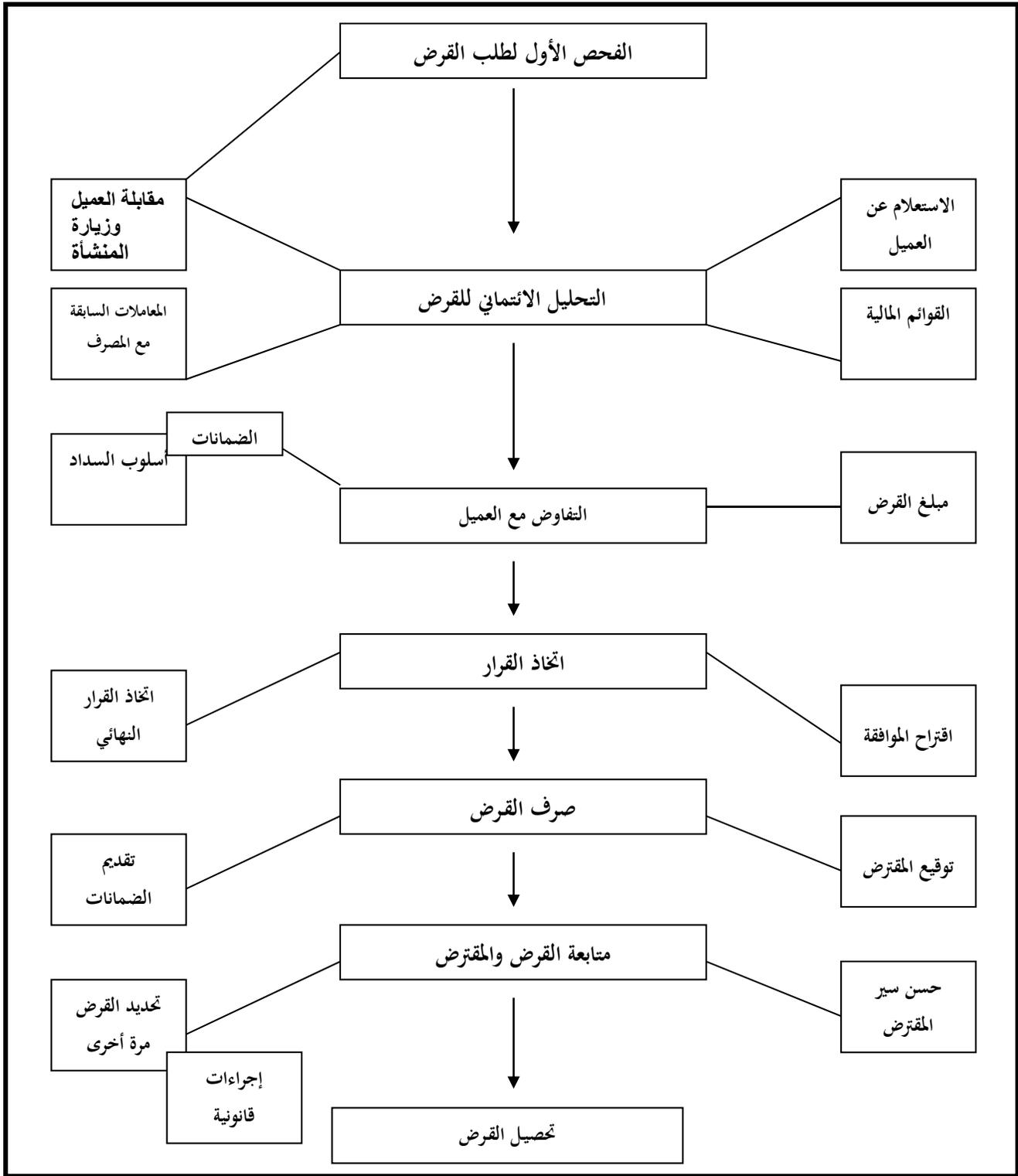
ومنه نستنتج أن عملية الإقراض تعتمد ثلاثة عناصر وهي¹:

$$\text{الثقة} + \text{المدة} + \text{الضمان} = \text{القرض}$$

ولا يمكن منح المصرف القرض للعميل في حال غياب أحد هذه العناصر.

¹ Cour de technique bancaire. (2005) *société interbancaire de formation*, France, p 25.

○ إجراءات منح القرض، وتحصيله في المصارف التقليدية¹:



الشكل رقم(3): المصدر: المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية

¹ الحناوي، محمد، عبد السلام، عبد الفتاح. (1998). المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، مصر: الدار الجامعية، ص:281.

❖ الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية:

يرى البعض¹ أنه منذ نشأة المصارف الإسلامية في منتصف السبعينيات بدأت هذه المصارف بعمليات المشاركة التي لم تكمل بالنجاح لأسباب عدة، ولكن لا توجد وثائق تؤكد هذه المزاعم، وفي الوقت الحالي إن تطبيقات المشاركة قد تكون غير ملموسة، ومع وجود ادعاءات بأنها أخذت في التزايد، إلا أن ظاهرة المربحة هي التي تسيطر على عمل المصارف الإسلامية، ثم تليها الإجارة، وقامت المصارف الإسلامية أيضاً بإجراء تعاملات في العقارات، والسبائك الذهبية، والعملات، وإن معظم الخسائر التي أمت بها كانت ناتجة عن المعاملات الأخيرة.

وفيما يلي عرض لأهم الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية التي تقسم إلى:

(1) صيغ المشاركة بالربح، والخسارة.

(2) صيغ البيوع (صيغ الهامش المعلوم).

أولاً: صيغ المشاركة بالربح، والخسارة:

1. المشاركة:

تعتبر المشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية، وأكثرها ملائمة لطبيعة عملها؛ فالمصارف الإسلامية هي مصارف مشاركة بالأساس، وتعتبر المشاركة أداة فعالة للتخلص من الأثر السلبي المرتبط بالعمليات التمويلية التقليدية، وينتج عنها التآلف، والتظافر بين عنصري العمل، ورأس المال بما يعود عليهما من ربح عادل يكافئ الدور الفعلي لكلٍ منهما في الإنتاج².

والمشاركة اصطلاحاً: عقد يلتزم بمقتضاه شخصان، أو أكثر بأن يقدم كلٌ منهما مقداراً معلوماً من رأس المال في مشروع معين لاستثماره بهدف الربح، وتعرف المشاركة المصرفية بأنها: قيام المصرف بمشاركة أحد عملائه في تمويل مشروع ما، أو حصة محددة منه³ على أن يتم اقتسام الأرباح حسب النسب التي تم الاتفاق عليها في عقد المشاركة، وأما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة برأس المال، وذلك بناءً على القاعدة الفقهية (الغنم بالغرم).

○ أنواع المشاركة:

1-1. المشاركة الدائمة، أو الثابتة:

يتمثل هذا النوع من أنواع المشاركة، بتقديم كل طرف من الأطراف نسباً متساوية، أو متفاوتة من رأس المال بهدف تأسيس مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، وبالتالي يصبح كل طرف من أطراف الشركة ممتلكاً لحصة في رأس المال،

¹ صديقي، نجاه الله، المصري، رفيق. (2003). بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، ص 290-291.

² المشهوروي، أحمد حسين، (2007)، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، ص 55.

³ الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 178.

وبصفة دائمة، ومستحقاً لجزء من الأرباح¹، وذلك إلى حين انتهاء المشروع، أو الشركة، وتتحدد العلاقة بين المصرف والشركاء عن طريق الإطار القانوني الذي قامت على أساسه المشاركة، ففي حال كانت شركة مساهمة يكون المصرف مالكاً لعدد من أسهمها، وبالتالي يكون تأثيره على سياسات الشركة، أو المشروع من خلال الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة²، وأما في الأنواع الأخرى للشركات (تضامن - توصية - محاصة) تتباين قدرات المصرف في التأثير في سياسات الشركة، من خلال الصلاحيات التي تمنح له في عقد المشاركة.

1-2. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):

في هذا النوع من المشاركة يكون هنالك الحق لأحد الشركاء في الحل محل الشريك الأخر في ملكية الشركة، أو المشروع دفعة واحدة، أو على دفعات بناءً على ما اتفق عليه في عقد المشاركة³، وتتم عملية نقل الملكية على أساس الاتفاق لإجراء نقل منظم للملكية، وتحويل الدخل المتحقق للشريك من المشروع، أو جزء منه كجزء يتم تسديده من قيمة الشركة، فنقل حصة، وملكية المصرف تدريجياً، وفي المقابل تتزايد حصة، وملكية الشريك في الشركة، وبالنسبة نفسها⁴.

2. المضاربة:

كلمة (المضاربة) مأخوذة من الضرب في الأرض؛ أي السير فيها طلباً للرزق، والمضاربة المصرفية هي: عقد بين المصرف، وأحد عملائه (المضارب)، إذ يوكل الأول الثاني بالعمل، والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح، ويتم توزيع الأرباح حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، ويتحمل المصرف كافة الخسائر التي قد تنتج عن المشروع مالم يثبت تقصير المضارب في أداء واجبه، وتعتبر المضاربة وسيلة للجمع بين أصحاب الأموال، وأصحاب الخبرات⁵.

○ أنواع المضاربة:

1-2. المضاربة المطلقة:

وهي المضاربة التي لا يكون هناك شروط يضعها (رب المال) أي المصرف على المضارب، سواء فيما يخص نوع العمل، أو زمانه، أو مكانه، فهي غير محددة بقيود إلا النوعية منها.

2-2. المضاربة المقيدة:

وهي المضاربة التي يقدم فيها (رب المال) أي المصرف المال لشخص (المضارب) مع النص على تقييده بالتصرف بزمان، أو بمكان معينين، أو ببضاعة معينة، وفي حال تجاوزها يعتبر هو المسؤول عن الخسائر التي تتجم عنها⁶.

¹ عاصي، أمارة، مرجع السابق، ص 160.

² المشهراوي، أحمد، مرجع سابق، ص 55-56.

³ الراوي، خالد، مرجع سابق، ص 523.

⁴ صوان، محمود. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، عمان: دار وائل للنشر، ص146.

⁵ الفخري، سيف هشام. (2009). مقالة بعنوان: صيغ التمويل الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 2.

⁶ لمزيد من التفصيل ينظر: حسن، محمود محمد. (1997). العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية (المرابحة، المضاربة)، مطبوعات جامعة الكويت، ص 85-95.

ثانياً: صيغ البيوع (الهامش المعلوم):

1. المرابحة:

يعد بيع المرابحة هو الغالب في أعمال المصارف الإسلامية حالياً، ويعرف بأنه: بيع الشيء بثمنه مضافاً إليه زيادة معلومة¹، وهو من بيوع الأمانة*، وسميت مرابحة لأنه ينتج عنها ربح.

○ أنواع المرابحة:

1-1. المرابحة العادية (البسيطة):

وهو بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشترت به، أو بيعها بالثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم².

1-2. المرابحة للأمر بالشراء (المصرفية):

يتكون هذا النوع من ثلاثة أطراف: البائع، والمشتري، والمصرف باعتباره وسيطاً بينهما.

ويعتبر هذا الأسلوب هو المطبق في المصارف الإسلامية، إذ يقدم أحد العملاء طلباً إلى المصرف ليشتري له سلعة موصوفة، على أن يقوم العميل بالوعد بشرائها من المصرف إذا ما اشتراها، ثم إذا ما اشتراها المصرف دفع ثمنها نقداً، وباعها إلى العميل بالتقسيط أو لأجل، وبثمن أعلى³.

2. السلم:

السلم اصطلاحاً: تعني السلفَ، وأسلفَ وأسلمَ تأتي بالمعنى نفسه⁴، وسمي سلماً لإجراء التسليم في مكان المجلس، وهو بيع الشيء وقبض ثمنه حالاً، وتأجيل تسلمه إلى وقت لاحق.

ويعرف السلم المصرفي بأنه: قيام المصرف بتمويل أحد المنتجين الزراعيين، أو الصناعيين، أو التجار الذين يتوقعون أن تتوفر لديهم السلعة، أو الخدمة بعد فترة من الزمن من خلال قيامهم بنشاطاتهم المهنية، وتسليمها للمصرف الذي يسوقها وبيعها، وفي حال عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم من خلال عملهم، فبإمكانهم شرائها، وتسليمها للمصرف في وقت الاستحقاق، ومن خلال هذه الصيغة يتحول دور المصرف من تاجر نقد إلى تاجر حقيقي أو تاجر سلع وخدمات.

○ أنواع السلم:

1-2. السلم العادي (البسيط):

يقوم المصرف بإجراء عقد السلم لصالحه أي يقوم بدفع ثمن السلعة بثمن عاجل، واستلامها في وقت أجل، وبعد التسليم يقوم بتسويقها وبيعها لمصلحته الخاصة.

¹ ابن منظور. (1958). معجم لسان العرب، ط 4، الجزء الثاني، بيروت: دار الفكر، باب الرأ، (مادة: ربح)، ص 1103.

* وهي البيوع التي يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة.

² العلي، صالح. (2014). المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 126.

³ المصري، رفيق. (د.ت.). المصارف الإسلامية دراسة شرعية لعدد منها، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ص 27.

⁴ ابن منظور، مرجع سابق، باب السين، (مادة: سلم)، ص 194.

2-2. السلم الموازي:

فيه يدخل المصرف في عقدي سلم في وقتٍ واحد؛ عقد مع البائع، وعقد مع المشتري، فيوفّر التمويل للمنتج، أو التاجر (البائع)، على أن يستلم منه السلعة في وقتٍ محدد لاحقاً، وفي المقابل يقوم المصرف باستلام قيمة السلعة من المشتري على أن يقوم بتسليمه السلعة في وقتٍ محدد لاحقاً، يلي وقت التسليم من البائع الأصلي، وبشرط ألا يتوقف تنفيذ العقد الثاني على العقد الأول، ويتمحور دور المصرف في هذا العقد كضامن للطرفين، للبائع بأن السلعة سيتم شرائها، وللمشتري لضمان أمواله¹.

3. الاستصناع:

الاستصناع اصطلاحاً: هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء أي دعا لصنعه².

والاستصناع المصرفي: هو بيع كالسلم، والمرابحة يكون المبيع فيه هو الأصل المصنوع الذي لا يكون موجوداً في وقت التعاقد، ويقتصر هذا النوع من العقود على السلع التي يتم صنعها، أي لا يشمل المتاجرة بالسلع، والثمار، والزروع، وبالنسبة للثمن فيجوز تأجيله، أو تعجيله دفعة واحدة، أو على أقساط، وذلك حسب الاتفاق³.

○ أنواع الاستصناع:

1-3. الاستصناع العادي:

فيه يقوم المصرف بإجراء عقد الاستصناع لصالحه أي يقوم بدفع ثمن السلعة بثمن عاجل، واستلامها في وقت أجل، وبعد التسليم يقوم بتسويقها، وبيعها لمصلحته الخاصة.

2-3. الاستصناع الموازي:

فيه يدخل المصرف بعقدي استصناع؛ عقد مع الصانع، وعقد مع المشتري، ويكون هو في إحداها بمثابة الصانع، وفي الآخر بمثابة مستصنع، وبعد أن يقوم المصرف باستلام السلعة، وإدخالها في حيازته يقوم بتسليمها إلى المشتري، ولا مانع أن يعقد العقدان في وقتٍ واحد، أو أن يتقدم أياً منهما على الآخر، بشرط ألا يتوقف تنفيذ العقد الثاني على الأول⁴.

4. الإجارة:

الإجارة اصطلاحاً: ما أعطيت من أجر في عمل⁵، وهي العقد على المنافع بعوض، وهو المال. والإجارة المصرفية: هي قيام المصرف (المؤجر) بتأجير أصل من الأصول بعد تملكها لأحد عملائه (المستأجر) لمدة زمنية محددة، ولقاء أجر معلوم، ويشترط في العقد الإيجاب، والقبول، وتختلف الإجارة عن الاستصناع في أنها عقد منفعة على عمل، وأما في الاستصناع فتكون المنفعة على العمل، والمواد.

¹ الأشقر، محمد. (1994/5/2). السلم والاستصناع ومدى أمكانية استفادة البنوك الإسلامية منهما، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية في معاملات البنوك

الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 14.

² ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، باب الصاد، (مادة: صنع)، ص 481.

³ العجلوني، مرجع سابق، ص 182-183.

⁴ بورقية، شوقي، مرجع سابق، ص 23-24.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، باب الألف، (مادة: أجر)، ص 24.

○ أنواع الإجارة:

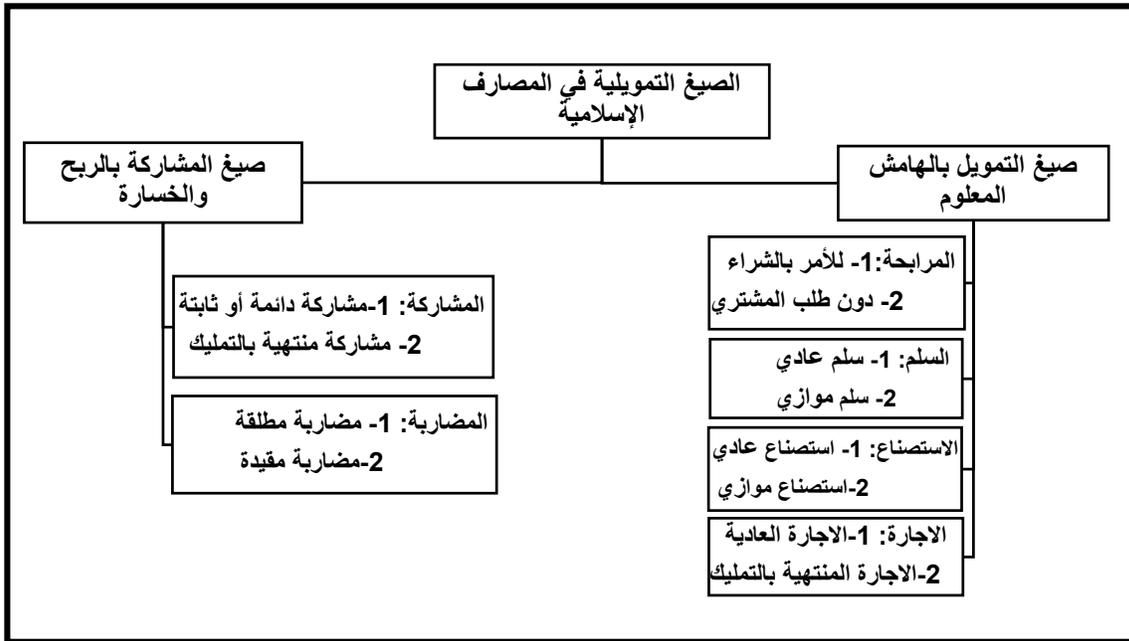
1-4. الإجارة التشغيلية (العادية):

فيها يقوم المصرف بتملك موجودات، وأصول، ويشرف هو على تأجير هذه الأصول للراغبين في تشغيلها، واستثمارها، والانتفاع بها عن طريق إبرام عقد مع المستأجر (الراغب باستثمار الأصل) تحدد فيه المدة الزمنية للعقد، وقيمة الأجرة لهذا الأصل، وبانتهاء هذا العقد تعود الأصول إلى المصرف ليقوم بإعادة تأجيرها لعميل آخر.

2-4. الإجارة المنتهية بالتمليك:

فيها يقوم المصرف بالاستجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه يعرب من خلاله عن رغبته في تملك أصل من الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك، وعندها يقوم المصرف بشراء الأصل، وتملكه، ومن ثم بيعه للعميل بالثمن الأصلي بعد إضافة الربح عليه، ومن ثم تقسيط الأجرة على مُدد حسب الاتفاق الذي وقع بين الطرفين، مع تعهد المصرف بالتنازل عن الأصل، وتمليكه للعميل بعد سداد الأقساط¹.

ويمكن تلخيص صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية بالشكل التالي:



الشكل رقم (4) من إعداد الباحث

وفيما يلي عرض لأعداد المصارف الإسلامية، والتقليدية (بما فيها فروع المصارف الأجنبية)، في الدول العربية التي يحتوي قطاعها المصرفي على النوعين معاً:

¹ المغربي، محمد الفاتح. (2013). بحث بعنوان: الإجارة المنتهية بالتمليك بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ص 17.

الدولة	عدد المصارف الإسلامية	عدد المصارف التقليدية
الجزائر	2	21
البحرين	24	126
مصر	11	29
العراق	13	42
الأردن	5	21
الكويت	6	17
لبنان	4	69
موريتانيا	1	18
عمان	3	18
قطر	4	15
السعودية	19	5
الصومال	2	6
السودان	29	1
سورية	3	18
تونس	3	18
الإمارات العربية المتحدة	22	29
فلسطين	9	8
اليمن	8	9
جيبوتي	2	8

الجدول رقم (2) من إعداد الباحث¹

¹ بالاطلاع على مواقع المصارف المركزية للدول المذكورة وعلى:

Global financial development report. (2014). *Islamic banking database*, < [http:// www.econ.worldbank.org](http://www.econ.worldbank.org) > 25/2/2015 at 7:30 PM

المبحث الرابع

بنية القطاع المصرفي في سورية

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي السوري منذ نشأته منتصف القرن التاسع عشر، وإلى الآن العديد من التغيرات الكبيرة، والجذرية فقد كانت بداية المصارف في سورية خلال مرحلة الاحتلال العثماني حين أنشئ المصرف الإمبراطوري العثماني عام 1856*، وكان لهذا المصرف فروع في دمشق، وحلب، وحمص، وحمّاة، واسكندرون، وبيروت، وكان يتمتع بحق اصدار النقود الورقية للإمبراطورية، وأصبح في أيار 1874 الأمين العام لصندوق الإمبراطورية، وخازن جميع مداخيل الدولة¹ واستمر امتياز المصرف الإمبراطوري العثماني في الإصدار النقدي حتى عام 1925، ثم جزئياً حتى عام 1935 خلال الانتداب الفرنسي. وقد أسست عدة مصارف نهايات القرن التاسع عشر بافتتاح فروع لها في سورية، ففي عام 1888 أفتتح مصرف (سالونيك Salonique)، و(المصرف الألماني الفلسطيني) عام 1889، و(المصرف الإنكليزي الفلسطيني) عام 1903، و(المصرف الألماني الشرقي) عام 1906.

وبعد سقوط الدولة العثمانية وخضوع سورية للانتداب الفرنسي أسّس، وبرعاية المصرف الامبراطوري العثماني مصرف سورية الذي تم تأسيسه بناءً على الاتفاقيات الموقعة بين حكومة الانتداب، والحكومة المحلية¹ ليتولى المصرف الوليد جميع المهام، والامتيازات التي كان يمتلكها المصرف الامبراطوري الذي تم منحه أسهم فيه، وكان مركزه الرئيس باريس، وأعيدت تسميته في عام 1924 ليصبح اسمه (مصرف سورية ولبنان)، وخلال هذه الحقبة أسّس عدة مصارف أجنبية مثل (المصرف الفرنسي) في عام 1919 الذي كانت تمتلكه الشركة المصرفية العامة (Société Générale)، والمصرف الإيطالي (مصرف روما) في عام 1919، و(مصرف التسليف العقاري للجزائر وتونس)، و(مصرف التسليف العقاري لسورية)، ومصارف تسليفية صغيرة تخصصت في تمويل الأنشطة الزراعية²، كما وافتتح عدة مؤسسات مصرفية محلية في دمشق وحلب.

وبعد حصول سورية على استقلالها عام 1946 دخلت البلاد في فوضى اقتصادية في ظل استمرار التبعية الاقتصادية للاحتلال الفرنسي من خلال (مصرف سورية ولبنان)، والاتفاقيات التي وقّعت في فترة الانتداب؛ لكن الاقتصاديين الوطنيين استمرو بنضالهم للحصول على الاستقلال الاقتصادي الذي اعتبروه جزءاً لا يتجزأ من الاستقلال السياسي، وبناءً على ذلك

* وقد تم تأسيسه برؤوس أموال إنكليزية، وفي 1863 ضم إليه رؤوس أموال فرنسية ليصبح رأسماله (10 ملايين جنيه إسترليني).

¹ أبو عراج، هاشم، شرف، كمال، مرجع سابق، ص 198.

² حوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 183-184.

³ متولي، هشام. (1974). *أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي*، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، سورية، ص 10.

وضعت السلطات الوطنية الخطط للحصول على هذا المطلب، والتخلص من التبعية الاقتصادية للحكومة الفرنسية، فأسس في عام 1952 (المكتب السوري للقطع) الذي أخذ على عاتقه العمل للسيطرة على سعر صرف العملات الأجنبية، وفي عام 1953 تم وضع قانون النقد الأساسي الذي أسس لإنشاء (مجلس النقد والتسليف)، ووضع الركائز الأساسية لمصرف سورية المركزي، وأدت القرارات، والإجراءات الصادرة بين عامي (1952-1962) إلى نمو الدخل القومي، وازدياد الحاجة لتأسيس مصارف جديدة، أو توسيع المصارف القائمة لتلبي الحاجات الوطنية المتزايدة للخدمات المصرفية المختلفة؛ إذ شهدت الفترة المذكورة تأسيس (6) مصارف أجنبية، و (4) مصارف عربية، و (3) مصارف سورية، وكانت تمتلك هذه المصارف (18) فرعاً، منتشرة في محافظات مختلفة¹.

وبعد دخول الفكر الاشتراكي إلى الدولة عام 1963، واتخاذهُ أسلوباً للتخطيط الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي أجريت عمليات تأميم واسعة للملكيات الخاصة في البلاد من شركات، ومؤسسات، ونقلها إلى الملكية العامة، وكانت المصارف الخاصة من ضمن هذه الشركات، والمؤسسات، ففي عام 1963 أممت جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية، ودُمجت في خمسة مصارف تجارية ما لبثت أن أعيدَ دمجها مجدداً عام 1966 في مصرفٍ واحد أطلق عليه (المصرف التجاري السوري)، الذي أوكل إليه مهمة تمويل العمليات التجارية الداخلية، والخارجية في سورية، على حين خصص كلٌّ من المصرف الصناعي، والزراعي، والعقاري بتمويل القطاع الصناعي، والزراعي، والعقاري على التوالي فيما يصح تسميته قرارات التخصص المصرفي² التي أوكل بموجبها إلى كل مصرف منها مهمة تنمية، وتمويل، وتوفير الخدمات المصرفية اللازمة لكل قطاع، كما أسس (مصرف التسليف الشعبي) الذي عهد إليه تقديم الخدمات المصرفية لصغار الصناعيين، والحرفيين، وذوي الدخل المحدود، ومصرف التوفير الذي يقدم الخدمات المصرفية لصغار المدخرين.

واستمرت سيطرة المصارف العامة في سورية على القطاع المصرفي إلى مطلع القرن الواحد والعشرين الذي شهد تحولات كبيرة على صعيد البنية، والهيكلية، والتنظيم فمنذ العام 2000 أعيدَ صياغة القوانين المنظمة للقطاع المصرفي، والنقدي؛ إذ أنه سُمح بتأسيس المصارف الخاصة، وإعادة تفعيل دور (مجلس النقد والتسليف)، وتعزيز دور المصرف المركزي كمراقب، وضابط للقطاع المصرفي في سورية.

❖ هيكلية القطاع المصرفي في سورية:

1. مجلس النقد والتسليف: أسس في عام 1953، ويتولى مهمة تنظيم عمل المؤسسات النقدية، والتسليفية في الجمهورية العربية السورية، وينسق فعاليتها لتحقيق أهداف السياسة النقدية في حدود صلاحياته، وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة، ويعتبر أعلى سلطة نقدية في سورية³.

¹ أبو عراج، هاشم، شرف، كمال، مرجع سابق، ص (203-205).

² المرجع السابق، ص 210.

³ مصرف سورية المركزي، بتصرف، <http://www.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/credit-board-ar.htm>. 14/11/2014 at 3:17 AM

2. **المصرف المركزي:** أُحدثَ هذا المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم /87/ تاريخ (28-3-1953) متضمناً نظام النقد الأساسي في سوريا؛ لكن لم يباشر نشاطه حتى عام 1956، وكان مركزه مدينة دمشق، ويعتبر هذا المصرف مؤسسة عامة مستقلة تعمل بضمانة الدولة، اكتتبت الدولة بكامل رأسماله، وتتمثل وظائفه في أنه: مصرف الدولة، والوكيل المالي لها، إصدار النقد الوطني، الإشراف والرقابة على عمل المؤسسات المصرفية العامة والخاصة، إصدار السندات الحكومية.
3. **المؤسسات المصرفية:** التي تنقسم إلى قسمين: مصارف عامة تتبع في ملكيتها للدولة، ومصارف خاصة على شكل شركات مساهمة.

أولاً: المصارف العامة

أ. **المصرف التجاري السوري:** أحدث هذا المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم /913/ عام 1966، ويعتبر أكبر المؤسسات المصرفية في سورية، ويتخصص بتمويل التجارة الداخلية، والخارجية تقدر حصته من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80%، ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع، والإقراض في السوق المحلية، عند تأسيسه بلغ رأسماله (150) مليون ليرة سورية، ثم زيدت إلى مليار ليرة بموجب القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم /340/ عام 1993، ثم زيد رأسماله إلى (4) مليارات بموجب القرار رقم /7/ عام 1998، وُرفِع رأسماله بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ عام 2006 إلى (70) مليار ليرة سورية¹.

ب. **المصرف الصناعي:**² أحدث المصرف الصناعي بالقرار رقم /177/ عام 1958، والمعدل بالقانون رقم/31/ عام 1958، برأسمال قدره اثنا عشر مليوناً وخمسمئة ألف ليرة سورية، نص قانون إحداث المصرف على اعتباره شركة مساهمة باشتراك الدولة بنسبة 25% من رأس المال، وبصورة إلزامية، والتزامها تغطية الأسهم غير المكتتب بها، مع إعطاء الدولة حق الاحتفاظ بالأسهم التي أُكْتُتِبَ بها بصورة اختبارية، أو بيعها في الأسواق المالية، بعد التخصيص المصرفي عام 1966 أصبح المصرف يقوم بجميع الأعمال المصرفية عدا ما يتعلق بالقطع الأجنبي، ويهدف إلى دعم القطاع الصناعي، والحرفي من خلال تقديم التسهيلات المصرفية للعملاء، عام 2003 رُفِع رأسمال المصرف إلى (352) مليون ليرة بالإضافة إلى احتياطياته التي بلغت (250) مليوناً، وفي عام 2010 رُفِع رأسماله مرة أخرى إلى (10) مليارات ليرة، واعتبر مؤسسة عامة ذات طبيعة اعتبارية.

ت. **المصرف العقاري:**³ أحدث المصرف العقاري بموجب المرسوم التشريعي رقم/29/ لعام 1966 برأسمال قدره (750) مليون ليرة سورية مدفوع منها (565) مليون، وعدل بالمرسوم التشريعي رقم/31/ لعام 2005 الذي اعتبر المصرف بموجبه مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي، والإداري، وحدد رأسماله بمليار ونصف

¹ محمد، سالم(د.ت.). دراسة استجابة المصارف السورية للتحويل إلى مصارف شاملة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، ص13.

² قانون إحداث المصرف الصناعي والموقع الإلكتروني للمصرف الصناعي.

³ مرسوم إحداث المصرف العقاري وتعديلاته والموقع الإلكتروني للمصرف العقاري.

ليرة سورية، وفي عام 2009 صدر القانون رقم/25/ الذي تضمن زيادة رأسمال المصرف إلى عشرة مليارات، ويقوم المصرف بدعم الحركة العمرانية بالإضافة إلى تقديم جميع الخدمات، والتسهيلات المصرفية.

ث. **مصرف التوفير**¹: هو مؤسسة حكومية تطورت عن مؤسسة عامة سابقة كانت تسمى المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد التي أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم/119/ عام 1963، وكانت تعمل بإشراف الدولة، وعدل اسم الشركة ليصبح مصرف التوفير بالمرسوم التنظيمي رقم /485/ عام 2000، حدد رأسماله بمليار ونصف ليرة في المرسوم التشريعي رقم/29/ عام 2005، ورفع رأسماله إلى عشرة مليارات ليرة عام 2010، يهدف المصرف إلى تنمية المدخرات الوطنية، وتخفيف الفائض النقدي لدى صغار المدخرين.

ج. **مصرف التسليف الشعبي**²: تأسس عام 1966 برأسمال اسمي (300) مليون مدفوع منها (210) ملايين، يهدف لتقديم التسهيلات المصرفية لذوي الدخل المحدود، واعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، وشخصية اعتبارية بالمرسوم التشريعي رقم/32/ عام 2005 الذي رُفِع فيه رأسماله إلى مليار ونصف ليرة، وأعيد رفع رأسماله إلى عشرة مليارات ليرة في عام 2010. ح. **المصرف الزراعي**: تأسس هذا المصرف منذ العهد العثماني عام 1888، ولا يزال قائماً حتى الآن، ويهدف إلى تمويل القطاع الزراعي، والجمعيات الزراعية، والتعاونية³، حُدِدَ رأسماله بالمرسوم التشريعي رقم/141/ عام 1970 بمئة وخمسون مليون ليرة سورية، وتحول المصرف تحولاً جذرياً بالمرسوم التشريعي رقم/30/ عام 2005؛ فاعتبر مصرف تنمية ريفية أي أصبح بإمكانه توفير جميع التسهيلات الائتمانية لجميع المتعاملين معه، وتحدد رأسماله بعشرة مليارات ليرة سورية.

ثانياً: المصارف الخاصة

بعد فترة طويلة من خلو الساحة المصرفية السورية من المصارف الخاصة، التي امتدت لحوالي أربعة عقود، وبعد الوصول إلى القناعة بعدم قدرة المصارف العامة على تغطية هذا القطاع، وتوفير الاحتياجات المالية، والتمويلية للدولة والمؤسسات والمواطنين، بهيكلها وطرق عملياتها الكلاسيكية المتهاكة.

أصدر عام 2001 المرسوم التشريعي رقم/28/ والقاضي بالسماح بتأسيس مصارف خاصة في سورية على هيئة شركات مساهمة، لكن لم يفتح أي مصرف قبل عام 2004، وجاءت فكرة تأسيس هذه المصارف لتكون رديفاً، وداعماً، ومكملاً للمصارف العامة وليس لمنافستها⁴، ولتعمل جنباً إلى جنب معها لتوفير الخدمات، والتسهيلات المصرفية لفئات المجتمع المختلفة، ولترفع مستوى العمل في هذا القطاع - الذي أزهقه البيروقراطية المكتبية، والروتين، وقلة النشاط، وسيطرة الخدمات

¹ المراسيم الخاصة بمصرف التوفير ونظام العمليات والتعليمات التنفيذية لدى المصرف.

² المراسيم الخاصة بمصرف التسليف الشعبي.

³ زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد4، المجلد(27)، اللاذقية، ص153.

⁴ المرجع السابق، ص 156.

التقليدية والمحدودة التي لا تتناسب الواقع المتطور لبيئة المال والأعمال -، وفي محاولة لتوفير مناخ استثماري مالي يواكب العصر؛ لفسح المجال لدخول رؤوس الأموال العربية، والأجنبية الراغبة في الاستثمار في السوق السورية، إذ شهدت الدول المجاورة لسورية التي تعتبر أقل منها حجماً وموارد وقدرات طفرة كبيرة في هذا القطاع، الأمر الذي نجم عنه هروب بعض رؤوس الأموال السورية إلى هذه البلدان*، ومن المؤكد أنّ تخلف هذا القطاع عاد بالتأثير على قطاعات حيوية في المجتمع كالتجارة والصناعة والسياحة، لذا كان لابد من انتشار هذا القطاع من الواقع المدقع الذي كان غارقاً فيه، وليكون دافعاً ورافداً للخطط التنموية التي وضعت بعد عام 2000 للاقتصاد الوطني، وفي عام 2005 عززت هذه الخطوة بالمرسوم التشريعي رقم/35، والقاضي بالسماح بتأسيس مصارف تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لتضيف التنوع وتزيد الخيارات للمودعين والمقترضين في السوق المحلية، ولتستفيد من مدخرات كامل أطياف الاقتصاد الوطني التي قد تكون معطلة**، وللكفاءة التي أظهرتها المصارف الإسلامية من خلال طرق تمويلها وإدارتها لأصولها وخصومها، ولمعدلات الربحية التي تحققها، وأن أوضح مثال على ذلك هي تجربة ماليزيا التي استطاعت أن تصل إلى أحد المراكز العشرة الأولى لأسرع نمو اقتصادي خلال الفترة (1970-1990)، من خلال الاعتماد على سياسات تضمن المعايير الإسلامية، وعلى الأخص في مجال الاقتصاد والفعاليات الاقتصادية (المصارف والقطاع المالي)¹، ولكونه أصبح ضرورة لإشراك جميع فئات المجتمع في هذا القطاع، والاستفادة من مدخراتهم لمدته بالسيولة اللازمة؛ لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولتخفيض حالات الاكتناز لديهم، إذ أظهرت دراسة (الشحادة، هزي²) أن (84%) من أفراد المجتمع السوري يؤيدون تأسيس مصارف إسلامية، وكانت نسبة (80.95%) من المؤيدين تؤيدها كونها تعمل وفق الشريعة الإسلامية، على حين كانت نسبة (5.95%) منهم تؤيدها لأسباب تتعلق بطبيعة عملها، وليس لأسباب دينية، وتوزع الباقي بين مؤيد للفكرة كونها سوف تزيد التنافسية في هذا القطاع، وستؤدي إلى توفير خدمات مختلفة عن تلك التي تقدمها المصارف التقليدية، وفيما يلي عرض لبنية المصارف الخاصة في سورية، والتي تشكل مجتمع وعينة البحث بشقيها التقليدية والإسلامية، وهي كالآتي:

○ المصارف التقليدية:

جاء القانون رقم /28/ لعام 2001، والخاص بإحداث المصارف الخاصة في سورية كأهم نقلة نوعية شهدها القطاع المصرفي السوري منذ عقود، والذي اعتبر النقطة المفصلية في تاريخ هذا القطاع، وبداية الحل لمشاكله، ونقطة أساسية من نقاط التحول

* حيث تشكل ودائع السوريين (مؤسسات وأفراد) 10% من اجمالي الودائع في المصارف اللبنانية.

** حيث من الممكن أن تتعطل هذه المدخرات لأسباب دينية أو فكرية تتعلق بالفائدة وحرمتها في الأديان السماوية أو بسبب الضرر الذي تلحقه الفائدة بالاقتصاد الوطني (وهذه الفكرة تتداول في الاقتصاديات الأوروبية، والتي ترى أن الفائدة هي السبب في الأزمات التي تعاني منها هذه الدول)، وبالتالي ابتعاد فئات كثيرة من المجتمع عن التعامل مع هذه المصارف إيداعاً أو اقتراضاً؛ وبالتالي إصابة بعض أطراف المجتمع الاقتصادي بالشلل؛ نتيجة لعدم توفير سبل استثمار وطرق تمويل تتناسب مع معتقداتها وأراءها.

¹ الفطاني، سليمان. (2008/3/1). بحث بعنوان، *تجارب ماليزيا في تطوير الاقتصاد والصرافة والتمويل الإسلامي*، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جدة.

² الشحادة، عدنان، هزي، أسامة. (2006). *دراسة ظاهرة المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية*، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جزء مكمل لرسالة الماجستير، دمشق، ص 32-34.

بالاقتصاد الوطني من الفكر الاقتصادي الاشتراكي، للفكر الاقتصادي النيوليبرالي*، وتطبيق مفاهيم اقتصاد السوق الاجتماعي، وحددت المادة /12/ من القانون إطار عمل هذه المصارف كالأتي: ممارسة جميع الأعمال المصرفية، وتقديم جميع الخدمات المالية فيما يتعلق بقبول الودائع، وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض والسلف، وفتح الاعتمادات المستندية، وتصدير الكفالات، وإصدار أدوات الدفع بما فيها بطاقات الدفع والائتمان، والشيكات السياحية، وشراء وبيع الأسهم، والسندات، والأوراق المالية، والسماح لها بالمشاركة بتأسيس مصارف عربية، وأجنبية وفق الضوابط المحددة.

وتتكون المصارف الخاصة التقليدية في سورية من (11) مصرفاً حتى عام 2014، وهي مذكورة وموضحة في الجدول رقم (3)** أدناه.

○ المصارف الإسلامية:

أدى القصور في الأداء لدى المصارف العامة في سورية، ومحدودية قدراتها في تعبئة المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو الاستثمار، وتحفيز الاقتصاد الوطني على النمو، وضعف الصيغ التمويلية، والائتمانية التي تتعامل بها، وتوفرها هذه المصارف التي أصبحت في العلم المصرفي بدائية جداً ومتخلفة، وإلحاح فئة ليست قليلة من أفراد المجتمع السوري عن التعامل مع المصارف التقليدية (العامة والخاصة) لأسباب دينية - فقدرت الأموال المكتنزة لدى الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف التقليدية بحدود (150) مليار ليرة سورية¹ -؛ فكانت هذه الأسباب موجباتٍ منطقية للسماح بتأسيس المصارف الخاصة الإسلامية في سورية، كون هذه المصارف قد أثبتت نجاحها، وكفاءتها حول العالم، إذ أنشئت المصارف الإسلامية في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005 الذي نظم عملها، وأحكامها، وعلاقتها مع غيرها، ومع المصرف المركزي.

وحدد هذا المرسوم أهداف المصارف الإسلامية بالأتي²:

1. قبول الودائع بأنواعها في حسابات ائتمان، أو استثمار مشترك، أو استثمار مخصص، ولآجال محددة، أو غير محددة.

* حيث يبنى هذا النوع من الفكر الاقتصادي على تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وزيادة دور القطاع الخاص، إذ تسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص، وتعتبر هذه السياسة امتداداً للفكر الليبرالي الكلاسيكي لدى آدم سميث، والذي تم احياؤه على يد ميلتون فريدمان. ** سيتم في هذا المبحث الإشارة بجانب كل مصرف برمز، وفيما سوف يلي من فصول، ومباحث لاحقة سيتم استخدام الرمز ذاته للإشارة للمصرف المذكور، ورمز كل مصرف هو عبارة عن رمز سهمه المتداول في سوق دمشق للأوراق المالي.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف التقليدية قد تم تأسيسها بناءً على أحكام قانون المصارف رقم /28/ لعام 2001، وتعليماته التنفيذية، كما أن عملية زيادة رأس المال لجميع المصارف قد تمت بناءً على أحكام القانون رقم /3/ لعام 2010؛ والذي ينص على رفع رأسمال المصارف التقليدية بشكل تدريجي ليصل إلى عشرة مليارات ليرة سورية، وإن عملية تجزئة الأسهم قامت بها المصارف بما يتفق مع أحكام المادة /91/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ عام 2011، وإن المركز الرئيسي لجميع المصارف هو مدينة دمشق.

وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا القسم من البيانات المالية المنشورة للمصارف، والمعلومات المنشورة على مواقعها الإلكتروني، والبيانات والمعلومات المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: www.scfms.sy، وعلى موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy.

¹ المفتي، نسرين، مرجع سابق، ص 121.

² الخلف، عمر، مرجع سابق، ص 29.

2. تقديم الخدمات المالية، والمصرفية، ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو لحساب الغير، أو بالاشتراك معه.
3. القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لأجال مختلفة، وفي المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام العقود الشرعية، كعقود المضاربة، والمشاركة، والمشاركة المتناقصة، والاستصناع، والسلم، والإجارة التشغيلية والتمليلية، وغيرها من العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.
4. توظيف أموال العملاء الراغبين في حسابات استثمار مشترك مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة، أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.
5. القيام بعمليات الاستثمار المباشر، أو المالي لحسابها، أو لحساب الآخرين، أو بمشاركتهم بما في ذلك تملك القيم المنقولة، وعقود المشاركة، وتأسيس الشركات، أو المساهمة في الشركات القائمة، أو قيد التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
6. أية أعمال مصرفية أخرى تقوم على غير أساس الفائدة توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية، وتسمح بها تعليمات (مجلس النقد والتسليف).

كما نص القانون على أهم شرط في معاملات المصارف الإسلامية، وهو البعد عن الفائدة في جميع معاملاتها، وعملياتها، وخصوصاً فائدة الديون التي تقبض، أو تدفع في جميع حالات الإقراض، والاقتراض، والإيداع بما في ذلك أي أجر يدفعه المقترض دون أن تقابله خدمة تتطوي على مجهود ذي منفعة معتمدة حسب رأي هيئة الرقابة الشرعية، كما يجب البعد عن فائدة البيوع في إطار العمل المصرفي في حالات عمليات الصرف المرتبط تنفيذها بأجل.

❖ التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في سورية¹:

1. إن عدم وجود صكوك مالية إسلامية تصدر، وتداول في سورية، والتي تعتبر البديل الشرعي للسندات، وشهادات الاستثمار التي تستثمر بها المصارف التقليدية السيولة الفائضة لديها، وحدثة سوق دمشق للأوراق المالية، وانخفاض نسب التداول فيه نتيجة للظروف التي تمر بها سورية بعد عام 2011 يعمل على إعاقة استثمار فائض السيولة الموجود لدى هذه المصارف.
2. سيطرة أسلوب التمويل بالمرابحة على عمل هذه المصارف بالمقارنة مع باقي صيغ التمويل الأخرى، وغياب صيغ التمويل بالمشاركة، والمضاربة يؤدي إلى الحد من القيام بعمليات الاستثمار طويلة الأجل، واللازمة لعملية النمو.
3. تدني مستوى الثقافة المصرفية لدى المجتمع بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص؛ إذ يعتقد الكثير أن المرابحة التي تمارسها المصارف الإسلامية لا تختلف في حقيقتها عن الفائدة التي تتعامل بها المصارف التقليدية، بالإضافة إلى اختلاف الفتاوى الشرعية الصادرة عن المصارف الإسلامية - دون إدراك أن هذا الاختلاف هو ظاهري، وناتج عن اختلاف الأساس

¹ المقتي، نسرين، مرجع سابق، بتصرف، ص 135-136.

الفقهي للمذاهب الأربعة في الإسلام مما ينتج عنه اختلاف الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية للمصارف تبعاً للمذهب الفقهي الذي ينتمي إليه أعضاؤها - ، وعدم قيام هذه المصارف بحملات توعية، وندوات لتوضيح آليات عملها، وزيادة الثقافة المصرفية في المجتمع.

4. القصور في إصدار التشريعات اللازمة لعمل هذه المصارف، وعدم تكييف القوانين، والأنظمة في سورية مع متطلبات الصيرفة الإسلامية أدى إلى إيجاد بعض الصعوبات في ممارسة عمل هذه المصارف فعلى سبيل المثال: واجهت بعض المصارف الإسلامية في عملية تثبيت الإجارة مشكلات لدى بعض الجهات الحكومية بحجة عدم إصدار القانون الخاص بالتمويل التأجيري.

5. إن سيطرة الروتين، والبيروقراطية على عمل الأجهزة الحكومية، وضعف مكونات البنية التحتية المتمثلة في غياب بعض المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي، وضعف المناخ الاستثماري السائد في سورية من أهم العوائق التي تقف في وجه هذه المصارف لدى محاولتها البحث عن قنوات استثمارية لتوظيف أموالها.

6. قلة الكوادر البشرية المؤهلة، والقادرة على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بأسلوب علمي حديث، ومنسجم مع مفاهيم الاقتصاد الإسلامي يؤدي أيضاً إلى إعاقة الاستثمار لدى هذه المصارف، ولاسيما الاستثمارات طويلة الأجل التي تتطلب قبل الدخول فيها دراسة جدوى اقتصادية لمعرفة مدى الاستفادة من المشاركة فيها، بالإضافة إلى ذلك إن الكثير من العاملين في هذه المصارف كانوا يعملون لدى مصارف تقليدية، وهم غير قادرين على التمييز بين الحلال، والحرام في المعاملات نظراً لضعف الثقافة الشرعية لديهم، وعدم تأهيلهم بطرق علمية، وشرعية على الصيرفة الإسلامية.

ويبلغ عدد المصارف الخاصة الإسلامية في سورية حالياً ثلاثة مصارف، وهي موضحة ومذكورة في الجدول رقم (4) * أدناه.

وفيما يلي عرض للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية، مع إظهار لرأس مال كل مصرف، والجهة المسيطرة، وسنة التأسيس، وعدد الأسهم، وعدد الفروع:

* أن جميع المصارف الإسلامية في سورية قد تم تأسيسها بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام (2005) والقانون رقم /28/ لعام (2001) وتعليماته التنفيذية، كما أن عملية زيادة رأس المال لجميع المصارف تمت بناءً على أحكام القانون رقم /3/ لعام (2010)؛ والذي نص على رفع رأسمال المصارف الإسلامية بشكل تدريجي ليصل إلى خمسة عشر مليار ليرة سورية، وإن عملية تجزئة الأسهم قامت بها المصارف بما يتفق مع أحكام المادة /91/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ عام 2011، وإن المركز الرئيسي لجميع المصارف هو مدينة دمشق.

وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا القسم من البيانات المالية المنشورة للمصارف، والمعلومات المنشورة على مواقعها الإلكتروني، والبيانات والمعلومات المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: www.scfms.sy، وعلى موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy.

المصارف التقليدية:

الرقم	الرمز	اسم المصرف	الجهة المسيطرة	النسبة	تاريخ البدء في العمل	عدد الفروع	رأس المال المدفوع (مليون ل.س.)	عدد الأسهم المصدرة (ألف سهم)
1	BBSF	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك بيمو لبنان	%22	4/1/2004	41	5,000	50,000
2	BSO	بنك سورية والمهجر	مصرف لبنان والمهجر	%49	6/1/2004	27	4,000	40,000
3	IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الأردن	%49	6/6/2004	30	5,250	52,000
4	BASY	بنك عودة - سورية	بنك عودة - لبنان	%47	28/9/2005	27	5,724.5	57,245
5	BBS	بنك بيبيلوس - سورية	بنك بيبيلوس بيروت	%52.4	5/12/2005	11	6,120	61,200
6	ARBS	البنك العربي - سورية	البنك العربي - الأردن	%51.3	2/1/2006	17	5,050	50,500
7	SGB	بنك سورية والخليج	بنك الخليج المتحد	%31	13/6/2007	12	10,000	100,000
8	SHRQ	بنك الشرق	البنك اللبناني الفرنسي	%49	3/5/2008	4	2,500	25,000
9	BOJS	بنك الأردن - سورية	بنك الأردن	%49	28/11/2008	13	3,000	30,000
10	FSBS	فرنسبنك - سورية	مصرف فرنسبنك لبنان	%59.7	15/1/2009	8	5,250	52,500
11	QNBS	بنك قطر الوطني - سورية	بنك قطر الوطني	%50.8	15/11/2009	15	15,000	150,000

الجدول رقم (3) من إعداد الباحث

المصارف الإسلامية:

الرقم	الرمز	اسم المصرف	الجهة المسيطرة	النسبة	تاريخ البدء في العمل	عدد الفروع	رأس المال المدفوع (مليون ل.س.)	عدد الأسهم المصدرة (ألف سهم)
1	CHB	بنك الشام	البنك التجاري الكويتي	%32	23/5/2007	8	5,000	50,000
2	SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك قطر الدولي الإسلامي	%30	15/9/2007	23	8,499.4	84,994
3	BBSY	بنك البركة	مجموعة البركة المصرفية	%23	6/6/2010	9	4,881.1	50,000

الجدول رقم (4) من إعداد الباحث

ويلاحظ من الجدولين أعلاه ما يلي:

- تشكل المصارف التقليدية ما نسبته (78.57%) من المصارف الخاصة العاملة في سورية، على حين تشكل المصارف الإسلامية ما نسبته (21.43%) من هذه المصارف.
- يبلغ عدد فروع المصارف التقليدية (205) فرع، ويبلغ عدد فروع المصارف الإسلامية (40) فرعاً، الأمر الذي يبرز حجم انتشار المصارف التقليدية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية.
- يبلغ إجمالي رأس المال المدفوع للمصارف التقليدية (59,894,500,000) ليرة سورية، على حين يبلغ إجمالي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية (18,380,423,178) ليرة سورية.
- يبلغ عدد الأوراق المالية المصدرة للمصارف التقليدية (548,445,000) سهم، تتداول في سوق دمشق للأوراق المالية {نظامي - موازي(أ) - موازي(ب)}، بينما يبلغ عدد الأوراق المالية المصدرة للمصارف الإسلامية (134,994,057) سهم، جميعها متداولة في السوق النظامية لسوق دمشق للأوراق المالية.

المبحث الخامس

خصائص القطاع المصرفي في سورية

مقدمة:

اتسم الجهاز المصرفي السوري منذ تأسيسه بعد مرحلة الانتداب الفرنسي، وحتى عام 2001 بالجمود، والركود فقد أدت الأنظمة، والقوانين التي كانت تحكم عمل الجهاز المصرفي إلى فشل النظام المصرفي في دعم عمليات النمو؛ إذ كانت القوانين، والأنظمة تضع القيود على تأسيس المصارف الخاصة، وألغت المنافسة بين المصارف العامة، واتسم هذا النظام أيضاً بعدم الاستقرار نتيجةً لعمليات التأميم المتتالية التي جرت عليه في بدايات هذه المرحلة، وأدت إلى إيجاد توجس، وريبة في التعامل مع المصارف السوريّة سواءً من قبل المواطنين السوريين، أو المستثمرين في الخارج، كما أن احتكار المصارف الحكومية للعمل المصرفي أدى إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة، وتراجعها، وكان يغلب على العمل المصرفي السوري صفة الخدمة بدلاً من الربحية؛ إذ كانت معظم خطط التسليف التي يضعها (مجلس النقد والتسليف) تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية تخضع لمقتضيات المصلحة الوطنية، وليس وفقاً لتقديرات الربح والخسارة.

بالإضافة لكون سياسة الائتمان لدى الجهاز المصرفي السوري موجهة لتأمين احتياجات القطاع العام، فالائتمانات تُمنح على أساس إداري، وبشكل مكثف لعددٍ قليل من مؤسسات الأعمال العامة، والحكومية مما أدى إلى استبعاد مؤسسات الأعمال الأخرى عن الحصول على مصادر التمويل¹.

ومنذ بدء عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل في عام 2001 كان نصيب القطاع المصرفي كبيراً من هذه الإصلاحات، إذ شهد هذا القطاع إصدار مجموعة كبيرة من الأنظمة، والقوانين التي أعادت هيكلة هذا القطاع برمته، وغيرت ملامحه بشكلٍ كامل، ويعتبر السماح بتأسيس المصارف الخاصة بشقيها التقليديّة، والإسلامية من أهم هذه الإصلاحات؛ كون هذه المصارف ساهمت إلى حدٍّ ما بتغطية احتياجات السوق السوريّة لأنواع المختلفة من التمويلات التي كانت تحجم، أو لا تستطيع المصارف العامة تغطيتها، ولإدخالها خدمات، ووسائل عمل جديدة على الجهاز المصرفي السوري مما ساهم برفد، وتنمية القطاعات الوطنية المختلفة من خلال توفير التمويل الذي كانت بحاجة له لإنجاز أعمالها.

ويمكن تقسيم مسيرة الجهاز المصرفي السوري إلى ثلاثة حقبة تميزت كل حقبة منها بخصائص مختلفة عن الأخرى، وهي كالاتي:

¹ المفتي، نسرین. (2011). المصارف الإسلامية وأثرها في نمو الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، بتصرف، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص113.

❖ خصائص القطاع المصرفي في سورية ما قبل عام 2000¹:

كانت تسيطر الدولة على هذا القطاع سيطرةً تامةً منذ عام 1963، وحتى عام 2003 حتى أُعتبر هذا القطاع قطاعاً حكومياً، واتصفت هذه الفترة بالخصائص التالية:

1. التخصص والاحتكار: إذ أنه تم توكيل كل مصرف بالتخصص بتنمية قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي نجم عنه إلغاء التنافسية بين هذه المصارف، والتنازع على الزبائن، وتحولها إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال المخصص له؛ مما أدى لعدم امتلاك أفراد القطاعات الوطنية للبدائل في اختيار مؤسساتهم التمويلية، والتشدد من قبل هذه المصارف في منح تمويلاتها.

2. المالك والإدارة المركزية: تعتبر الحكومة هي المالك لهذه المصارف لذلك فإنها تخضع لجميع القرارات، والقوانين، والبلاغات التي تصدرها الحكومة، وعليه تصيح إدارة هذه المصارف ملزمة بتنفيذ هذه القرارات التي كانت تتعارض في أغلب الأحيان مع الواقع الراهن لهذه المصارف، فمركزية القرار، وتشديد قبضة الحكومة على المؤسسات المصرفية خلق تشوهات عميقة مستحيلة الحل.

3. الكفاءات والخبرات: أدى خضوع موظفي المصارف العامة لقانون العاملين في الدولة، وتحديد المكافآت، والحوافز إلى انعدام الحافز المادي للعمل، والإبداع، والإنتاج، ونظراً لعدم وجود المنافسة تحول العمل المصرفي إلى عمل روتيني خاضع لتعليمات محددة بالأنظمة، والقوانين أدت لإلغاء أهمية التدريب، والتأهيل الداخلي، والخارجي مما نتج عنه نزيف هذا القطاع للعاملين المبدعين، وذوي الخبرات، وانتقالهم للعمل في شركات خاصة، أو في مصارف الدول العربية الأخرى كون البديل المصرفي الخاص في سورية غير موجود.

4. ضعف الخدمات المقدمة: فقد بقيت المصارف في سورية، ولفترات طويلة محافظة على نوع معين من الخدمات التقليدية، ولم تقم بتطوير هذه الخدمات، أو ادخال خدمات جديدة لتواكب التغيرات المستجدة في بيئة الأعمال مما اضطر الكثير من رجال الأعمال، والصناعيين للجوء لمصارف خارجية لتوفير احتياجاتهم التمويلية.

5. معاناة المصارف لتوظيف الأموال المودعة لديها للأسباب التالية²:

1- ضعف القنوات الاستثمارية اللازمة لتوظيف الأموال.

2- عدم توافر الأدوات ذات الأجل الطويل، والمتوسط كالأسهم، والسندات بسبب غياب السوق المالية.

3- غالبية الودائع الآجلة كانت ودائع توفير، وهي قابلة للسحب فوراً.

4- عدم توافر الإمكانيات، والخبرات لدى المصارف الحكومية لدراسة القروض وتنفيذها.

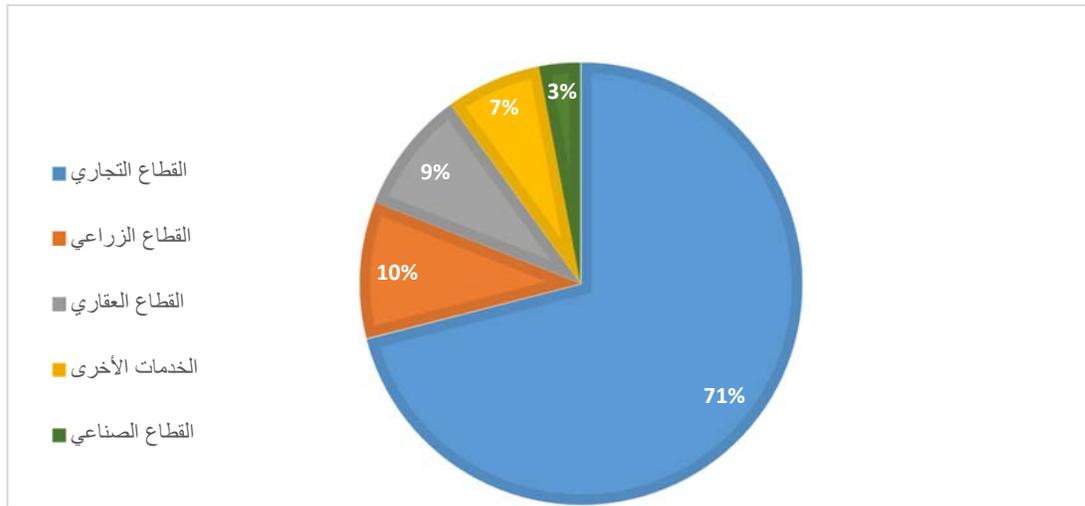
5- الروتين، والبيروقراطية.

¹ كنعان، علي. (2003). بحث بعنوان: الإصلاح المصرفي في سورية، بنصرف، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ص 7-8.

² غندور، فاروق. (2011). أثر الرقابة على المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 121.

6. تركزت القروض المصرفية بشكل أساسي على تمويل قطاع التجارة الذي كان يستحوذ تقريباً على نسبة (71%) من إجمالي القروض الممنوحة، ثم القطاع الزراعي بنسبة (10%)، ثم القطاع العقاري (9%)، ثم الخدمات الأخرى (7%)، وكانت التسهيلات، والقروض الممنوحة للقطاع الصناعي لا تتجاوز (3%) مما يشير إلى وجود هيمنة مطلقة للقطاع التجاري على التسليفات الممنوحة من قبل المصارف على حساب القطاعات الأخرى، ويعكس وجود خلل كبير في بنية التسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة¹، والشكل التالي يوضح توزيع القروض، والتسليفات حسب القطاعات الاقتصادية للفترة المذكورة:

توزيع القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي للفترة ما قبل عام 2000



الشكل رقم (5)

❖ خصائص القطاع المصرفي في سورية ما بعد عام 2000 ولغاية عام 2010²:

شهدت هذه الفترة إصدار القوانين التي تسمح بتأسيس المصارف الخاصة التقليدية، والإسلامية، وتحديث قوانين تأسيس المصارف العامة، وتغيير بعض الأطر التنظيمية، والرقابية لهذا القطاع، واعتُبرت هذه الفترة بمثابة الولادة الجديدة للقطاع المصرفي في سورية من خلال ما شهدته من إصدار للقوانين الجديدة، وتعديل لقوانين سابقة كانت تمثل عائقاً كبيراً في تطوير، وتحديث هذا القطاع، واتصفت هذه الفترة بالآتي:

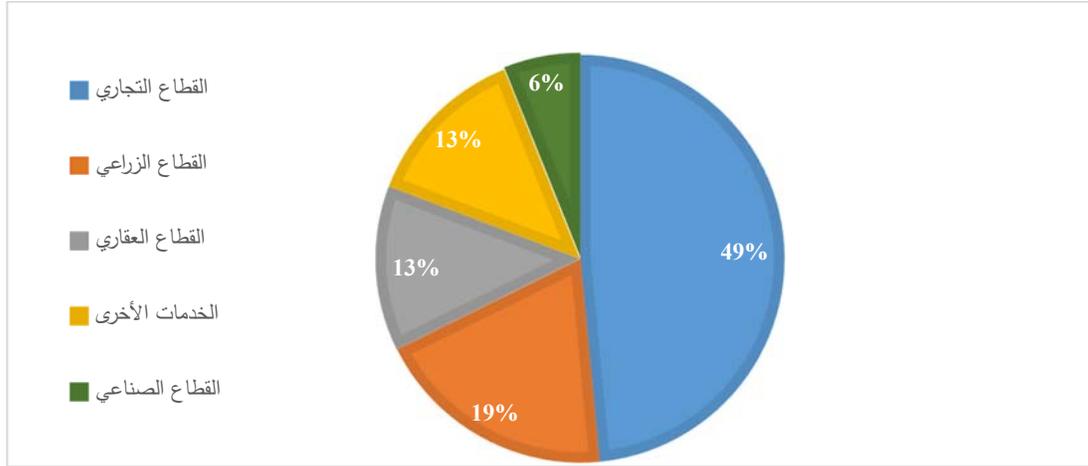
1. شهدت القطاعات الوطنية تفاوتاً في إقبال المصارف الخاصة والعامة عليها، وكان قطاع التجارة صاحب الحصة الأكبر من هذه التسليفات، ومن كلا نوعي المصارف فبلغت حصته حوالي (48%) من إجمالي التسليفات الممنوحة لجميع القطاعات الوطنية، على حين بلغت نسبة التسليفات الموجهة للقطاع الزراعي (19%)، وشهد قطاع العقارات طفرة كبيرة، وسباق للحصول على الحصة الأكبر فيه بين المصارف الخاصة والعامة، إذ بلغت نسبة التسليفات الموجهة لهذا القطاع (13%)

¹ المرجع السابق، ص 126.

² دراسة بعنوان: القطاع المصرفي السوري واقع وفاق. (2007). بتصريف، اعداد المركز الاقتصادي السوري، سورية، ص 10-25.

من إجمالي التسليفات للقطاعات الاقتصادية، وانخفضت القروض، والتسليفات الموجهة من قبل المصارف العامة إلى القطاع الصناعي الذي شهد اهتماماً من قبل المصارف الخاصة التي رفعت نسب التمويل الموجهة إليه، لكنها لم ترتق للمستوى المطلوب، وبلغت نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع (6%)، والشكل التالي يوضح توزيع القروض والتسليفات حسب القطاعات الاقتصادية للفترة المذكورة¹:

توزيع القروض والتسليفات حسب النشاط الاقتصادي للفترة ما بين عامي (2001-2010)



الشكل رقم (6)

- شهدت معدلات نمو القروض، والتسليفات الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعاً ملحوظاً؛ إذ ازدادت القروض، والتسليفات من (78,737) مليون ل.س عام 2001 لتصل إلى (613,078) مليون ل.س عام 2010، أي بزيادة قدرها ثمانية أمثال تقريباً، وبمعدل نمو وسطي (24%) سنوياً².
- ساهمت المصارف الخاصة لحداً ما في سد الثغرات، وارواء عطش السوق المصرفية السورية للكثير من الاحتياجات على مختلف الأصعدة من قروض، وخدمات، وتسهيلات.
- استمرت معاناة المصارف العامة من نقص الكفاءات، والخبرات المصرفية، وغياب وسائل الاتصال، والتقنيات الحديثة، واستمرار معاناتها من البيروقراطية، ومركزية القرار رغم كل الجهود التي بذلت لتجاوز هذه المشاكل، على حين يعتبر وضع المصارف الخاصة أفضل في هذا الجانب لكنه لا يتناسب مع حجم الدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني.
- خسرت المصارف العامة نسبة كبيرة من العملاء (أفراد ومؤسسات) لمصلحة المصارف الخاصة التي استطاعت اجتذابهم بعد تجاوزها لمشاكل الروتين، والبيروقراطية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، فأظهرت دراسة (حموي، إسماعيل³) أن عملاء المصارف الخاصة راضون بصورة أكبر عن الجودة الكلية للخدمة المقدمة من عملاء المصارف العامة.

¹ غندور، فاروق، ص 129.

² المرجع السابق، ص 127.

³ حموي، فواز، إسماعيل، محمد. (2011). قياس جودة الخدمة في القطاع المصرفي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 6، المجلد (33)، اللاذقية، ص 123.

6. قدمت المصارف الخاصة نوعية جديدة، وفريدة من الخدمات، والتسهيلات المصرفية على السوق السورية ساهمت في جذب بعض رؤوس الأموال الوطنية، والأجنبية، كما ساهمت هذه المصارف بانطلاق سوق دمشق للأوراق المالية، وتحفيز بعض أشكال الاستثمارات المالية.

7. شهد قطاع العملات، والتجارة الخارجية تنافساً كبيراً بين المصرف التجاري السوري، والمصارف الخاصة التي حاولت كثيراً الحصول على حصة في هذا المجال، وحصلت على جزءٍ منها، لكن العقوبات على سورية ساهمت لحدّ ما بتخفيض حجم التجارة الخارجية، وبشكل أكبر من الحقبة السابقة.

8. يؤخذ على المصارف في سورية سواً كانت خاصة أم عامة توجهها إلى تمويل الانفاق الاستهلاكي، وعدم وضعها لخطط تمويلية تنموية، فتوزعت أغلب التمويلات تجاه العقارات، والسيارات، والسلع الكمالية أي إنّ هذه المصارف توجهت نحو الريح السريع، والعائد المجزي، كما يلاحظ في هذا الصدد غياب الرؤية الحكومية، والتشريعية لتشجيع هذه المصارف على تمويل مشروعات تنموية كبيرة من خلال التحفيز الضريبي، أو تغطية المركز المالي للمصرف في حال إقدامه على تمويلات كهذه.

9. ارتفاع نسبة الموجودات النقدية المجمدة لدى المصارف؛ إذ قدرت بحوالي تريليون ليرة سورية، الأمر تم عزوه لصعوبة الشروط التي تطلبها المصارف لمنح التمويل، ولاقتصارها على الضمانات العقارية، في الوقت الذي كانت فيه السوق السورية بأمس الحاجات لنوعيات مختلفة من التمويل.

10. لم تستطع المصارف بشقيها العامة، والخاصة بتغيير أمية الثقافة المصرفية للمواطن السوري، إذ أظهرت الاحصائيات أن لكل /26/ مواطناً سورياً حساباً مصرفياً واحداً، على حين أن لكل /16/ مواطناً مصرياً حساباً، ولكل ثلاثة مغاربة حساب، وأن هذه الأرقام تلخص واقع الحال¹.

❖ خصائص القطاع المصرفي في سورية ما بعد عام 2010*:

بسبب الأحداث التي تشهدها سورية منذ عام 2011 تعرضت المصارف السورية لنكسات كبيرة، أدت لحصول اضطرابات كبيرة في أعمالها، ونتائجها المالية، وتمثلت خصائص هذه الفترة بالآتي**:

1. ارتفاع نسبة السحوبات النقدية من المصارف الأمر الذي نتج عنه انخفاض كبير في احتياطياتها مما أدى للتأثير على سيولتها، ومراكزها المالية حيث بلغ إجمالي الودائع لدى القطاع الخاص عام 2010 حوالي (486) مليار ل.س، وانخفض عام (2011) لحوالي (382) مليار ل.س.

¹ الخلف، عمر. (2011). تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 63.

* تم الحصول على البيانات الواردة في هذه الفقرة من القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية، ومن الايضاحات المرفقة بهذه القوائم، ومن الملاحق (1،2،3،4) والتي سيتم شرح بنيتها في الفصل الثالث.

** نظراً لعدم توافر بيانات عن المصارف العامة بشكلٍ متكامل خلال الفترة المذكورة؛ اقتصر عرض خصائص هذه الفترة على النتائج التي تم تحقيقها من قبل المصارف الخاصة فقط.

2. ارتفاع نسب الإعسار المالي، وحالات عدم السداد لمجموعات كبيرة من المقترضين، وانعدام القدرة لدى المصارف لبيع الضمانات التي أخذتها مقابل هذه القروض حيث ارتفعت المخصصات التي تشكلها المصارف بشكل كبير، فقد بلغت المخصصات المختلفة في عام 2010 حوالي (211) مليون ل.س، لتصل لحوالي (3,800) مليار ل.س عام 2013.
3. تعرض فروع كثيرة من فروع هذه المصارف لعمليات نهب، وسرقة، وتدمير مما عاد عليها بخسائر جسيمة، فبلغ عدد فروع هذه المصارف في المحافظات السورية لغاية عام 2014 /266/ فرعاً، ومكتباً، ومركزاً رئيسياً، مغلق منها /72/ معظمها دمر، وسرقت محتوياته بشكل كامل.
4. انخفاض أسعار أسهم المصارف المتداولة في سوق الأوراق المالية، وغير المتداولة بشكل كبير مما عاد بخسائر جسيمة على مالكي هذه الأسهم، وساهم بتشويه صورتها نوعاً ما أمام المتعاملين معها.
5. التغيرات الكبيرة، والمتتالية بأسعار صرف العملات الأجنبية ساهمت لحدٍ ما بزعزعة استقرار المصارف لما تضمنته فترات الارتفاع، والانخفاض بأسعار الصرف من عمليات سحب، وإيداع لمبالغ ضخمة أثرت بشكل كبير على سيولة القطاع المصرفي ككل، وإحداث تغيرات كبيرة في تقديرات فروقات القطع البنوي ذات التأثير المباشر على صافي دخل المصارف.
6. انخفاض عمليات التمويل التي تمنحها المصارف بشكل عام، الأمر الذي ساهم بارتفاع خسائرها، وانخفاض أرباحها نتيجة لتوقف الإيراد الأساسي لها؛ إذ بلغ إجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة في عام 2010 حوالي (262) مليار ل.س، لينخفض، ويصل عام 2013 حوالي (158) مليار ل.س.
7. تمثلت عمليات المصارف في هذه المرحلة بتقديم خدمات، وتسهيلات مغطاة بالكامل، وعدم تحملها لأي مخاطر مما نجم عنه ضرر لدورها التمويلي التتموي، وتحوله إلى دور خدمي بحت.

الفصل الثاني

التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي .

المبحث الثاني: بنية الموجودات والمطالب في المصارف الخاصة في سورية.

المبحث الثالث: التحليل المالي لهيكل المطالب والموجودات للمصارف التقليدية والإسلامية في سورية.

المبحث الرابع: التحليل المالي لهيكلية المصروفات والائداد للمصارف التقليدية والإسلامية في سورية.

تمهيد

يهدف هذا الفصل لعرض بعض من مفاهيم التحليل المالي، وتقييم الأداء، ومناقشة، وتحليل بنية، وهيكلية موجودات ومطالب، وإيرادات، ومصاري المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية، وذلك عن طريق تحليل هذا القطاع بشكل كلي، وليس على مستوى كل مصرف على حدة، حيث سيتم تشكيل ميزانية، وقائمة دخل موحدة لكل نوع من المصارف على حدة بعد توحيد قوائم كل نوع في ميزانية، وقائمة دخل واحدة، ولثماني سنوات، ومن ثم إجراء التحليل، والمقارنة لها، ودراسة التطورات، والتغيرات التي طرأت عليها.

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث، جاء المبحث الأول منها على شرح لبعض من مفاهيم، وطرق، وأساليب التحليل المالي، أما المبحث الثاني تم من خلاله وصف، وتحليل بنية، وهيكلية ميزانيات كل من المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية، والمبحث الثالث تم فيه تحليل، ومقارنة بنود الميزانيات الموحدة لهذه المصارف، أما المبحث الرابع فقد تطرق لتحليل، ومقارنة بنود قوائم الدخل الموحدة، ودراسة الإيرادات، والمصاري للمصارف المدروسة، وبشكل هذا الفصل وسيلة، وإطاراً أساسياً للتحليل المالي للمصارف المدروسة، وأداة لتفسير بعض النتائج التي سيتم الحصول عليها عند إجراء الدراسات الإحصائية في الفصل الرابع.

المبحث الأول

مفهوم التحليل المالي

المقدمة:

إن عملية التحليل المالي هي معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي، والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹؛ إذ يعتبر هذا التحليل خطوة تمهيدية ضرورية لأي عملية تخطيط مالية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهرها الميزانيات، وقوائم الدخل، وقوائم التدفقات النقدية، لذا فإن القوائم المالية تعتبر نتاج الدورة المحاسبية، ومدخلات رئيسة لعملية التحليل المالي، لأن البنود الواردة في هذه القوائم بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة لاستفسارات الجهات ذات العلاقة، لذا لا بد من اللجوء لأسلوب يفسر النتائج التي تظهرها هذه القوائم².

ولا يختلف التحليل المالي في جوهره عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية، والارتباطات فيما بينها، وإثارة الاسئلة حول دلالاتها بهدف تفسير الأسباب التي أدت لظهور البيانات بالصورة التي هي عليها، وإبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة، والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل بها المشروع³، فالكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة الفرصة لاستغلالها أما الكشف عن مواطن الضعف فيفتح لها الباب للتعرف على الأسباب التي أدت لنشئها، ومحاولة معالجتها مبكراً حتى لا تعوق خططها المستقبلية⁴.

ويعرف التحليل المالي بأنه: عملية مستمرة، وأسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة عن المشروعات الاقتصادية، باستخدام الوسائل، والأدوات، والنسب المالية لتحليل العناصر المالية، والاقتصادية الخاصة، والعامية المحيطة بالمشروع، والبحث عما يوجد ضمن البيانات من علاقات تُصاغ على شكل مؤشرات كمية، وتحويلها لمعلومات، وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند تفسير نتائج أنشطة المشروع، وعند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامه لقياس كفاءة التنفيذ، وفي متابعة الخطط، ومراقبتها، وتقييمها، وتحديد المشاكل، وتحفيز الإدارة على معالجتها⁵، وإن التحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

ويستخدم التحليل المالي لتحديد ما يلي: (القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية، هيكل التكاليف للشركات، هيكل التمويل الامثل،

¹ الحياي، وليد. (2007). التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، ص 20.

² زويد، لطيف الأمين، ماهر، المهندس، منيرة، مرجع سابق، ص 162.

³ الحياي، وليد، مرجع سابق، ص 20.

⁴ هندي، منير. (1997). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط3، القاهرة: المكتب العربي الحديث للنشر، ص 27.

⁵ شبيب، دريد. (2005). مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، بنسرف، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 56.

حجم المبيعات المناسب، قيمة الشركة الصافية، القيمة العادلة للأسهم¹.

❖ معايير التحليل المالي:

إن حساب النسب المالية بشكل مفرد، وأي مقياس من مقاييس الأداء يزود المحلل بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هنالك معيار واحد على الأقل لقياس النتائج التي حُصل عليها، ومقارنته بها للحكم على هذه النتائج من حيث ملاءمتها من عدمها، ويمكن القول إن اختيار المعيار الملائم للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة ذاتها.

1. خصائص المعايير المالية²:

لا بد أن يتصف المعيار بخصائص محددة حتى يكون مقبولاً، وله معنى، وهذه الخصائص هي الآتية:

1- الواقعية: أي أن يكون المعيار من الممكن تحقيقه، ولا يتصف بالمثالية فيتعذر الوصول إليه.

2- الاستقرار النسبي: أي أن يتصف المعيار بالثبات ليمتلك الموثوقية، وهذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذ دعت الحاجة، بعد إجراء الدراسات اللازمة.

3- البساطة والوضوح: أي ألا يحتمل أكثر من معنى، ولا يحتاج لتحليلات مطولة لتفسيره.

2. أنواع المعايير المالية³:

1- المعايير المطلقة (Absolute Standards):

يأخذ هذا المعيار قيمة ثابتة، يتم في ضوءها مقارنة القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه: مجموعة من المعايير التي تم التوصل لها، بعد دراسة عدة قوائم مالية، ولفترات مالية متعددة، ولعددٍ من الوحدات الاقتصادية، مما نتج عنه التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل.

2- المعايير التاريخية (Historical Standards):

تعتمد على النتائج التي حققتها الشركة خلال مدة، أو مُدد زمنية ماضية، فيتم مقارنة نسبة، أو مجموعة من النسب المالية للسنة الحالية مع النسبة ذاتها، أو مجموعة النسب لسنوات سابقة، وملاحظة التغيرات التي قد تكون طرأت عليها.

3- المعايير المستهدفة (Targeted Standards):

وهي المعايير التي تضعها الشركة المدروسة، وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانياتها المتاحة، لذا يتوجب عليها أن يكون تخطيطها سليماً، ودقيقاً حتى تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة، ودقيقة، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي من الممكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية، وتُقارن النتائج المحققة مع المنفذة: الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية.

¹ الطويل، عمار. (2008). مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، ص 15-16.

² الطويل، عمار، بتصرف، مرجع سابق، ص 20.

³ عمار، بن مالك. (2011). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، بتصرف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

منطوري قسنطينة، الجزائر، ص 29-31.

4- المعايير الصناعية (القطاعية) (Industrial Standards):

هي معايير توضع ضمن صناعة معينة سواء أكانت صناعة محلية أم إقليمية أم دولية، وتحدد هذه المعايير طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق، ويصوغها المختصون في هذا المجال، أو الاقتصاديون، أو المحللون الماليون، أو الاستشاريون، وغيرهم من ذوي الخبرة في القطاع ذاته¹، وتعتمد هذه المعايير على عملية المقارنة بين النتائج التي حققتها الشركة المعنية، مع النتائج التي حققتها الشركات الأخرى التي تعمل ضمن القطاع ذاته حتى تكون نتائج عملية المقارنة أدق، وأوضح في تفسير النتائج.

❖ الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي:

أولاً: المناهج والأساليب التقليدية للتحليل المالي:

تشتمل هذه الطرق على مجموعة من الأساليب الفنية، والتحليلية التي ظهرت أول مرة بظهور التحليل المالي²، ويقصد بمناهج التحليل المالي: المنهج الذي سيبعده المحلل في تحليل البيانات المالية، ويختلف معنى المنهج عن الأسلوب المتبع؛ فتحليل الربحية، والائتمان، والاستثمارات الخاصة بشركة ما، يعتبر مثال عن مناهج التحليل، بالمقابل فإن أسلوب الاتجاهات، والمتمثل بالنسب المالية، والتدفقات النقدية هو نوع من الأساليب، ومن خلاله يُحدد نوع المنهج المتبع مسبقاً بهدف إظهار الغرض الذي يسعى المحلل المالي لتحقيقه بواسطته، وبعد ذلك يُحدد نوع الأسلوب المناسب للتحليل³، والمتوافق مع المنهج المتبع.

1. أنواع المناهج والمداخل التقليدية للتحليل المالي⁴:

إن تنوع مناهج التحليل المالي يأتي من الغرض الأساسي لهذا التحليل، ونوع المعلومات المتوفرة، والسمات الشخصية للمحلل المالي؛ إذ تقسم هذه الأنواع إلى:

1- التحليل المالي حسب المضمون:

والذي يقسم بدوره إلى مدخل كمي، ومدخل نوعي للتحليل؛ والمدخل الكمي بموجبه ينحصر في نطاق التحليل المالي في الجانب الكمي للظاهرة، أو المشكلة محل التحليل، والدراسة، على حين أن المدخل النوعي يتعدى فيه التحليل النطاق الكمي، فيدرس أيضاً الجانب الكيفي، أو النوعي للظاهرة المدروسة.

2- التحليل المالي حسب الغرض أو الهدف:

وينقسم هذا النوع لثلاثة مداخل رئيسية تتمحور حول النقاط التالية:

¹ عبد الله، علي. (2008). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، ص 34.

² الحياي، وليد. (د.ت). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن، ص 38.

³ عمار، بن مالك، مرجع سابق، ص 34.

⁴ المرجع السابق، ص 35-37.

2-1- تحليل الاستثمار: يستخدم هذا النوع من التحليل فئة معينة من المستثمرين، والمتمثلين بالمساهمين الحاليين، والمحتملين الذين يهدفون من هذا التحليل للحصول على معلومات تخص الشركة؛ كالقوة الإيرادية لها، وفرص استمراريتها، ومدى كفاءة إدارتها في تحديد سياساتها التمويلية، واستثمارها للموارد المتاحة.

2-2- تحليل الائتمان: يسلك هذا المدخل من التحليل الدائنون في الأجل الطويل، والقصير بهدف الحصول على معلومات عن قدرة الشركة على الوفاء، وسداد أصل الدين، وفوائده عند الاستحقاق، والسياسات التمويلية المتبعة، ومدى تأثيرها على رأس المال، ومدى المخاطرة المتصلة بديونهم من حيث أولويتهم في الحصول على حقوقهم إذا تعرضت الشركة للإفلاس، ومدى موضوعية سياسات الشركة في تقييم أصولها، ولاسيما ما يقدم كضمان.

2-3- تحليل الأداء: ينتهج هذا النوع من التحليل إدارة المشروع بهدف القيام بعمليات الرقابة، والتخطيط، وتقييم الأداء.

2. أساليب التحليل المالي للبيانات المالية:

يعتبر تحليل البيانات المالية المنشورة الوسيلة التي تمكن أصحاب العلاقة بالمؤسسة، أو المنشأة من إيجاد، وتحديد مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطتها، والتي تستخدم كمصدر للبيانات، إذ يقوم التحليل المالي مهما كان اتجاهه على عنصر المقارنة، لذا تتعدد أساليبه، واتجاهاته، وطبيعته، وعليه فإن أي مؤشر يستخرج دون مقارنته بمؤشر آخر، أو بذاته لمرحلة، أو مراحل مختلفة؛ يكون دون قيمة وأهم هذه الأساليب:

1- التحليل العمودي أو الرأسي (Vertical Analysis):

يبنى على دراسة العلاقة الكمية بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، عن طريق نسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة من خلال إعطاء الإجمالي نسبة (100%)، ويتصف هذا التحليل بالثبات، والسكون¹ لانقضاء البعد الزمني عنه.

2- التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):

يتضمن هذا التحليل تتبّع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، أي ملاحظة التطور الزمني للنسب المالية، أو لبنود القوائم المالية معبراً عنها على شكل نسب مئوية؛ إذ يتم اختيار سنة تعتبر كسنة أساس بهدف معرفة مدى استقرار هذه البنود، ويتصف هذا التحليل بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي حدثت بمرور الزمن، ويساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية، والمالية مثل اتجاه متغير معين من متغيرات القوائم المالية نحو الزيادة، أو النقصان².

3. الأدوات التقليدية للتحليل المالي باستخدام النسب والمقارنات:

لعبت النسب المالية دوراً هاماً في تقييم الأداء، والوضع المالي للشركات على مر السنين، فأكدت العديد من الدراسات التجريبية فائدة النسب المالية؛ إذ إنّ استخدامها في التحليل يعطي مؤشرات ذات أهمية كبيرة تصل دقتها أحياناً إلى حوالي

¹ قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوة، رغيد. (2008). مبادئ التمويل، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 38.

² المرجع السابق، بتصرف، ص 38.

90%¹ للوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، ويقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال دراسة علاقة بعضها ببعض، أو بالاستناد على معايير محددة بهدف اختصار، وتوظيف المعلومات الكبيرة التي تحتويها القوائم المالية، وللخروج بمعلومات، ومؤشرات تستخدم في تحديد الظروف السائدة في المؤسسة²، ويتفرع التحليل المالي بالنسب المالية إلى مجموعات متعددة مثل: نسب (السيولة، الربحية، النشاط، الرفع المالي، متانة رأس المال).

أما استخدام المقارنات لإجراء التحليل يعني توظيف البيانات كمادة أولية لصناعة المعلومة التي يهدف إليها المحلل وفق هذا الأسلوب، عن طريق جداول، وقوائم تصمم بطريقة تخدم أغراض هذا الأسلوب³، وذلك للقيام بإحدى الخطوات التالية:

- 1- مقارنة النتائج المالية للسنة الحالية للمؤسسة مع نتائجها المالية لسنة، أو سنوات سابقة.
 - 2- مقارنة النتائج المالية للسنة الحالية مع المؤشرات المعيارية للصناعة، أو القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.
 - 3- مقارنة نتائج المؤسسات مع نتائج وحدة أخرى منافسة لها، وتمثلها في أداء النشاط نفسه.
- ويعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة، والمكملة للأساليب التقليدية، والحديثة للتحليل المالي، إذ تشمل المقارنات في التحليل المالي مجالات عدة وفقاً للغاية، أو الغرض منها⁴.

ثانياً: المناهج والأساليب الحديثة للتحليل المالي:

1. المناهج الحديثة للتحليل المالي⁵:

يستند المحلل المالي على منهجين أساسيين في تحليل، وتقييم أداء المؤسسات:

المنهج الأول: يتضمن القيام بالتحليل الكلي، ومن ثم الجزئي، أو التحليل من الأعلى للأسفل، ويقوم على ثلاثة مراحل:

- 1- تحليل الظروف الاقتصادية؛ لمعرفة التغيرات المحتملة التي قد تطرأ على الظروف الاقتصادية، وتأثيراتها المحتملة.
- 2- تحليل ظروف الصناعة؛ لتحديد الصناعات التي تشهد نمواً، وتطوراً، أو تشهد انتكاسات، ومشاكل، وذلك بالنظر إلى الظروف الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو بسبب التطور التكنولوجي، أو نتيجة لأسباب أخرى.
- 3- تحليل ظروف المؤسسات؛ للوقوف على الظروف التي تمر بها المؤسسة، أو المؤسسات ضمن الصناعة الواحدة، أو القطاع الواحد.

المنهج الثاني: ويكون فيه الانتقال من التحليل الجزئي للتحليل الكلي، أي من الأسفل إلى الأعلى، إذ يبدأ التحليل على مستوى المؤسسات، ثم ظروف الصناعة، ومن ثم تُحلّل الظروف الاقتصادية.

2. الطرق والأساليب الحديثة للتحليل المالي:

تعتبر هذه الأساليب من الطرق الحديثة للتحليل المالي، وتعرف بأنها الطرق الكمية في التعبير، وتساهم هذه الأساليب في

¹Chen .K H, Shlmerda .T. A. (1981), An Empirical Analysis of useful financial ratios, Western finance association 1981 meetings, Stanford University, P1.

² الشماخ، خليل، عبد الله، خالد. (1990). التحليل المالي في المصارف، بتصرف، بيروت: منشورات اتحاد المصارف العربية، ص 17.

³ الحياي، وليد، مرجع سابق، 117.

⁴ المرجع السابق، ص 125.

⁵ عمار، بن مالك، مرجع سابق، 57-58.

تحقيق نتائج أدق من الأساليب التقليدية، وتساهم في تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل¹، ويهدف هذا النوع من التحليل المالي لإلقاء الضوء على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الطويلة، والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بمستقبلها المالي، وقياس قدرتها على تحقيق الأرباح، إذ تلعب دوراً مهماً في إبراز الحقائق التي تخفيها الأرقام، وتنقسم هذه الأساليب إلى قسمين:

1- أساليب إحصائية.

2- أساليب رياضية.

1- الأساليب الإحصائية:

تبنى هذه الأساليب على دراسة التغيرات التي طرأت على مجموعة بيانات لسلسلة زمنية، ولعدد من السنوات، وإجراء عمليات مقارنة لهذه التغيرات مع سنة محددة تسمى (سنة الأساس) من خلال استخدام الأرقام القياسية بهدف توضيح العلاقات بين عدد من المؤشرات المحددة، ويجب اختيار سنة الأساس وفق معايير موضوعية، وبعيدة عن التحيز للحصول على نتائج صحيحة ودقيقة.

ويسمى التحليل المالي باستخدام الأرقام القياسية بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، ويجب ألا يكون طول السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات حتى تكون نتائج التحليل دقيقة، لاسيما بعد بروز ظاهرة الركود التضخمي الذي تعاني منه غالبية الاقتصاديات في العالم، وتأثيره على القيمة الحقيقية للنقود، ومن ثم يكون الفرق كبيراً عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات، ولا تكون عملية التحليل المالي ذات جدوى².

2- الأساليب الرياضية:

وهي تطبيق للطرق، والأساليب الرياضية؛ لإجراء عمليات التحليل المالي، وهي تعتمد أدوات من الرياضيات التطبيقية، وعلوم الحاسب، والإحصاء، والنظريات الاقتصادية، ووفرت أساليب التحليل هذه، الكفاءة، والدقة للأسواق المالية، وعمليات الاستثمار، وأصبحت ذات أهمية متزايدة نتيجة للزيادة الكبيرة في المنتجات المالية، والحاجة إلى طرق تحليلية أكثر سرعة، ودقة، وموضوعية، ولكونها تمنح المحللين القدرة على إظهار مدى وجود علاقة بين المتغيرات المدروسة، بطريقة يمكن أن تؤدي لجعل التحليل أكثر فائدة، وجعل النماذج المستعصية قابلة للحل³ ومن هذه الطرق:

1-2- طريقة الانحدار والارتباط:

يعتبر تحليل الانحدار تقريباً الأداة الأهم لدى الاقتصاديين القياسيين، والمحللين الماليين؛ إذ من خلاله يتم وصف، وتحديد التأثير بين متغير معين، وواحد، أو أكثر من المتغيرات الأخرى⁴.

¹ الحياي، وليد، مرجع سابق، بتصرف، ص 129.

² خلف، علي، مرجع سابق، بتصرف، ص 49.

³ <https://www.math.nyu.edu/financial_mathematics/content/02_financial/02.html> 27/6/2015 at 4:41 PM

⁴ Brooks.C. (2008). *Introductory Econometrics for Finance*, second Edition, Cambridge University, P 27.

ومن خلال تحليل، ودراسة علاقة متغير ما مع متغير آخر، أو مجموعة متغيرات، يمكننا تأكيد وجود علاقة، وتحديد مئانها بين المتغيرات المدروسة، وهذا الأسلوب يسمى " بتحليل الارتباط "، إذ يقيس معامل الارتباط مدى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المدروسة، ويتم عبر هذه الطريقة دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال الرسوم البيانية، والمعادلات الانحدارية البسيطة، والمتعددة.

2-2- طريقة البرامج الخطية:

تعتبر البرمجة الخطية من الأساليب الكمية التي تستخدم في مجال التخطيط، واتخاذ القرارات، وهي تقنية رياضية تبحث عن حل، أو حلول لمشكلة معينة، واختيار أفضل حل من بين هذه الحلول. تقوم هذه الطريقة على أساس دراسة مدى إمكانية صياغة المشكلة محل البحث في شكل نموذج رياضي، ويحل النموذج نحصل على عدة بدائل متاحة يُختار بديل منها يسمى " الحل الأمثل ". والبرنامج الخطي هو نموذج رياضي يهدف إلى تحقيق أقصى، أو أدنى قيمة لدالة خطية تعرف بدالة الهدف (المشكلة المراد دراستها)، هذه الدالة مقيدة بمعادلات، أو مترجمات تسمى " قيوداً " (الظروف المحيطة)، تأخذ دالة الهدف، وجميع القيود صيغة العلاقة الخطية أي معادلات، ومترجمات من الدرجة الأولى¹، وتستخدم هذه الطريقة بهدف وضع الموازنات التخطيطية، ودراسة حجم المبيعات المتوقعة لمدة محددة قادمة.

2-3- المصفوفات الخطية والمتجهات:

تستخدم المصفوفات في حل النماذج الاقتصادية عندما تكثر المتغيرات الداخلة في النموذج، أي عندما يكون عدد المعلمات (المعاملات) المطلوب قياسها كبيراً، وتعد المصفوفات أسلوباً مبسطاً في عرض جميع المعاملات التي تتضمنها مجموعة من المعادلات الخطية التي تشكل نموذجاً خطياً واحداً، يمكن من خلالها استخلاص النتائج المطلوبة وبشكل سريع، كما أنها تمكن من اختبار مدى إمكانية التوصل لحل للنموذج قيد الدراسة من عدمه².

❖ تقييم الأداء المالي للمصارف:

إن تقييم الأداء هو عملية قياس يتم من خلالها التأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يتوافق مع معايير الأداء المحددة، وتعتبر عملية التقييم أمراً ضرورياً للمصارف حتى تتحقق من أهدافها بناءً على المعايير الموضوعية، كما أنها تعتبر أداة تسعى لتحسين، وتطوير مستوى العمل لدى المصارف التي ترتفع فيها مستويات الرقابة من البحث عن الأخطاء، وتصحيحها، وإبداء الآراء بشأنها إلى مستوى دراسة النشاط كُله في محاولات لمعرفة، وتحديد مستوى تحقيقها لأهدافها، ومدى تأسيس إدارتها على قواعد الكفاءة، والخبرة، والتوفير، وذلك من حيث التنظيم، والتشغيل وصولاً إلى النتائج المستهدفة، مع بيان المعوقات، والانحرافات التي يسفر عنها التقييم، ودراسة أسبابها، ومن ثم الوصول للوسائل الكفيلة بعلاجها، وتجنب تكرارها³.

¹ للمزيد عن البرمجة الخطية ينظر: باهرمز، أسماء. (2014). مقدمة في بحوث العمليات، السعودية: سبويه للطباعة والنشر الرقمي.

² الشريف، فهد. (د.ت.). الاقتصاد الرياضي 2، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ص 57.

³ نديم، مريم. (2012). تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، بتصرف، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 31.

وإن الإطار العام للتحليل المالي لغرض تقييم الأداء يتكون من قسمين هما: تحضير، وإعداد القوائم المالية، ثم دراسة، وتحليل هذه القوائم، فالكشوف المالية لوحدها، وبوضعها الخام لا تمكن إدارة المصرف، ولا الجهات ذات العلاقة به من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات مالية، وائتمانية ذات مغزى محدد، ودلالات معينة لتشخيص سمات، ومتغيرات الأداء دورياً¹، إذ أن هذا التحليل يستثمر في إجراء عمليات فحص للبيانات المالية للفترة الحالية، والفترات السابقة، لتقييم أداء المصرف، ومركزه المالي، ووضع التوقعات عن العوائد، والمخاطر المستقبلية التي قد يتعرض لها، فتحليل القوائم المالية يقدم معلومات هامة عن المقدرة الكسبية للمصرف، ويساهم في إعطاء الحكم على كفاءة الأداء المالي، والتشغيلي له، وتقييم قدرته على الوفاء بديونه، والتزاماته في المدى القصير، والطويل كما يوضح نوعية، ومصادر الدخل التي يمتلكها.

ويهدف التحليل المالي في القطاع المصرفي للتحقق، وبشكل جذري من سلامة المركز المالي للمصرف، وبيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها لأداء الالتزامات المترتبة عليه عند الطلب، وإظهار مدى كفاءته في توظيف، واستثمار الأموال المتوفرة لديه²، ودراسة ملاءته المالية بالنظر لحجم الالتزامات التي يتحملها، ومدى الأمان الذي يوفره للمودعين، وبيان حجم الإيرادات التي يحققها، ومدى استقرارها بالمقارنة مع أصوله، ورأسماله، والمصاريف التي يتكبدها.

وتعتبر القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، فمن خلالها يتم التعرف على القيمة المالية للمصرف في تاريخ معين، بالإضافة لإمكانية الحكم على الأداء، والربحية، والقدرة على الاستمرار في المستقبل³، وتشتمل عمليات تقييم الأداء في المصارف على دراسة كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية، واتجاهات النمو، وذلك من خلال مجالات التقييم الآتية⁴:

1. تقييم أداء المصرف كوسيط مالي:

ويقوم هذا المجال على تقييم نشاط المصرف، وكفاءته في تجميع الموارد المالية، واستخدامها، أي إنه يقوم على ما يلي:

1- تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال: نقيم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

1-1- مدى قيامه بدعم موارده الذاتية في السنة محل التقييم.

1-2- حجم المساهمة التي يقوم بها في تجميع الودائع، ومدخرات الأفراد على مستوى الاقتصاد كونه تشكل أهم موارده.

1-3- مدى النشاط الذي يقوم به في نشر الوعي الادخاري، واجتذاب عملاء جدد مع قدرته على المحافظة على العملاء

الحاليين، وعلى مدى الانتظام في الادخار.

2- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال: ويُحكّم على كفاءة المصرف هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

¹ الشماع، خليل، عبد الله، خالد، مرجع سابق، ص 47.

² زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة، مرجع سابق، ص 162.

³ خنفر، مؤيد، المطارنة، غسان. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط 2، الأردن: دار المسيرة للنشر والطباعة، ص 72.

⁴ عاصي، أمارة، مرجع سابق، ص 183-185.

- 1-2- مدى التغيير في البنود التي تمثل استخدامات، وتوظيفات الأموال في المصرف.
- 2-2- نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف.
- 3-2- مدى الكفاءة التي يظهرها في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام، وتوظيف الأموال، كتحقيق أكبر عائد ممكن، والمحافظة على السيولة، وسلامة مركزه المالي، وتخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

2. تقييم أداء المصرف كوحدة إنتاجية:

ويقوم هذا الشكل من التقييم على دراسة، وتحليل نشاط المصرف كنشاط إنتاجي يحقق عائداً من خلال العمليات التي يمارسها، أي إن التقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية:

- 1- مدى كفاءته في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية كإيراداته من العمولات.
- 2- مدى كفاءته في استخدام مدخلاته، وذلك عن طريق نسب المخرجات لمختلف أنواع المدخلات.
- 3- مدى مساهمته في توليد المدخرات.

3. تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

إن طبيعة العمل المصرفي تقتضي السرعة في إتمام العمليات، مما يتطلب من إدارات المصارف تفويض العاملين في المستويات الدنيا، والذين هم على احتكاك مباشر مع العملاء ببعض الصلاحيات لإنجاز الأعمال بالسرعة القصوى، لذا تعتبر الرقابة خط الدفاع الأساسي الذي تستخدمه إدارة المصرف في توجيه العاملين إلى الاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها، لذا تلجأ الإدارة إلى اتّباع العديد من الإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوع عمليات اختلاس، أو تقصير، وتعمل لاستخدام سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية، واستخدام أنظمة تدريبية خاصة تنمي قدرات العاملين في المجالات المصرفية كافة.

وتقوم المصارف أيضاً بإعداد كُتبيات تتضمن خطوات العمل لمختلف العمليات، إذ تتضمن هذه الكُتبيات وصفاً دقيقاً للإجراءات التي تتبع في كل عملية من عمليات المصرف لتكون بذلك الأساس لمعايير المراجعة الداخلية، وفيما بعد تصبح أدوات لتقييم العاملين، وإجراء عمليات المراجعة داخل المصرف.

لذا فإن عملية تقويم الأداء تعتبر مهمة لا بد من إنجازها لتحسين، وتطوير أداء المصارف، بما يضمن استمرارها قوية، وقادرة على منافسة المؤسسات المالية الأخرى.

المبحث الثاني

بنية الموجودات والمطالب في المصارف الخاصة في سورية

المقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى شرح بنية، وهيكلية الموجودات، والمطالب للمصارف الإسلامية، والتقليدية العاملة في سورية، وأسس التصنيف المحاسبية، والمالية التي يتبعها كلٌّ منها، من خلال البيانات الواردة في التقارير المالية الربعية، والنصفية، والسنوية المنشورة لهذه المصارف خلال الفترة: من عام 2007، ولغاية 2014، واختير العام 2007 كسنة أساس للدراسة؛ كونه العام الذي بدأت فيه المصارف الإسلامية مزاوله أعمالها في السوق السورية، وقسمت هذه المدة إلى قسمين: القسم الأول من عام 2007، ولغاية عام 2010، والقسم الثاني من عام 2011، ولغاية عام 2014، وسيتم هذا التقسيم في هذا الفصل، وفي الفصل التالي.

ولتجاوز مشكلة التباين في تاريخ إنشاء المصارف التي تشكل مجتمع العينة، والتباين في رؤوس أموال المصارف المدروسة بين فترة وأخرى، ولزيادة عدد المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية، ونظراً لاختلاف ظروف بعض المصارف في الفترة الثانية للدراسة، وتحقيقها لنتائج غير قابلة للقياس، والمقارنة شكلاً ميزانية، وقائمة دخل مجمعة للمصارف التقليدية، وميزانية، وقائمة دخل مجمعة للمصارف الإسلامية؛ إذ إنّ الباحثين التاليين من هذا الفصل سيبحثان في تقييم أداء المصارف حسب نوعها أي (تقليدي-إسلامي)، ولن يكون التحليل لكل مصرف على حدة، أي سيتم تقييم، وتحليل، ومقارنة أداء القطاع المصرفي الخاص بشقيه، وبشكل كلي، ولن يكون التحليل على مستوى الوحدة المصرفية الواحدة.

وتتكون هاتان الميزانيتان من دمج لميزانيات مصارف كل نوع (تقليدي-إسلامي) على حدة في ميزانية واحدة، وقد كان الدمج بناءً على العناصر الرئيسية للموجودات، والمطالب لهذه المصارف مما تطلب توحيد بعض المسميات، والعناصر ذات الأصل، والصفة الواحدة التي قد تختلف من مصرف لآخر بل أحياناً لدى المصرف ذاته من سنة لأخرى.

كما اتبعت الطريقة نفسها في إعداد قائمتي الدخل لكلا النوعين، إذ تم دمج قوائم دخل مصارف كل نوع (تقليدي-إسلامي) على حدة في قائمة دخل واحدة، وتوحيد بعض المسميات لبعض البنود.

ويلاحظ أن تحليل هيكلية الموجودات، ومطالب المصارف، وتحليل المصاريف، والإيرادات خلال هذه الفترة التي تعتبر فترة العمل الفعلي للمصارف الخاصة بنوعيتها التقليدية، والإسلامية في سورية، وتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة ما قبل عام 2011، أو ما يمكن اعتبارها (فترة النمو)، وفترة ما بعد عام 2011 يعطي الدراسة بعداً عميقاً من خلال الوقوف، وبشكل جوهري على أهم مكونات المركز المالي لهذه المصارف.

ولأغراض هذه الدراسة فقد وجدت عناصر متغيرات المركز المالي، بما يتناسب مع مسميات الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية، والتقليدية، وفيما يلي شرح لأهم عناصر الميزانيات الموحدة للمصارف التقليدية، والإسلامية العاملة في سورية:

أولاً: هيكلية الموجودات والمطلوبات في المصارف التقليدية:

➤ هيكلية الموجودات في المصارف التقليدية:

1-1: نقد في الصندوق وأرصدة لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي.

2-1: صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى.

3-1: صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

4-1: إيداعات لدى المصارف الأخرى.

5-1: موجودات مالية متوفرة للبيع والمتاجرة واستثمارات في الأوراق المالية والسندات والشركات التابعة والحليفة.

6-1: وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي.

وفيما يلي توضيح، وشرح لبنود الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف التقليدية¹:

1-1: نقد في الصندوق وأرصدة وإيداعات لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي:

يتألف هذا البند من الأرصدة النقدية الموجودة في صناديق المصارف ذاتها، والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف المحلية، والأجنبية بدون عوائد، والإيداعات لأجل بعائد، والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي؛ وهي احتياطات قانونية تلتزم المصارف بإيداعها لدى المصرف المركزي بحكم القانون، وبدون عوائد بنسبة (5%) من متوسط ودائع العملاء، وهذا الاحتياطي إلزامي، ولا يتم استعماله في أنشطة المصرف التشغيلية.

2-1: صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى:

يتألف هذا البند من الموجودات الثابتة، والموجودات غير ملموسة، والموجودات الضريبية المؤجلة، والموجودات الأخرى:

1-2-1: الموجودات الثابتة:

تتكون هذه الموجودات من المباني، والأراضي، وأليات النقل، والأجهزة، والمعدات، والأثاث، والديكور، وأجهزة الحاسب، وتحسينات على المأجور، وذلك بعد طرح الاستهلاكات منها.

2-2-1: موجودات غير ملموسة:

تتكون هذه الموجودات من برامج الحاسوب المصرفية الاختصاصية التي تستخدمها المصارف في أعمالها، بالإضافة إلى الفروع المدفوع للمؤجر من قبل المصارف عن بعض الفروع، والتي تعتبر بمثابة ثمن للتخلي عن عقد إيجار قديم، ويمكن للمصارف بيع هذه الفروع حسب الأسعار الرائجة في نهاية عقد الإيجار.

¹ بناءً على البيانات المالية المنشورة للمصارف التقليدية في سورية (والتي تم ذكرها في الفصل السابق) خلال الفترة من عام (2007) وإلى عام (2014).

وبالاعتماد على: الزرير، رانيا، حمزة، محي الدين، محاسبة المنشأة المالية، مرجع سابق.

والمشهوراي، أحمد، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 44-49.

1-2-3: الموجودات الضريبية المؤجلة:

تمثل هذه الموجودات تسوية للريح الضريبي مع الريح المحاسبي.

1-2-4: الموجودات الأخرى:

تتكون هذه الموجودات من فوائد، وإيرادات برسم القبض، ومصاريف مدفوعة مقدماً، ومقدمات أخرى، وطوابع، وقرطاسية، وسلف للموظفين، وتسوية حسابات، وكفالات مدفوعة، وحسابات مدينة أخرى.

1-3: صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يتمثل هذا البند بالقروض، والسلف، والحسابات الجارية المدينة، والفوائد المقبوضة مقدماً عن القروض، والسندات المحسومة، وبطاقات الائتمان.

1-4: إيداعات لدى المصارف الأخرى:

وهي ودائع لأجل مودعة لدى المصارف المحلية، أو الأجنبية وهي ذات عوائد.

1-5: موجودات مالية متوفرة للبيع والمتاجرة واستثمارات في الأوراق المالية والسندات والشركات التابعة والحليفة:

وهي استثمارات المصارف في الأوراق المالية من أسهم، وسندات محلية، وأجنبية، بالإضافة لاستثماراتها في الشركات التابعة، والحليفة المحلية، والأجنبية.

1-6: وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي:

جاء في المادة /12/ للفقرة /ب/ من التعليمات التنفيذية للقانون رقم /28/ لعام 2001 أنه يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز (10%) من رأس مالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد بدون فوائد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

➤ هيكلية المطالب وحقوق الملكية في المصارف التقليدية:

المطالب:

1-2: الودائع.

2-2: تأمينات نقدية.

3-2: مخصصات متنوعة ومخصص ضريبة الدخل.

4-2: مطلوبات أخرى.

حقوق الملكية (حقوق المساهمين):

5-2: رأس المال المدفوع.

6-2: احتياطات مختلفة.

7-2: التغيرات في القيمة العادلة.

8-2: أرباح (خسائر) متراكمة أو مدورة محققة/ غير محققة.

وفيما يلي توضيح، وشرح لبنود المطالب، وحقوق المساهمين في الميزانية الموحدة للمصارف التقليدية:

المطالب:

1-2: الودائع:

يتكون هذا البند من العناصر التالية:

1-1-1: ودائع العملاء الجارية تحت الطلب:

تتمثل في الحسابات الجارية الدائنة، وتحت الطلب التي يفتحها العملاء بغرض استيعاب أعمالهم اليومية، ولا تمنح المصارف عادةً فوائد عن هذه الحسابات، أو تمنحها بنسبة منخفضة.

1-1-2: ودائع العملاء لأجل:

وهي حسابات التوفير، والودائع لأجل لدى المصرف، ولمدة تزيد عن الشهر، وغالباً ما تكون المدة ستة أشهر، أو سنة، أو أكثر حسب الاتفاق، ويتقاضى المودع فائدة مرتفعة نسبياً عن هذا النوع من الودائع.

1-3: ودائع المصارف:

وتتكون من ودائع المصارف المحلية الأخرى، وودائع المصارف الأجنبية، وودائع المصرف المركزي لدى المصارف.

2-2: التأمينات النقدية:

وهي التأمينات النقدية التي تطلبها المصارف لقاء التسهيلات الائتمانية المباشرة، وغير المباشرة التي تمنحها، ومقابل الصناديق الحديدية.

3-2: مخصصات متنوعة ومخصص ضريبة الدخل:

وهي المخصصات المشككة لأغراض مختلفة كتدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتقلبات أسعار الصرف، والمخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات المحتملة، والمخصص المشكك لضريبة الدخل.

4-2: مطلوبات أخرى:

تتمثل هذه المطلوبات بالفوائد المستحقة وغير المدفوعة، والايرادات المقبوضة مقدماً، والدائنين الآخرين، والشيكات قيد التحصيل، وأمانات ضريبية ومؤقتة، ومقابل الاعتمادات المستندية، وتوزيعات الأرباح المستحقة.

حقوق الملكية (حقوق المساهمين):

5-2: رأس المال المدفوع:

وهو رأس مال المصارف الذي دُفع عند التأسيس، وعند عمليات الزيادة لرأس المال التي تم الإشارة إليها فيما سبق، وهو مقسم لأسهم يتم تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية.

6-2: الاحتياطيات المختلفة:

يتكون هذا البند من العناصر التالية:

2-6-1: الاحتياطي القانوني (الالزامي):

وهو احتياطي يُشكل بحكم القانون؛ إذ حددت المادة /197/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 الاحتياطي القانوني بمعدل (10%) من صافي الأرباح السنوية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع البنوي، وذلك حتى بلوغه نسبة (25%) من رأس المال.

2-6-2: الاحتياطي الخاص:

وهو احتياطي اتفاقي يُشكل حسب الرغبة؛ إذ حددت المادة /97/ من قانون النقد الأساسي لعام (2002) الاحتياطي الخاص بمعدل (10%) من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه نسبة (100%) من رأس المال.

2-7: التغيرات في القيمة العادلة:

وتمثل الأرباح، أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية حسب القيمة العادلة لها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية رقم (39).

2-8: أرباح (خسائر) متراكمة أو مدورة محققة/ غير محققة:

وهي الأرباح، أو الخسائر التي تم تحقيقها في هذا العام بالإضافة إلى الأرباح، أو الخسائر التي تم تحقيقها، وتدويرها من سنوات سابقة، والأرباح، أو الخسائر غير المحققة، والناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي*.

ثانياً: هيكلية الموجودات والمطالب في المصارف الإسلامية:

➤ هيكلية الموجودات في المصارف الإسلامية:

1-1: نقد في الصندوق وأرصدة لدى المصارف الأخرى والمصرف المركزي.

2-1: صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى.

3-1: ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

4-1: موجودات ومشاريع قيد التصفية أو الاستثمار.

5-1: إيداعات لدى المصارف الأخرى.

6-1: موجودات مالية متوفرة للبيع والمتاجرة واستثمارات في الأوراق المالية وصكوك إسلامية، واستثمارات في الشركات

التابعة والحليفة.

7-1: وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي.

* لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف أصدر مصرف سورية المركزي قراراً يسمح للمصارف بتكوين مراكز القطع البنوية مقابل صافي أمواله الخاصة ومحددة وفق نموذج خاص، على أن تعادل 60% من قيمة هذه الأموال، واشترط القرار وجوب اقتران تكوين مركز القطع البنوي بموافقة مسبقة من (مجلس النقد والتسليف) بعد تحديد عملة المركز، كما يجب ألا يطرأ على هذا المركز أية عمليات بيع أو شراء مقابل الليرات السورية وذلك طوال مدة الاحتفاظ به، ويمكن للمصرف تشغيل هذا المركز في عملياته الاعتيادية كالإيداع والتوظيف لدى المصارف، أو منحه على شكل تسهيلات ائتمانية بشرط أن تكون بنفس عملة مركز القطع البنوي المفتوح.

لا تختلف هيكلية موجودات المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية إلا في حقوق المصرف على الآخرين والمتعلقة بطرق توظيف أموال المصارف؛ لذلك سنقوم بشرح البنود المختلفة فقط في عناصر موجودات المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية وهي كالتالي:

1-3: ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:

يتألف هذا البند من كافة التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية لعملائها، وهي كالتالي:

1-3-1: تمويل المرابحة:

ويتمثل فيما تمنحه المصارف من تمويلات بصيغة المرابحة.

1-3-2: تمويل المضاربة:

ويتمثل فيما تمنحه المصارف من تمويلات بصيغة المضاربة.

1-3-3: تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك:

ويتمثل فيما تمنحه المصارف من تمويلات بصيغة التمويل التأجيري.

1-4: موجودات ومشاريع قيد التصفية أو الاستثمار:

وهي مشاريع لأشياء فروع جديدة للمصارف، وما يتبعها من مصاريف*، كما أن هذه الموجودات تتضمن الموجودات المقتناة بغرض المرابحة (أي تم الاحتفاظ بهذه الموجودات نظراً لتوقع ارتفاع ثمنها).

➤ **هيكلية المطالب وحقوق الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين في المصارف الإسلامية:**

المطالب:

1-1: الودائع.

2-2: تأمينات نقدية.

2-3: مخصصات متنوعة ومخصص ضريبة الدخل.

2-4: مطلوبات أخرى.

حقوق أصحاب الاستثمار المطلق:

2-5: حقوق أصحاب الاستثمار المطلق.

حقوق الملكية (حقوق المساهمين):

2-6: رأس المال المدفوع.

2-7: احتياطات مختلفة.

2-8: التغيرات في القيمة العادلة.

2-9: أرباح (خسائر) متراكمة أو مدورة محققة/ غير محققة.

* وهي ما تقابل المصاريف الإبرادية المؤجلة في المصارف التقليدية.

كما في الموجودات فإن المطالب، وحقوق المساهمين لا تختلف كثيراً في المصارف التقليدية عنها في المصارف الإسلامية سوى بطبيعة الالتزام تجاه المطالب من حيث العائد الذي يُمنح على هذه الديون، أي أن الفارق غير ظاهر في بنية القائمة المالية، ولكنه موجود، ومختلف في طبيعة، وبنية هذا النوع من المصارف عن النوع الآخر، وإن هذا الجانب من قائمة المركز المالي للمصارف الإسلامية يتميز عن مثيله في المصارف التقليدية بفصل إضافي يسمى حقوق أصحاب الاستثمار المطلق، وفيما يلي نبين طبيعة هذا الفصل:

2-5: حقوق أصحاب الاستثمار المطلق:

هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة، كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق أصحاب الملكية)، أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها (حسابات جارية).

المبحث الثالث

التحليل المالي لهيكل المطالب والموجودات للمصارف التقليدية والإسلامية في سورية

المقدمة:

يعتبر التحليل المالي المنطلق المنطقي، والسليم للتعرف على وضع أي مشروع قيد التحليل لمعرفة، وتقييم ما أسفرت عنه السياسات، والقرارات التي اتبعتها، وطبقها، وآثارها على النشاط، والربحية، والسيولة¹ لديه، ويعتبر التحليل المالي لدى المصارف ذا أهمية كبيرة لجميع الأطراف ذات العلاقة به، سواء أكانت إدارة المصرف أم المساهمين أم المودعين أم المصرف المركزي أم الجمهور أم السلطات الضريبية²، فمع اختلاف علاقة هذه الأطراف مع المصرف إلا أنها جميعها يهمنها الوقوف على حقيقة وضعه المالي كل حسب حاجته لهذا التحليل، ودور، ونوعية هذه النتائج، وأهميتها من وجهة نظره، والتي تتوقف على طبيعة علاقته مع المصرف، فمثلاً النتائج التي تهم المصرف المركزي، وترضيه تختلف عن النتائج التي تهم الإدارة، وترضيها، وتختلف بدورها أيضاً عن النتائج التي تهم، وترضي المساهمين، أو المودعين.

وسيجري في هذا المبحث دراسة هيكلية الموجودات، والمطالب لدى كل من المصارف التقليدية، والمصارف الإسلامية في سورية، وذلك اعتماداً على بيانات الميزانيات المجمعة لهذه المصارف، والتي شُرحت بنيتها في المبحث السابق، والواردة في الملاحق (1،2).

وتعني دراسة إدارة الموجودات، والمطالب، وهيكلتها إدارة ميزانية المصرف العمومية بما يغطي جميع المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والتي تنشأ بدورها من حركة متغيرات ذلك السوق، إذ غدت مخاطر السوق مؤخراً أكثر أهمية من مخاطر الائتمان التي تعتبر التحدي الرئيس، والأهم للمؤسسات المالية، فهناك العديد من المنشآت التي يؤدي فيها التبدل الصغير في متغيرات السوق إلى تغير كبير في الربحية، وتتبع أهداف إدارة الموجودات، والمطالب من الآتي³:

1- التَّحَقُّق من تنفيذ السياسات، والإجراءات المتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية قصيرة، وطويلة الأجل، والموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

2- تعظيم الأرباح، والعائد على حقوق الملكية ضمن مستويات مقبولة، ومسيطر عليها من مخاطر السوق، ومنها أسعار الفائدة، والصرف، ومخاطر الائتمان، والسيولة، وتعثر المقترضين.

3- تحقيق نمو سليم بشكل تتحقق من خلاله أرباح تساهم في تحسين نسب الربحية، ومؤشراتها في المركز المالي للمصرف.

¹ الشماخ، خليل، عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، ص 5.

² المرجع السابق، ص 47-51.

³ شيخ عثمان، عمر. (2009). إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص 2.

أولاً: واقع هيكلية الموجودات لدى المصارف التقليدية والإسلامية في سورية*:

فيما يلي عرض للبنود الرئيسية لموجودات الميزانيات الموحدة للمصارف التقليدية، والإسلامية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية:

1. النقد في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي:

المصارف التقليدية:		الأرقام بملايين الليرات السورية							
البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النسبة
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	164,210	130,444	115,697	78,631	128,155	104,645	79,010	68,489	42%
أرصدة لدى المصارف	203,765	160,654	83,604	81,741	57,328	69,867	79,911	73,703	39%
إيداعات لدى المصارف	52,493	45,167	24,065	34,289	90,220	69,578	47,012	40,597	19%
المجموع	420,468	336,265	223,366	194,661	275,703	244,090	205,933	182,789	100%
مقدار النمو السنوي	84,203	112,899	28,705	(81,042)	31,613	38,157	23,144		
معدل النمو السنوي	25%	51%	15%	-29%	13%	19%	13%		

(الجدول رقم 5)

المصارف الإسلامية:		الأرقام بملايين الليرات السورية							
البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النسبة
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	49,052	27,253	30,657	21,093	29,619	23,923	11,360	7,675	29%
أرصدة لدى المصارف	124,750	118,379	76,059	28,151	15,620	16,166	11,124	7,472	58%
إيداعات لدى المصارف	27,226	25,599	7,748	4,816	5,591	9,933	6,265	0	13%
المجموع	201,029	171,231	114,464	54,060	50,830	50,022	28,749	15,147	100%
مقدار النمو السنوي	29,798	56,767	60,404	3,230	808	21,273	13,602		
معدل النمو السنوي	17%	50%	112%	6%	2%	74%	90%		

(الجدول رقم 6)

ويتضح من الجدولين أعلاه:

1) النمو في حجم النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي، ولدى كلا نوعي المصارف بين عامي /2007-2010/ فترة ما قبل عام 2011؛ نتيجةً للنمو في أعمالها، ومن ثم انخفاض هذه المبالغ في عام 2011؛ نتيجةً لسحوبات الكبيرة من الودائع التي تعرضت لها هذه المصارف، وعاودت التحسن في السنوات التالية نوعاً ما.

2) الارتفاع في أرصدة هذه المصارف لدى المؤسسات المالية والمصارف الأخرى من عام لآخر بشكل عام، مع تقلبات في بعض السنوات، وعدم تأثر هذه الأرصدة بظروف ما بعد عام 2011، مما يشير إلى التطور، والنمو في عمليات هذه المصارف مع المؤسسات المالية الأخرى من عام لآخر، كما وتشكل هذه الأرصدة نسبة مرتفعة من الحسابات الواردة في الجداول أعلاه، ولدى كلاً من المصارف التقليدية، والإسلامية، حيث تشكل نسبة (58%) لدى المصارف الإسلامية، وهي النسبة الأكبر بين هذه الحسابات، وتشكل (39%) لدى المصارف التقليدية، وتكون في المرتبة الثانية خلف النقدية، ومنه فإن المصارف التقليدية تحتفظ بالنسبة الأكبر من السيولة على شكل نقدية، وأرصدة لدى المركزي، بينما تحتفظ المصارف

* مصدر البيانات الواردة في هذه الفقرة والفقرات التالية هو الميزانيات المجمع، التي تم إعدادها من قبل الباحث والواردة في الملاحق (1،2).

الإسلامية بالنسبة الأكبر من السيولة على شكل أرصدة لدى المصارف، والمؤسسات المالية الأخرى. (3) شهدت الإيداعات لدى المصارف نمواً جيداً بين عام، وآخر وشكل عام 2011 نقطة مفصلية بالنسبة للمصارف التقليدية، حيث انخفض حجم الإيداعات بشكل كبير؛ فوصل مقدار الإيداعات السنوية (34,289) مليون ليرة سورية، على حين أنه في عام 2010 بلغت هذه الإيداعات (90,220) مليون ليرة، واستمر الانخفاض في عام 2012 أيضاً لكن بوتيرة أقل، فوصل حجم الإيداعات إلى (24,065) مليون ليرة، ومن ثم شهد هذا البند لتحسن في السنوات التالية، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية شهد عامي /2010-2011/ انخفاضاً واضحاً، حيث انخفضت الإيداعات فيها لتصل إلى (4,816، 5,591) مليون ليرة سورية على التوالي، على حين أنها كانت في 2009 (9,933) مليون ليرة، ولتعاود الارتفاع في عام 2012، وتصل لأرقام قياسية في عامي /2013-2014/، وإن الانخفاض الكبير في هذه الإيداعات في عام 2010؛ أتى نتيجةً لانخفاض في حجم الإيداعات لدى (مصرف سورية الدولي الإسلامي (SIIB)) على وجه التحديد، والتي بلغت حوالي خمسة مليارات ليرة سورية.

ويعود سبب الانخفاض في هذه الإيداعات لدى كلا نوعي المصارف في عام 2011؛ لاضطرار المصارف لتسليح أجزاء كبيرة من ودائعها لدى المصارف الأخرى لتوفير السيولة لمواجهة السحوبات الكبيرة التي تعرضت لها.

(4) شهد عامي /2010-2011/ انخفاضاً واضحاً بالنسبة لبنود الميزانية أعلاه لدى المصارف الإسلامية؛ حيث وصل خلالها مقدار النمو السنوي إلى (808، 3,230) مليون ليرة سورية على التوالي، ومعدل النمو السنوي إلى (2%، 6%) على التوالي، لتعاود التحسن في الأعوام التي تلتها، أما بالنسبة للمصارف التقليدية، فقد شهدت انخفاضاً كبيراً في عام 2011، فبلغ مقدار النمو السنوي (-81,042) مليون ليرة سورية، ومعدل النمو السنوي (-29.39%) لتعاود التحسن فيما بعد.

(5) الارتفاع الكبير في معدل النمو السنوي للبنود المذكورة لدى المصارف الإسلامية، بالمقارنة مع التقليدية ما قبل، وما بعد عام 2011، وذلك رغم التراجع الكبير الذي شهدته في عامي /2010-2011/.

2. الموجودات الثابتة والأخرى:

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف التقليدية:

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
68%	6,019	10,082	13,835	16,774	17,901	17,032	16,535	16,764	الموجودات الثابتة
32%	3,293	4,565	4,885	5,770	4,184	6,257	10,926	15,248	موجودات أخرى
100%	9,312	14,648	18,720	22,543	22,085	23,289	27,461	32,012	المجموع
		5,335	4,073	3,823	(458)	1,204	4,172	4,551	مقدار النمو السنوي
		57%	28%	20%	-2%	5%	18%	17%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (7)

الأرقام بملايين الليرات السورية									المصارف الإسلامية:
النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
53%	251	916	907	1,374	2,113	2,059	1,978	2,165	الموجودات الثابتة
47%	971	1,033	1,689	1,234	1,053	814	1,761	2,225	موجودات أخرى
100%	1,222	1,949	2,596	2,608	3,166	2,873	3,738	4,390	المجموع
		726	647	12	558	(293)	865	651	مقدار النمو السنوي
		59%	33%	0.46%	21%	-9%	30%	17%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (8)

ويتضح من الجدولين أعلاه:

1) شهدت موجودات المصارف الخاصة السورية بنوعيتها نمواً خلال فترتي الدراسة، مع تأثرها، وانخفاضها في بداية الفترة الثانية في عام 2012، ولكنها تابعت نموها في السنوات التالية، حيث بلغ متوسط معدل النمو في الفترة الأولى (35%) للمصارف التقليدية، و(31%) للإسلامية، وانخفض متوسط هذا المعدل في الفترة الثانية إلى (9%) بالنسبة للتقليدية، و(15%) للإسلامية مما يشير لتأثير الفترة الثانية في معدلات نمو الموجودات لهذه المصارف.

2) شهد عام 2008 أكبر مقدار من النمو السنوي، حيث بلغ معدل النمو (57%) بالنسبة للمصارف التقليدية، و(59%) للإسلامية؛ وذلك كون عام 2008 شهد افتتاحاً للعديد من المصارف التقليدية الجديدة، وعام 2007 شهد تأسيس المصارف الإسلامية التي يعتبر عام 2008 الانطلاقة الفعلية لها.

3) بلغ مقدار النمو السنوي أدنى قيمه في عام 2011 بالنسبة للمصارف التقليدية، إذ وصل إلى (-458) مليون ليرة، وكانت أدنى قيمه لدى الإسلامية في عام 2012 حيث بلغت (-293) مليون ليرة.

4) التقارب النسبي بين الموجودات الثابتة، والموجودات الأخرى بالنسبة للمصارف الإسلامية؛ حيث تشكل الموجودات الثابتة ما نسبته (53%)، على حين تشكل الموجودات الأخرى ما نسبته (47%)؛ وعليه يلاحظ سيطرة الموجودات الثابتة، وبشكل كبير لدى المصارف التقليدية بالمقارنة مع الموجودات الأخرى، إذ بلغت الموجودات الثابتة ما نسبته (68%)، على حين كانت نسبة الموجودات الأخرى (32%).

3. الموجودات المالية والتسهيلات والتمويلات:

الأرقام بملايين الليرات السورية									المصارف التقليدية:
النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
17%	11,619	9,127	18,759	27,874	36,870	31,809	55,350	50,523	الموجودات المالية
83%	65,903	110,186	146,686	219,997	202,702	159,257	130,505	129,682	التسهيلات الائتمانية
100%	77,522	119,314	165,446	247,871	239,572	191,066	185,854	180,206	المجموع
		41,791	46,132	82,426	(8,299)	(48,506)	(5,211)	(5,649)	مقدار النمو السنوي
		54%	39%	50%	-3%	-20%	-3%	-3%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (9)

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف الإسلامية:

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
2%	53	445	302	331	649	414	642	1,904	الموجودات المالية
98%	1,680	14,211	20,965	43,170	38,417	34,034	29,086	36,173	التمويلات المختلفة
100%	1,733	14,657	21,267	43,501	39,065	34,447	29,728	38,077	المجموع
		12,924	6,610	22,234	(4,435)	(4,618)	(4,720)	8,349	مقدار النمو السنوي
		746%	45%	105%	-10%	-12%	-14%	28%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (10)

ويتضح من الجدولين أعلاه:

1) النمو المتصاعد في الموجودات المالية لدى كلا نوعي المصارف، وخلال فترتي الدراسة، مع تأثرها بالانخفاض عام 2012، ثم معاودتها للنمو، وبشكل كبير عامي /2013-2014/ لاسيما لدى المصارف التقليدية، مما يشير نوعاً ما الى تزايد اهتمام هذه المصارف بهذا النوع من الاستثمارات كبديل لمنح التسهيلات، والتمويلات، أو كرافد يدعم إيراداتها، ووسيلة سهلة التسييل لاستخدام الأموال المتوفرة لديها.

2) تأثير الظروف التي تمر بها البلاد ما بعد عام 2011، وبشكل كبير على التسهيلات التي تمنحها المصارف التقليدية، فخلال الفترة الأولى بين عامي /2007-2010/، شهدت هذه التسهيلات نمواً متصاعداً من عام لآخر، وقد بلغ معدل النمو السنوي في عام 2010 لهذا البند لوحده (50%)، لكن خلال الفترة الثانية شهدت انخفاضاً من عام لآخر، بدءاً من عام 2011، ولغاية 2014، حيث بلغ مقدار النمو السنوي لها في عام 2010 (219,997) مليون ليرة، على حين أنه قد كان مقدار النمو في عام 2011 (-17,296) مليون ليرة، وبمعدل نمو سنوي (8-%)، واستمر بالانخفاض حتى عام 2014.

3) تأثير الفترة الثانية على التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية، فخلال فترة ما قبل عام 2011، وبين عامي /2007-2010/، شهدت التمويلات نمواً متصاعداً من عام لآخر، وقد بلغ معدل النمو السنوي في عام 2010 لهذا البند لوحده (106%)، لكن خلال الفترة الثانية انخفضت التمويلات من عام لآخر، بدءاً من عام 2011، ولغاية 2013، فبلغ مقدار النمو السنوي لها في عام 2010 (22,204) مليون ليرة، على حين بلغ مقدار النمو في عام 2011 (-4,753) مليون ليرة، وبمعدل نمو سنوي (11-%)، واستمر بالانخفاض حتى بلغ في عام 2013 (15-%) ولتعاود الارتفاع في عام 2014، وتصل إلى (28%)؛ نتيجةً للارتفاع الكبير جداً في معدل المشاركات التي يقوم بها (بنك البركة (BBSY)) تحديداً.

4) ترتفع نسبة الموجودات المالية بالمقارنة مع التسهيلات لدى المصارف التقليدية، عن الموجودات المالية بالمقارنة مع التمويلات لدى المصارف الإسلامية؛ إذ تبلغ نسبة الموجودات المالية (17%) لدى المصارف التقليدية، على حين أنه تبلغ نسبتها (2%) لدى المصارف الإسلامية.

ثانياً: واقع هيكلية المطالب لدى المصارف التقليدية والإسلامية في سورية:

وفيما يلي عرض للبنود الرئيسية لمطالب الميزانيات الموحدة للمصارف التقليدية، والإسلامية الخاصة في سورية:

1. الودائع وأنواعها:

المصارف التقليدية		الأرقام بملايين الليرات السورية							
البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النسبة
ودائع المصارف	63,823	53,370	31,001	36,587	27,252	21,693	16,888	10,954	9%
ودائع العملاء	446,858	393,783	310,441	327,399	441,331	346,816	275,515	223,902	91%
المجموع	510,681	447,154	341,442	363,986	468,583	368,508	292,403	234,855	100%
مقدار النمو السنوي	63,527	105,712	(22,544)	(104,597)	100,075	76,105	57,548		
معدل النمو السنوي	14%	31%	-6%	-22%	27%	26%	25%		

الجدول رقم (11)

المصارف الإسلامية		الأرقام بملايين الليرات السورية							
البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	النسبة
إيداعات لمصرف سورية المركزي	35,631	28,977	4,192	2,493	586	-	-	-	7%
ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية	44,454	39,439	47,234	3,229	1,363	3,491	482	3,903	19%
حسابات جارية	45,982	46,650	32,213	13,530	16,610	8,663	7,208	1,939	24%
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	47,253	41,400	36,144	46,998	63,700	48,870	27,927	3,878	51%
المجموع	173,320	156,466	119,782	66,251	82,260	61,024	35,617	9,720	100%
مقدار النمو السنوي	5,853	5,257	(10,854)	(16,702)	14,830	20,943	24,049		
معدل النمو السنوي	11%	31%	81%	-19%	35%	71%	266%		

الجدول رقم (12)

ومن الجدولين أعلاه يتضح ما يلي:

1) وجود ثلاثة بنود إضافية في ميزانية المصارف الإسلامية بالنسبة للودائع وهي:

أ. إيداعات لمصرف سورية المركزي: فتحت هذه الحسابات في عام 2010، وهي تشهد نمواً كبيراً من عام لآخر، وشهد عام 2013 أعلى معدلات النمو لها، حيث وصل مقدار النمو السنوي لـ (24,785) مليون ليرة.

ب. الحسابات الجارية: ويعود فصل هذا البند عن بند حقوق أصحاب الاستثمار المطلق، والذي يقابلها في ميزانية المصارف التقليدية (ودائع العملاء)، لمعايير إعداد ميزانيات المصارف الإسلامية، وأطر عملها، ويشكل هذا البند المصدر الثاني للأموال من الإيداعات لدى المصارف الإسلامية السورية، فتبلغ نسبته (24%) منها، وشهد هذا البند تراجعاً في عامي 2011/، 2012/، لكنه عاود النمو عام 2013، وشهد تراجعاً طفيفاً في عام 2014.

ت. حقوق أصحاب الاستثمار المطلق: ووجود هذا الحساب نابع من اختلاف أطر العمل المصرفية الإسلامية عن التقليدية فيما يتعلق بطرق استثمار الأموال، واستحقاق عوائدها، لذا تم فصله عن باقي المطالب، وهو يعتبر مصدر الأموال الرئيس للمصارف الإسلامية بشكل عام، وبالنسبة للمصارف الإسلامية السورية، يشكل هذا البند نسبة (51%) من إجمالي الإيداعات، وشهد هذا الحساب نمواً في فترة ما قبل عام 2011، وأثرت بداية الفترة الثانية فيه بشكل سلبي، مما أدى لانخفاضه في عامي 2011/، 2012/، ومن ثم شهد تحسناً في عامي 2013/، 2014/.

2) بالنسبة لودائع العملاء في المصارف التقليدية، فقد شهدت في فترة ما قبل عام 2011 نمواً متصاعداً، ولكنها تأثرت بشكل كبير في بداية الفترة الثانية؛ إذ انخفضت في العامين الأول والثاني، ولتشهد تحسناً فيما بعد.

3) بالنسبة لودائع المصارف، والمؤسسات المصرفية، فلدى المصارف التقليدية يلاحظ النمو في هذه الإيداعات خلال فترتي الدراسة، وتأثرها، وانخفاضها فقط في عام 2012، وأما لدى المصارف الإسلامية فيلاحظ النمو الكبير بين عام، وآخر في هذه الإيداعات، وخلال فترتي الدراسة أيضاً، ولكن تجدر الإشارة إلى الانخفاض الذي شهدته هذه الإيداعات في أعوام 2008/2010-2013/ يمكن عزوه إلى ظروف العمل، بالتالي يمكننا القول إنَّ الفترة الثانية لم تكن ذات تأثير كبير على ايداعات المؤسسات المصرفية لدى كلا نوعي المصارف، كما يلاحظ كبر حجم هذه الإيداعات لدى المصارف الإسلامية بالمقارنة مع الإيداعات لدى التقليدية، حيث تشكل لدى التقليدية ما نسبته (9%) من إجمالي الودائع، على حين أنها تشكل لدى الإسلامية ما نسبته (19%).

2. التأمينات النقدية والمخصصات المختلفة والمطلوبات الأخرى:

المصارف التقليدية									
الأرقام بملايين الليرات السوريّة									
النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
54%	10,021	13,641	15,105	14,591	20,149	15,445	13,325	16,672	تأمينات نقدية
8%	891	1,563	1,377	1,643	1,536	1,149	3,794	5,835	مخصصات مختلفة
37%	6,539	5,508	7,091	10,170	9,306	16,968	14,246	11,808	مطلوبات أخرى
100%	17,451	20,712	23,573	26,404	30,991	33,562	31,365	34,315	المجموع
		3,261	2,861	2,831	4,587	2,571	(2,197)	2,950	مقدار النمو السنوي
		19%	14%	12%	17%	8%	-7%	9%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (13)

المصارف الإسلامية									
الأرقام بملايين الليرات السوريّة									
النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
88%	2,087	3,029	5,049	2,137	12,603	13,044	26,713	43,974	تأمينات نقدية
1%	0	85	125	236	232	21	30	264	مخصصات مختلفة
11%	57	273	1,360	1,813	3,006	3,085	1,745	2,829	مطلوبات أخرى
100%	2,144	3,387	6,533	4,186	15,841	16,150	28,489	47,067	المجموع
		1,243	3,147	(2,348)	11,656	309	12,339	18,578	مقدار النمو السنوي
		58%	93%	-36%	278%	2%	76%	65%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (14)

ومن الجدولين أعلاه يلاحظ التالي:

1) شهدت التأمينات النقدية نمواً خلال الفترة الأولى بشكل عام، رغم أنها قد شهدت تراجعاً في عام 2010 لدى نوعي المصارف، لكن في فترة ما بعد عام 2011 شهد هذا البند تقلباً لدى المصارف التقليدية من عام لآخر، على حين أنه شهد نمواً وبشكل كبير لدى المصارف الإسلامية، وخلال نفس الفترة، وتشكل هذه التأمينات كنسبة عند مقارنتها مع المخصصات،

والمطلوبات الأخرى (88%) لدى المصارف الإسلامية، على حين أنها تشكل لدى المصارف التقليدية ما نسبته (54%)، وتشكل التأمينات كنسبة من إجمالي المطلوبات (15%) لدى المصارف الإسلامية، بينما تشكل لدى التقليدية (4%)، مما يشير إلى كبر حجم التسهيلات المصرفية التي تمنحها المصارف الإسلامية بالمقارنة مع التسهيلات التي تمنحها التقليدية. (2) بالنسبة للمخصصات المختلفة فقد شهدت لدى المصارف التقليدية تذبذباً بين عام، وآخر خلال فترتي الدراسة، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد شهدت نمواً في فترة ما قبل 2011، أما في فترة ما بعد 2011 فقد شهدت تراجعاً، وانخفاضاً كبيراً. (3) النمو في حجم المطلوبات الأخرى من عام لآخر لدى نوعي المصارف، في الفترة الأولى، والثانية مع ملاحظة النمو المتذبذب في هذا البند لدى المصارف التقليدية، والتراجع الكبير فيها عام 2013 لدى المصارف الإسلامية.

3. حقوق الملكية (حقوق المساهمين):

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف التقليدية

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
77%	16,750	24,750	34,500	50,085	58,517	58,767	58,849	59,074	رأس المال المصرح والمكتتب به
7%	766	1,558	2,718	4,518	5,488	5,719	5,636	5,570	الاحتياطيات المختلفة وأرصدة أخرى
33%	(796)	(1,312)	(1,587)	(1,091)	4,270	16,353	53,712	82,698	الأرباح/الخسائر المدورة غير المحققة
-17%	2,037	3,581	3,585	2,258	(839)	(10,172)	(34,687)	(43,480)	الأرباح/الخسائر المدورة المحققة
100%	18,757	28,578	39,217	55,769	67,436	70,667	83,510	103,862	المجموع
		9,820	10,639	16,552	11,667	3,231	12,843	20,352	مقدار النمو السنوي
		52%	37%	42%	21%	5%	18%	24%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (15)

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف الإسلامية

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
92%	7,500	7,500	7,502	12,943	16,512	18,043	18,052	18,393	رأس المال المصرح والمكتتب به
1%	0	59	143	290	351	217	248	484	الاحتياطيات المختلفة وأرصدة أخرى
12%	(256)	(389)	(446)	(326)	686	2,839	9,794	15,680	الأرباح/الخسائر المدورة غير المحققة
-6%	(196)	(64)	(197)	(297)	(546)	(1,450)	(3,243)	(4,754)	الأرباح/الخسائر المدورة المحققة
100%	7,048	7,107	7,002	12,611	17,002	19,649	24,852	29,802	المجموع
		58	(105)	5,609	4,391	2,647	5,203	4,951	مقدار النمو السنوي
		1%	-1%	80%	35%	16%	26%	20%	معدل النمو السنوي

الجدول رقم (16)

ومن الجدولين أعلاه يتضح لنا الآتي:

(1) شهد رأس مال المصارف الخاصة في سورية بنوعها نمواً متواصلاً خلال فترتي الدراسة، ففي فترة ما قبل 2011، شهد رأس المال نمواً من عام لآخر؛ نظراً لقرارات زيادة رأس مال المصارف القائمة، ونتيجة لتأسيس عدد كبير من المصارف الجديدة، وأما في فترة ما بعد 2011، فقد شهد رأس المال نمواً أيضاً؛ ولكن نتيجة لمتابعة تطبيق قرارات زيادة رأس المال فقط، كون لم يتم تأسيس أي مصرف جديد في هذه الفترة.

2) سجلت الاحتياطيات المختلفة والأرصدة الأخرى نمواً من عام لآخر خلال فترتي الدراسة، وبالنسبة للمصارف التقليدية فقد شهد هذا البند تراجعاً في عامي /2013،2014/، وأما المصارف الإسلامية فقد انخفض هذا البند لديها في عام 2012 فقط، وعاود الارتفاع فيما بعد.

3) بالنسبة لبند الأرباح/ الخسائر غير المحققة، فقد سجل هذا البند تحولات كبيرة خلال فترتي الدراسة، ففي فترة ما قبل 2011 كان يشهد هذا البند انخفاضاً مستمراً من عام لآخر، نظراً للتحسن الذي كان يشهده سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، أما في الفترة الثانية، فقد أصبح هذا البند يشهد نمواً كبيراً من عام لآخر، وذلك نتيجةً للتراجع في سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

4) بالنسبة للأرباح/ الخسائر المدورة المحققة، شهدت أعمال المصارف التقليدية طيلة الفترة الأولى نتائج إيجابية، إذ قامت بتدوير أجزاء كبيرة من أرباحها تراوحت بين الارتفاع، والانخفاض من عام لآخر، أما في الفترة الثانية فقد تأثرت أعمالها بشكل كبير، وأصبحت تقوم بتدوير خسائر، وبشكل متصاعد من عام لآخر، أما المصارف الإسلامية، فلم تشهد نتائج أعمالها أية أرباح مدورة خلال فترتي الدراسة بل على العكس كانت جميعها خسائر، ولكن أثرت الظروف في الفترة الثانية عليها بشكل أكبر؛ حيث شهدت تضاعفاً في الخسائر التي تقوم بتدويرها من عام لآخر، وذلك على الرغم من النمو الكبير الذي شهدته أعمال هذه المصارف خلال هذه الفترة، وإن معظم هذه الخسائر كانت عبارة عن أموال تم السطو عليها من فروع المصارف في المناطق التي شهدت اضطرابات.

المبحث الرابع

التحليل المالي لهيكلية إيرادات المصارف التقليدية والإسلامية في سورية ومصفاةها

المقدمة:

تستخدم المصارف المصادر والموارد المالية المتاحة لديها، للقيام بأعمالها، وإنجاز عملياتها بهدف تحقيق الأرباح، والإيفاء بالالتزامات، والمصاريف التي تترتب عليها نتيجة مزاولتها لأعمالها مع مراعاة عوامل السيولة والضمان والاحتياجات إضافة لمجموعة من القواعد، والأنظمة التي تحكم هذه العمليات¹، وعلى الرغم من التشابه الظاهري بين المصارف الإسلامية، والتقليدية، لناحية قيامها بالمهام، والوظائف الرئيسية ذاتها في عمليات الوساطة المالية، وبعض الأنشطة التمويلية، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في فرقتين رئيسيتين هما²:

أولاً: إن المصارف الإسلامية تمارس أعمالها المصرفية وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية الفكرية والفلسفية، أما التقليدية فتمارس أعمالها بالاستناد إلى قاعدة سعر الفائدة والقواعد الفكرية والفلسفية المنظمة والحاكمة لها، في إطار الفكر الرأسمالي. ثانياً: تحرم المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً كونها محرمة شرعاً، وتستعيز عنها بطرق تمويلية أخرى تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، وذلك مع وجود تساوي أحياناً بين معدل الربح المفروض من المصارف الإسلامية، ومعدل الفائدة المفروض من المصارف التقليدية، مما يثير نوعاً من اللغظ والخلط، وعدم وضوح للفروق الجوهرية بين الطرق التمويلية الإسلامية والتقليدية، والمتمثلة بسعر الفائدة، ويرجع تفسير ذلك من وجهة النظر الإسلامية لقوله تعالى:

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة 275)

أي إن عمليات البيع والشراء قد أباحها الله، وهي تختلف اختلافاً كلياً عن الربا المتمثل بالعائد المحدد والثابت.

وإن للاقتصاد الإسلامي منهجه في تحديد خصائص الإيرادات والمصروفات لبيان الحلال والحرام فيهما، فالأعمال من وجهة نظر الشرع الإسلامي تقسم إلى:

1- أعمال نقية (مباحة) خالية من الشبهات.

2- أعمال محرمة لا يجوز التعامل معها.

3- أعمال تحت الشبهة (مختلطة) شابته أعمال محرمة أدت لكونها كذلك³.

ويقصد بالإيرادات لدى المصارف بأنها تلك المبالغ التي تتحصل عليها، لقاء الخدمات المختلفة التي تقوم بتوفيرها للزبائن،

¹ شيخ عثمان، عمر، مرجع سابق، ص 33.

² وهيب، قحطان، مرجع سابق، بتصرف، ص 5.

³ سامر، قنطجى. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط 2، حماه، سوريا، دار أبي الفداء العالمية للنشر، ص 85.

ولقاء عمليات التمويل التي تمنحها، عن طريق توظيف الأموال المتوفرة لديها من المصادر المختلفة سواءً الداخلية أو الخارجية. ويقصد بتوظيف الأموال في المصارف بأنه: كافة الأشكال والأساليب والصيغ التي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة، والقابلة للاستثمار لدى المصرف سواء أكان مباشراً أم غير مباشر؛ أي تم بالتعاون مع مستثمرين آخرين¹. ويقصد بالمصرفيات لدى المصارف بأنها تلك المبالغ التي تتكدها وتترتب عليها، لقاء عمليات اجتذاب الأموال من الغير، والعمولات بأنواعها المختلفة التي تدفعها لتسيير ومزاولة أعمالها والاستهلاكات والإطفاءات بأنواعها. وسيتم في هذا المبحث تحليل الإيرادات والمصاريف للمصارف التقليدية والإسلامية في سورية، وبطريقة مماثلة للطريقة التي استخدمت في المبحث السابق، فيما يخص الميزانيات المجمعة، وذلك عبر تشكيل قوائم دخل مجمعة لكل من المصارف التقليدية والإسلامية وتحليلها والمقارنة فيما بينها للفترة بين عامي /2007-2014/.

أولاً: أهم عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية:

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف التقليدية

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
56%	11,129	13,800	15,179	18,957	22,895	23,074	20,709	21,049	الفوائد الدائنة
8%	1,469	1,957	2,356	2,789	3,025	2,722	3,996	3,864	العمولات والرسوم الدائنة
3%	(1)	385	595	716	1,140	1,247	1,964	1,709	صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
32%	(538)	(516)	(333)	496	5,314	12,391	37,532	30,615	أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
0.03%	36	(490)	105	28	40	93	133	121	صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع
0.02%	33	(5)	10	12	(13)	9	5	(1)	أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للمتاجرة
0.03%	0	0	42	40	0	0	0	0	صافي أرباح موجودات مالية قروض وسلف
0.02%	0	0	0	0	0	(8)	48	0	خسائر بيع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(0.02%)	0	0	0	0	(3)	(6)	(14)	(17)	خسائر مشتقات مالية
0.38%	38	69	182	82	98	132	205	183	صافي إيرادات تشغيلية أخرى
	<u>5,025</u>	<u>8,152</u>	<u>10,245</u>	<u>12,783</u>	<u>20,141</u>	<u>25,764</u>	<u>51,118</u>	<u>44,338</u>	إجمالي الدخل التشغيلي
	<u>5,562</u>	<u>8,668</u>	<u>10,578</u>	<u>12,287</u>	<u>14,828</u>	<u>13,373</u>	<u>13,586</u>	<u>13,722</u>	إجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي
100%	12,166	15,200	18,136	23,120	32,495	39,653	64,577	57,523	المجموع
	0	3,034	2,936	4,984	9,376	7,158	24,924	(7,054)	مقدار النمو السنوي
		25%	19%	27%	41%	22%	63%	(11%)	معدل النمو السنوي
100%	5%	6%	7%	9%	12%	15%	25%	22%	الأهمية النسبية للإيراد

الجدول رقم (17)

¹ الغريب، ناصر. (2002). إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، بتصرف، مصر: منشورات اتحاد المصارف العربية، ص

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف الإسلامية

النسبة	من التأسيس وحتى نهاية 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
35%	22	850	1,706	2,824	3,677	3,218	2,210	2,322	إيرادات الأنشطة التمويلية الإسلامية
4%	164	225	267	186	183	242	216	301	إيرادات الأنشطة الاستثمارية الإسلامية
6%	3	174	397	733	677	377	337	281	حصة المصرف كمضارب من حسابات الاستثمار المطلقة
3%	0	0	2	48	99	241	481	591	إيرادات المصرف من استثماراته الذاتية
13%	16	136	190	249	458	931	2,400	2,104	إيرادات رسوم وعمولات
6%	(30)	61	77	81	170	862	673	820	صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
32%	(256)	(133)	(57)	119	1,012	2,154	6,955	5,885	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
0.35%	0	21	1	18	24	16	20	69	نصيب المصرف من إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً
0.94%	0	8	5	14	33	55	238	106	إيرادات تشغيلية أخرى
	(101)	620	1,040	2,197	3,346	4,314	7,790	7,105	إجمالي الدخل التشغيلي
	(71)	559	964	2,116	3,176	3,451	7,117	6,285	إجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي
100%	(80)	1,342	2,589	4,273	6,333	8,097	13,528	12,479	المجموع
	0	1,422	1,247	1,684	2,060	1,764	5,432	(1,049)	مقدار النمو السنوي
		(1572%)	93%	65%	48%	28%	67%	(8%)	معدل النمو السنوي
100%	0%	3%	5%	9%	13%	17%	28%	26%	الأهمية النسبية للإيراد

الجدول رقم (18)

ومن الجدولين أعلاه يتضح لنا التالي:

1) تشكل الفوائد الدائنة بالنسبة للمصارف التقليدية المصدر الرئيس للإيرادات؛ إذ وصلت نسبتها إلى (56%)، وشهدت هذه الإيرادات نمواً خلال فترتي الدراسة، ولم تؤثر ظروف فترة ما بعد عام 2011 عليها إيجاباً، أو سلباً، مع أنها واجهت انخفاضاً في عام 2013، ولكنها عاودت التحسن في العام الذي يليه، على حين احتلت الأنشطة التمويلية لدى المصارف الإسلامية المرتبة الأولى بين الإيرادات؛ وبلغت نسبتها (35%)، وقد تأثر هذا البند في الفترة الثانية؛ إذ أنه شهد تراجعاً مستمراً بدايةً من عام 2012.

2) احتل مركز القطع البنوي المرتبة الثانية من بين الإيرادات لدى المصارف التقليدية، والإسلامية؛ حيث بلغت نسبته (32%) لدى كلاً منها، ويلاحظ التأثير الكبير للفترة الثانية على هذا البند، حيث شهد نمواً كبيراً، ومتصاعداً خلالها؛ نتيجةً للتغيرات الكبيرة في أسعار صرف الليرة السورية مع العملات الأجنبية.

3) جاءت الرسوم والعمولات في المرتبة الثالثة لإيرادات المصارف التقليدية، والإسلامية؛ وبلغت ما نسبته (8%) و(13%) على التوالي، وشهد هذا البند نمواً ملحوظاً ما بعد عام 2011؛ نظراً لتنامي الدور الخدمي لهذه المصارف خلال الفترة

المذكورة، لاسيما فيما يتعلق بالعمليات الخارجية (الاعتمادات المستندية)، والتحويلات التي يتم تسديد رسومها، وعمولاتها بالقطع الأجنبي.

4) جاءت الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية في المرتبة الرابعة لدى المصارف التقليدية، والإسلامية، وبلغت نسبتها (3%، 6%) على التوالي، وشهد هذا البند نمواً خلال فترتي الدراسة مع تراجع بسيط في عام 2014، ولدى النوعين أيضاً.

5) جاء بند حصة المصرف كمضارب من حسابات الاستثمار المطلقة في المرتبة الرابعة أيضاً من إجمالي الإيرادات لدى المصارف الإسلامية بنسبة (6%)، وشهد هذا البند نمواً ما قبل عام 2011، وتراجع وبشكل كبير بعده؛ وذلك نظراً لضيق الفرص الاستثمارية، ولتخفيض المصارف لعمليات التمويل الاستثماري الممنوحة.

6) تعاني المصارف الإسلامية السورية، من المشاكل ذاتها التي تعاني منها المصارف الإسلامية بشكل عام حول العالم من ارتفاع أعمال المربحة لديها بالمقارنة مع الأعمال الاستثمارية؛ فتشكل الإيرادات من الأنشطة الاستثمارية، والاستثمارات الذاتية لدى المصارف السورية نسبة (4%، 3%) على التوالي من إجمالي الإيرادات، على حين تشكل الإيرادات التمويلية، والتي تشكل المربحة النسبة الساحقة منها (35%) من الإيرادات، ولم تؤثر ظروف الفترة الثانية على هذا البند، حيث أنه كان يشهد ارتفاعاً وانخفاضاً قبلها، وخلالها وبالمستوى نفسه تقريباً، مما يعبر عن ضعف الاستراتيجيات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية السورية، وتوجهها نحو العائد المضمون والسريع.

7) لم يتأثر إجمالي الدخل التشغيلي للمصارف الخاصة السورية بنوعها بظروف ما بعد عام 2011، بل على العكس شهد نمواً كبيراً، ووصل إلى أرقام قياسية في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة، حيث تعتبر الأرباح غير المحققة من تقييم مركز القطع البنوي سبباً لهذه النتيجة؛ إذا من غير المنطقي عدم تأثر دخل المصارف رغم كل ما تشهده أعمالها من انخفاض، والخسائر التي تحققها من ارتفاع المصاريف، والإعسار المالي لعملائها، وعمليات النهب لبعض فروعها، وبالنظر لإجمالي الدخل التشغيلي بدون احتساب أرباح تقييم القطع البنوي الذي قمنا باحتسابه، يلاحظ الفرق، والتباين بين الدخل المعلن من قبل المصارف، والدخل الحقيقي في الفترة المذكورة، فيلاحظ الانخفاض في دخل المصارف التقليدية في أعوام 2012-2013-2014/، وبالتالي يظهر لدينا مدى تأثير هذه الفترة على نتائج أعمال هذه المصارف، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فلم ينخفض الدخل لديها إلا في عام 2014، وشهد دخلها نمواً خلال فترتي الدراسة، ولكن يمكن القول إن الفترة الثانية أثرت نوعاً ما على معدل النمو في دخلها، كما يمكننا القول أن نتائج أعمال المصارف الإسلامية، ودخلها كانت أقل تضرراً بفترة ما بعد عام 2011؛ كونها لم تشهد انخفاضاً كما حدث لدى المصارف التقليدية بل إنها فقط شهدت تباطؤاً في النمو، وهذه النتيجة تأتي من الفرق بين طبيعة عمل كلا النوعين، من حيث العوائد التي تدفع على الودائع بشكل رئيس؛ فالمصارف التقليدية تدفع على الإيداعات لديها منذ العام 2011 معدل فائدة ثابت (8%) على الودائع من الشهر إلى الثلاثة

أشهر، وهي أقل مدة إيداع تقبل بربط وديعة خلالها، على حين أن المصارف الإسلامية لا يصل معدل الأرباح الموزعة لديها، وعلى ودائع السنة لأكثر من (6% أو 7%)، ولذات الفترة (من عام 2011)، وهي غير ملزمة بتوزيعها طبعاً، الأمر الذي يعطي صورة نوعاً ما عن أسباب الفرق بين نتائج المصارف الإسلامية، والتقليدية .

8) حققت المصارف التقليدية أعلى معدلات النمو السنوي في مصادر الأموال عام 2013؛ إذ بلغت النسبة (63%)، على حين أن المصارف الإسلامية حققت أعلى معدلات النمو السنوي في مصادر الأموال عام 2009، حيث بلغت النسبة (93%)^{*}، وقد لحق أسوأ تراجع، وانكماش في مصادر الأموال لدى المصارف التقليدية، والإسلامية في عام 2014 حيث بلغ معدل النمو السنوي فيه (-11%، -8%).

9) احتل عام 2013 المرتبة الأولى في مصادر الأموال لدى المصارف التقليدية، والإسلامية معاً، وذلك من حيث الأهمية النسبية للإيرادات السنوية، وجاء عام 2007 في المرتبة الأخيرة، وذلك بمعدل (25%، 5%) للتقليدية، وبمعدل (28%، 0%) للإسلامية.

10) بعزل بند تقييم مركز القطع البنوي يلاحظ أن أعلى دخل قد حققته المصارف التقليدية كان في عام 2011، على حين أن أعلى دخل قد حققته المصارف الإسلامية كان في 2013، إذ يلاحظ كيف ساهمت الإيرادات من الرسوم، والعمولات بسد الثغرة نوعاً ما، والتي ظهرت نتيجة لانخفاض العوائد من التمويلات الممنوحة.

ثانياً: أهم عناصر المصروفات في المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية:

الأرقام بملايين الليرات السورية

المصارف التقليدية

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
39%	7,080	6,911	7,791	10,195	12,218	13,625	12,903	13,181	الفوائد المدينة
1%	61	136	100	141	136	264	605	198	العمولات والرسوم المدينة
14%	1,266	1,884	2,855	3,739	4,266	4,384	5,241	5,365	مصارييف إدارية وعمومية
4%	397	603	939	1,195	1,455	1,442	1,294	1,225	استهلاكات وإطفاءات
29%	240	307	559	653	5,810	14,943	28,900	11,195	مخصص تدني الخسائر الائتمانية
3%	17	78	39	56	221	562	2,201	3,057	مخصصات متنوعة
10%	1,013	1,705	2,300	2,653	2,826	2,982	3,747	4,146	مصارييف تشغيلية وخسائر أخرى
	<u>2,933</u>	<u>4,453</u>	<u>6,578</u>	<u>8,295</u>	<u>14,578</u>	<u>24,313</u>	<u>41,382</u>	<u>24,988</u>	إجمالي المصروفات التشغيلية
100%	10,074	11,624	14,583	18,632	26,932	38,202	54,889	38,366	المجموع
		1,551	2,959	4,049	8,300	11,271	16,687	(16,524)	مقدار النمو السنوي
		24%	32%	27%	54%	51%	54%	(34%)	معدل النمو السنوي
100%	5%	5%	7%	9%	13%	18%	26%	18%	الأهمية النسبية للمصروف

الجدول رقم (19)

* ذلك مع تجاهل معدل النمو السنوي المرتفع جداً في عام (2008)، والذي يعزى الارتفاع الكبير فيه؛ لكون هذه المصارف أسست تقريباً وبدأت مزاوله أعمالها في منتصف ونهاية عام (2007)، ولم تستكمل عمليات تأسيسها وبدأ أعمالها حتى بدايات عام (2008)، لذا تم اعتماد سنة (2009) كسنة مقارنة كونها تعتبر سنة عمل ونشاط عادية وليست سنة تأسيس.

الأرقام بملايين الليرات السوريّة

المصارف الإسلامية

النسبة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
29%	16.07	717	1,332	1,941	2,119	1,935	1,106	1,531	إجمالي العائد على حسابات الاستثمار المطلقة
5%	4.86	4	3	0	1	659	460	662	أعباء رسوم وعمولات
14%	173.63	240	325	675	768	855	941	1,245	مصاريف إدارية وعمومية
4%	29.58	83	133	164	235	272	274	289	استهلاكات وإطفاءات
9%	0.00	7	294	42	73	986	1,044	694	مخصصات مختلفة
26%	0.00	0	198	70	800	1,158	4,124	3,126	مخصص الديون المشكوك بتحصيلها
13%	185.14	171	279	583	695	842	945	1,100	مصاريف تمويلية وتشغيلية مختلفة
	<u>388.35</u>	<u>502</u>	<u>1,016</u>	<u>1,355</u>	<u>1,658</u>	<u>2,915</u>	<u>3,154</u>	<u>3,273</u>	إجمالي المصروفات التشغيلية
100%	409.28	1,223	2,564	3,475	4,691	6,706	8,893	8,647	المجموع
	0	814	1,341	911	1,216	2,016	2,186	(246)	مقدار النمو السنوي
		199%	110%	35%	35%	43%	33%	(%3)	معدل النمو السنوي
100%	1%	3%	7%	9%	13%	18%	24%	24%	الأهمية النسبية للمصرف

الجدول رقم (20)

ومن الجدولين أعلاه يتضح الآتي:

- تشكل الفوائد المدينة الاستخدام الأساسي للأموال لدى المصارف التقليدية، حيث بلغت نسبتها (39%) من إجمالي المصروفات لديها، كما يشكل العائد على حسابات الاستثمار المطلق الاستخدام الأساسي للأموال لدى المصارف الإسلامية، إذ بلغت نسبتها (29%) من إجمالي المصروفات لديها.
- احتل مخصص تدني الخسائر الائتمانية لدى المصارف التقليدية المرتبة الثانية بين المصاريف، حيث بلغت نسبته (29%) من إجمالي المصاريف، واحتل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المرتبة ذاتها لدى الإسلامية، وبلغت نسبته (26%) من إجمالي المصروفات، وقد شهد هذان البندان نمواً، وتضاعفاً كبيراً من عام 2011، ولدى نوعي المصارف.
- جاءت المصاريف الإدارية، والعمومية في المرتبة الثالثة لدى نوعي المصارف، وبلغت نسبتها لهما (14%) من إجمالي المصروفات، وقد شهد هذا البند نمواً خلال الفترة الثانية، ولكن كانت معدلات نموها، وتطورها السنوية خلال الفترة الأولى أكبر نوعاً ما.
- احتلت المصاريف التشغيلية، والخسائر الأخرى المرتبة الرابعة بين المصاريف لدى المصارف التقليدية، وبلغت نسبتها (10%)، على حين جاءت المصاريف التمويلية والتشغيلية الأخرى في المرتبة ذاتها لدى المصارف الإسلامية، وبلغت نسبتها (13%).

- 5) جاء بند المخصصات المختلفة (المتنوعة) في المرتبة الخامسة لدى المصارف الإسلامية، وبلغت نسبته (9%) من إجمالي المصروفات، على حين كان في المرتبة السادسة لدى المصارف التقليدية، وبلغت نسبته (3%)، وشهدت هذه المخصصات نمواً كبيراً خلال فترتي الدراسة، وكانت معدلات نموها السنوية خلال الفترة الثانية أكبر نوعاً ما.
- 6) جاء بند الاستهلاكات، والإطفاءات في المرتبة الخامسة لدى المصارف التقليدية، على حين كان في المرتبة السابعة لدى المصارف الإسلامية، وكانت نسبته لدى كلا نوعي المصارف تساوي (4%).
- 7) احتل بند الرسوم، والعمولات المرتبة السابعة لدى المصارف التقليدية، وقد بلغت نسبته (1%)، على حين كان في المرتبة السادسة لدى المصارف الإسلامية، وبلغت نسبته (5%)، وشهد هذا البند تذبذباً لدى كلا نوعي المصارف خلال فترة ما قبل عام 2011، على حين أنه شهد نمواً كبيراً جداً خاصة في أعوام /2012-2013-2014/.
- 8) شهد إجمالي المصروفات التشغيلية نمواً خلال فترتي الدراسة، ولدى نوعي المصارف، وشهد عام 2013 أكبر ارتفاع لدى المصارف التقليدية، وكان أكبر ارتفاع شهدته المصارف الإسلامية في هذه المصارف في عام 2014.
- 9) كانت أعلى معدلات النمو السنوي في استخدامات الأموال لدى المصارف التقليدية في عامي /2011، 2013/؛ إذ بلغت النسبة (54%)، على حين كانت أعلى معدلات النمو السنوي في استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية عام 2009؛ حيث بلغت النسبة (110%)^{*}، وقد شهدت المصروفات أفضل تحسن لدى نوعي المصارف في عام 2014؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي فيها (-34%) للتقليدية، على حين كان لدى الإسلامية (-3%).
- 10) احتل عام 2013 المرتبة الأولى في استخدامات الأموال لدى المصارف التقليدية و/2013، 2014/ لدى الإسلامية، وذلك من حيث الأهمية النسبية للمصروفات السنوية، وجاء عام 2007 في المرتبة الأخيرة؛ وذلك بمعدل (26%)، (5%) للتقليدية، وبمعدل (24%)، (1%) للإسلامية.

❖ مقارنة الأرباح الفعلية للمصارف التقليدية والإسلامية:

سنقوم في هذا الجزء من التحليل بمقارنة الأرباح الفعلية المحققة من قبل المصارف المدروسة عن طريق عزل الأرباح غير المحققة، والناجمة عن تقييم القطع البنوي، ومقارنة إجمالي الدخل التشغيلي المحقق بدون أرباح القطع مع إجمالي المصارف التشغيلية التي تتكبدها هذه المصارف، والجداول التالية تبين الأرباح المحققة الفعلية للمصارف المدروسة:

المصارف التقليدية الأرقام بملايين الليرات السورية

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدخل التشغيلي	5,025	8,152	10,245	12,783	20,141	25,764	51,118	44,338
إجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي	5,562	8,668	10,578	12,287	14,828	13,373	13,586	13,722
إجمالي المصروفات التشغيلية	2,933	4,453	6,578	8,295	14,578	24,313	41,382	24,988
الأرباح المحققة الفعلية	2,629	4,215	4,000	3,992	250	(10,940)	(27,796)	(11,266)

الجدول رقم (21)

* ذلك مع تجاهل معدل النمو السنوي المرتفع جداً في عام (2008)، والذي يعزى الارتفاع الكبير فيه؛ لكون هذه المصارف أسست تقريباً وبدأت مزاوله أعمالها في منتصف ونهاية عام (2007)، ولم تستكمل عمليات تأسيسها وبدأ أعمالها حتى بدايات عام (2008)، لذا تم اعتماد سنة (2009) كسنة مقارنة كونها تعتبر سنة عمل ونشاط عادية وليست سنة تأسيس.

الأرقام بملايين الليرات السوريّة								المصارف الإسلامية
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
-101	620	1,040	2,197	3,346	4,314	7,790	7,105	إجمالي الدخل التشغيلي
-71	559	964	2,116	3,176	3,451	7,117	6,285	إجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي
388	502	1,016	1,355	1,658	2,915	3,154	3,273	إجمالي المصروفات التشغيلية
(459)	57	(52)	761	1,518	536	3,963	3,012	الأرباح المحققة الفعلية

الجدول رقم (22)

وبالنظر للجدولين أعلاه يتبين لنا الآتي:

- 1) التأثير الكبير للفترة الثانية على الأرباح المحققة الفعلية لدى المصارف التقليدية؛ إذ شهدت هذه الأرباح، ومنذ بداية هذه الفترة انخفاضاً ملحوظاً، فوصل معدل الانخفاض لحوالي (4300%) عام 2012 فقط، على حين أرباح الإسلامية لم تتأثر خلال ذات الفترة إلا عام 2012، ومع ذلك فإن أرباحها لم تنخفض إلى المستويات التي انخفضت لها أرباح التقليدية.
- 2) التباعد الكبير الذي شهده بندا إجمالي الدخل التشغيلي، وإجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي خلال فترة ما بعد عام 2011، إذ لم يكن هنالك هذا الفرق الكبير بين هذين البندين خلال الفترة الأولى، وخاصة لدى المصارف التقليدية؛ ولكن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السوريّة أدى إلى حدوث هذا التباعد بينهما، وظهور كل هذا التأثير لهذا البند في إجمالي نتائج قائمة الدخل.
- 3) النمو المطرد في المصروفات التي تتكبدها المصارف بنوعيتها منذ عام 2011، وبشكل أكبر بكثير من النمو في إجمالي الدخل التشغيلي بدون أرباح تقييم القطع البنوي الذي تحققه.
- 4) إن المصارف الإسلامية لم تتأثر أرباحها الفعلية بالفترة الثانية سوى عام 2012، فاستمر النمو في الأرباح التي تحققت هذه المصارف، ولم تشهد أية خسائر، وذلك على العكس من التقليدية التي تشهد أرباحها الفعلية لخسائر كبيرة خلال ذات الفترة.
- 5) يلاحظ أن دخل المصارف الإسلامية الحقيقي في عام 2013، وهو أعلى دخل قد حققته، قارب أعلى دخل حقيقي حققته المصارف التقليدية، وذلك في عام 2008 مما يشير إلى حجم النمو في أعمال المصارف الإسلامية إذ استطاعت ثلاث مصارف مجتمعة، وفي فترة تشهد ظروفًا صعبة، تحقيق نتائج مقاربة لنتائج أحد عشر مصرفاً مجتمعة في فترة عمل كانت تشهد نوعاً من الازدهار.

الفصل الثالث

التحليل الإحصائي واخبار الفرضيات

المقدمة:

يهدف هذا الفصل لإجراء عملية تحليل مالي، وإحصائي للبيانات المالية للمصارف المدروسة؛ أي الإسلامية، والتقليدية باستخدام نظام تقييم الأداء الأمريكي للمصارف (CAMEL)؛ إذ سيتم حساب النسب المكونة لهذا النظام لكلا النوعين، وعلى شكل عينتين مستقلتين أي مصارف تقليدية، ومصارف إسلامية، وإجراء المقارنات، ودراسة الفروق بينها كما تم في الفصل السابق، ولن يتم التقييم لكل مصرف بشكل منفرد، ولأسباب ذاتها؛ أي حتى نستطيع تقييم هذا القطاع بشكل إجمالي، وليس إجراء التقييم للوحدات المكونة له، وذلك حسب معايير العمل المصرفي في الجمهورية العربية السورية، ومعايير نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق إيجاد معنوية الفروق المدروسة بين هذه المصارف حسب نظام (CAMEL)، عن طريق تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova).

ومن ثم سيدخل عناصر نظام (CAMEL) المحسوبة، بالإضافة لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي كمتغيرات مستقلة في معادلات انحدار بسيطة، مع مؤشرات الربحية المصرفية التي هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة/العائد، والتي تشكل المتغيرات التابعة للدراسة؛ بهدف دراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ومدى قدرتها على تفسير التغيرات فيها، وسيتم إجراء عمليات التحليل المذكورة أعلاه باستعانة بالبرامج الإحصائية التالية:

(SPSS-Eviews-Microsoft Excel).

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1) كفاية رأس المال (Capital Adequacy):

إن نسبة كفاية رأس المال تقيس مدى قدرة رأس مال المصرف في الحفاظ على توازنه عند تعرضه للمخاطر المختلفة؛ كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، واختبار قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، وحماية أصحاب الودائع، والديون¹، والمستثمرين الراغبين في الاستثمار بأسهمه، وإن ملاءة رأس المال أمر في غاية الأهمية؛ لأنها تسمح للمصرف بالنمو، ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية قد يتعرض لها، وإثباتها تعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي التي أصبحت في تزايد مستمر². وسيتمز كفاية رأس المال ضمن هذه الدراسة (CAPADQ)،

¹ Dang. U. (2011). *The CAMEL rating system in banking supervision*. Degree thesis, International Business, Arcada University of Applied Sciences, p17.

² الفراء، أحمد. (د.ت.). *تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 45-46.

كما سيتم قياس كفاية رأس المال للمصارف من خلال النسبة التالية¹:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وإنه كلما ارتفعت هذه النسبة لدى المصرف؛ فإن ذلك يعزز من قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، أو التعرض للإفلاس.

(2) السيولة (Liquidity):

تشير السيولة إلى مدى احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل، وبدرجات مختلفة؛ بهدف توفير الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة، وفي كل الأوقات²، وتتبع أهمية السيولة المصرفية من احتياجات المصرف لها كون أنها تتألف من الالتزامات المالية (كاسترداد الودائع، وطلبات القروض)، وعلى المصرف تلبية هذه الاحتياجات ليكون وسيطاً مالياً، وإن احتياجات، أو متطلبات السيولة صعبة القياس؛ لأن فهم، وإدراك المودعين الفعليين، والمحتملين، وثقتهم، وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير³. وسيرمز للسيولة ضمن هذه الدراسة (LIQUIDITY)، وستقاس السيولة لدى المصارف من خلال النسبة التالية:

$$\text{السيولة} = \frac{\text{إجمالي الأموال الجاهزة}}{\text{إجمالي المطالبين}}$$

وعلى المصارف محاولة جعل هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

(3) جودة الأرباح (Earning Quality):

يعد هدف الربحية من الأهداف الأساسية للمصارف، وهو ضروري لبقائها، واستمراريتها، لذا فإن قياس جودة هذه الأرباح أمر في غاية الأهمية، والحساسية؛ إذ قد تتأثر الأرباح نتيجةً للتغير في أعمال المصرف وتوظيفاته، أو بسبب تغير معدل المصاريف لديه من عام لآخر، وبناءً على ذلك سيتم في هذه الدراسة تقييم جودة أرباح المصارف من خلال المصاريف فقط؛ بهدف دراسة مدى تغير إجمالي المصاريف (بما تتضمنه من بنود) بالنسبة للدخل لدى المصارف المدروسة، وذلك من خلال النسبة التالية:

$$\text{جودة الأرباح} = \frac{\text{إجمالي المصاريف}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

وإن انخفاض هذه النسبة دليل على زيادة جودة الأرباح لدى المصارف نتيجة الانخفاض في المصاريف، وزيادة الإيرادات لديها. وسيرمز لجودة الأرباح ضمن هذه الدراسة (EARNQULT).

¹ Javaid, S. Anwar, J. Zaman, K. Gafoor, A. (2011). *Determinants of Bank Profitability in Pakistan: Internal Factor Analysis*, Mediterranean journal of social sciences, 2, (1). ISSN 2039-2117.

² أبو رحمه، سيرين. (2009). *السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة*، رسالة ماجستير، بتصرف، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 16-17.

³ Hempel. G. H, Simouson. D. G & Coleman. A. B. (1994). *Bank Management*, 4th ed, John Wiley & Son's Inc. U.S.A, P154..

4) جودة الأصول (Assets Quality):

إن السبب الرئيس للفشل لدى الغالبية العظمى من المصارف هو انخفاض جودة الأصول لديها¹؛ كونها تشكل الجزء الرئيسي، والأساسي في نشاط المصرف، والذي يسيّر عملياته لتحقيق الإيرادات، وامتلاك المصرف لأصول جيدة يعطيه قدرة أكثر على توليد دخل أكبر، وتقييم أفضل لكل من السيولة، والإدارة ورأس المال²، وتشكل القروض بالنسبة لميزانيات المصارف النسبة الأكبر من بين الأصول، لذا فإن نوعية القروض في أي مصرف أمر مهم جداً للمستثمرين، والمودعين؛ لأنها المصدر الرئيسي لتوليد الأرباح، وسيرمز لجودة الأصول ضمن هذه الدراسة (ASSETQULT)، وستقاس جودة الأصول لدى المصارف من خلال حساب نسبة التصنيف المرجح (WCR) التالية:

$$\text{جودة الأصول} = \frac{\text{المخصصات}}{(\text{المخصصات} + \text{حقوق الملكية})}$$

وتستخدم هذه النسبة لتقييم القروض، والجدارة الائتمانية للمصارف³، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على جودة الأصول لدى المصرف.

5) جودة الإدارة (Management Quality):

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام، والمسؤوليات المناطة بالإدارة⁴، وتعتبر جودة الإدارة عن مدى قدرة إدارة المصرف في السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها، وتقييم مدى كفاءة، وإنتاجية هذه الإدارة في زيادة حجم الإيداعات لديه، والحد من حالات التخلف عن السداد من قبل المقترضين، والمتمولين، ومستويات التشغيل التي تحققها، وتعتبر الإدارة العنصر الأكثر أهمية في نظام CAMEL؛ لأنها تلعب دوراً كبيراً في نجاح المصرف⁵، وسيرمز لجودة الإدارة ضمن هذه الدراسة (MANGEMENTQULT)، وستقاس جودة الإدارة لدى المصارف من خلال حساب النسبة التالية:

$$\text{جودة الإدارة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

6) سعر الصرف (Currency Exchange):

هو سعر عملة بلد ما بالنسبة للعملة الأخرى، وتتحدد أسعار الصرف من خلال الطلب على العملات، وعرضها في سوق القطع الأجنبي، وتعتبر التغيرات في أسعار الصرف من العوامل ذات التأثير الكبير، والمباشر على أعمال المصارف؛ لما تنتجه التغيرات فيها من تقلبات في أعمالها، وأرباح تقوم بتحقيقها، أو خسائر تتكبدها، وسيرمز لسعر الصرف في هذه الدراسة (EXRate)، وسعر الصرف الذي سُنْدَرَسُ هو سعر صرف الليرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي.

¹ Grier. W. A. (2007). *Credit Analysis of Financial Institutions*, 2nd ed. Euromoney Institution Investor PLC, P36.

² الفراء، أحمد، مرجع سابق، ص 64.

³ Al-Gazzar. M. previous references, P33.

⁴ الغصين، راغب، الزرير، رانيا. (2014). *الرقابة المالية والإدارية في المصارف*، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 262.

⁵ Grier, W. A. previous references, P58.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

(1) العائد على الأصول (Return On Assets):

هو مؤشر يقيس مدى ربحية المصرف بالمقارنة مع إجمالي الأصول التي يمتلكها، ويعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة المصرف باستخدام الأصول التي تديرها لتوليد الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استغلال أصوله، وتقارن هذه النسبة مع نفسها في السنوات السابقة، أو مع معيار الصناعة، وسيرمز للعائد على الأصول (ROA)، وسيقاس من خلال النسبة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

(2) العائد على حقوق الملكية (Return On Equity):

هو مقياس يشير إلى العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم بالمصرف، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة؛ فبناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في الاستثمار في هذا المصرف، أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى، إذ إن مثل هكذا عملية تؤثر على الاستقرار المالي في المصرف، وعلى سمعته إذا تمت بحجوم كبيرة، ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك هو ما يقارب معدل العائد الخالي من المخاطرة مضافاً إليه ما يسمى بدل المخاطرة، وتقارن هذه النسبة مع نفسها في السنوات السابقة، أو مع معيار الصناعة، وسيرمز للعائد على حقوق الملكية (ROE)، وسيقاس من خلال النسبة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

(3) صافي هامش الفائدة/ العائد (Net Interest Margin):

هو مقياس يعبر عن الفرق بين الإيرادات الناتجة عن فوائد القروض، والفائدة المدفوعة للمودعين على الودائع، منسوبة إلى إجمالي الأصول، ويشير هذا المقياس إلى مدى كفاءة قرارات المصرف في منح القروض، وظهور هذه النسبة بشكل سالب يدل على أن المصرف لم يتخذ قرارات مثله، لأن نفقات الفائدة كانت أكبر من عائداتها. أي إنه يقيس مدى الفرق بين إيرادات الفوائد التي يحصلها المصرف، وتكاليف إدارة الفائدة التي يتكبدها، من خلال رقابة دقيقة على موجوداته، والسعي للحصول على أرخص مصادر التمويل¹، وسيرمز لصافي هامش الفائدة/العائد (NIM)، وسيقاس من خلال النسبة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل من (الفوائد أو الإيرادات) والعمولات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{صافي هامش الفائدة/العائد}$$

¹ Rose, P.S. (2012). *Commercial Bank Management*, 4ed. New York: McGraw Hill International Editions.

أولاً: التحليل الإحصائي:

بهدف دراسة الفروق، ومقارنة الأداء المالي بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية، وللفترتين المدروستين سيتم حساب، ودراسة، وتحليل عناصر نظام تقييم أداء المصارف الأمريكي (CAMEL Rating System)، للمصارف موضع الدراسة لكل نوع على حدة، واستنتاج ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل، وإجراء تقييم لأداء هذه المصارف حسب النظام المذكور، وإن نظام (CAMEL) يقسم المصارف حسب كل مكون من مكوناته إلى خمسة شرائح (قوي، مرضي، معقول، هامشي، غير مرض) ¹، وبالإضافة لدراسة، وتحليل كل من نسب العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM).

1. تحليل البيانات:

Descriptive Statistics- ALL Banks

NIM	ROE	ROA	MANAGEMENTQULT	ASSETQULT	EARNQULT	LIQUIDITY	CAPADQ	
1.931440	6.255553	0.468826	50.34479	9.599463	77.57683	86.78705	19.49095	Mean
1.723273	5.627247	0.570875	43.05816	4.210000	69.85200	62.50450	12.99804	Median
10.65400	34.18538	4.920756	231.3687	53.48000	1960.555	457.4740	86.66999	Maximum
-1.495543	-20.18689	-5.090000	0.000000	-0.030000	-1785.070	34.82600	2.880463	Minimum
1.608127	11.24267	1.819387	40.75249	12.35473	313.7441	77.93484	20.05440	Std. Dev.
2.476203	0.314209	-0.305867	2.729288	1.511532	-0.204582	3.223842	2.185554	Skewness
12.29005	3.083607	4.334229	11.74091	4.634800	26.42602	13.19211	6.660757	Kurtosis
480.2696	1.741560	9.335666	460.1982	51.18314	2378.765	630.2913	140.8668	Jarque-Bera
0.000000	0.418625	0.009393	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	Probability
200.8697	650.5775	48.75788	5235.858	998.3441	8067.990	9025.853	2027.059	Sum
266.3653	13018.96	340.9472	171058.8	15721.86	10138843	625605.5	41424.43	Sum Sq. Dev.
104	104	104	104	104	104	104	104	Observations

الجدول رقم (23)

Descriptive Statistics- Conventional Banks

NIM	ROE	ROA	MANAGEMENTQULT	ASSETQULT	EARNQULT	LIQUIDIYT	CAPADQ	
1.496298	6.366139	0.466568	41.91214	10.22272	79.71114	87.44206	19.71298	Mean
1.630995	6.526120	0.559874	41.37617	4.132759	73.16400	59.84212	12.27008	Median
3.229745	33.63280	4.920756	84.80093	53.48030	1960.555	457.4737	86.66999	Maximum
-1.495543	-20.12079	-5.090486	0.000000	-0.032531	-1785.070	34.82648	2.880463	Minimum
0.786773	10.63651	1.671914	18.55748	13.20170	324.8833	86.62383	21.81004	Std. Dev.
-0.806704	0.282818	-0.246065	-0.066431	1.401964	0.056464	2.930797	2.076693	Skewness
4.541988	3.063773	5.151811	2.795943	4.107212	27.83207	10.79144	5.867803	Kurtosis
					2132.562			
17.22531	1.120539	16.85068	0.205050	31.42908	2132.562	328.7660	88.10070	Jarque-Bera
0.000182	0.571055	0.000219	0.902556	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	Probability
124.1927	528.3895	38.72515	3478.708	848.4858	8655032.	7257.691	1636.177	Sum
50.75897	9277.106	229.2144	28239.16	14291.36	6616.025	615302.4	39005.59	Sum Sq. Dev.
83	83	83	83	83	83	83	83	Observations

الجدول رقم (24)

¹ لمزيد من التفصيل حول آلية وكيفية تقسيم نظام (CAMEL) للمصارف حسب الشرائح من خلال عناصره ينظر: الفراء، أحمد، مرجع سابق.

Descriptive Statistics- Islamic Banks

NIM	ROE	ROA	MANGMENTQULT	ASSETQULT	EARNQULT	LIQUIDITY	CAPADQ	
3.651331	5.818476	0.477717	83.67384	7.137815	52.60447	84.19810	18.61339	Mean
2.938599	5.156871	0.616125	51.31346	5.745458	54.14090	83.02000	13.94368	Median
10.65412	34.18538	4.329380	231.3687	28.10891	461.6042	130.2400	44.19957	Maximum
0.553906	-20.18689	-4.534565	5.785659	0.000000	-910.3935	41.94000	7.661119	Minimum
2.624686	13.66900	2.363647	75.36254	7.971566	262.7828	22.50059	10.95120	Std. Dev.
0.971963	0.398282	-0.374655	0.909501	1.237387	-2.198051	0.125729	1.218388	Skewness
3.472225	2.806337	2.668166	2.387556	3.814532	10.02675	2.638435	3.171164	Kurtosis
3.501611	0.588016	0.587632	3.223373	5.939470	60.11335	0.169715	5.221280	Jarque-Bera
0.173634	0.745271	0.745414	0.199551	0.051317	0.000000	0.918643	0.073488	Probability
76.67796	122.1880	10.03205	1757.151	149.8941	1104.694	1768.160	390.8811	Sum
137.7796	3736.829	111.7365	113590.2	1270.917	1381096.	10125.53	2398.574	Sum Sq. Dev.
21	21	21	21	21	21	21	21	Observations

الجدول رقم (25)

ومن الجداول أعلاه يتضح لنا الآتي:

(1) كفاية رأس المال (CAPADQ):

حددت معايير (بازل I، II) نسبة رأس المال المصرفي إلى الموجودات بعد ترجيحها بالمخاطر الائتمانية بـ (8%) كحد أدنى، على حين أن معايير (بازل III) قد رفعت هذه النسبة إلى (10.5%)¹، وحسب التشريعات المصرفية في سورية، فقد طلب (مجلس النقد والتسليف) من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، بالإيفاء بمقررات (بازل II) الخاصة بقياس كفاية رأس المال، وتضمينها مخاطر السوق²، وبالنظر للجدول أعلاه: نلاحظ أن متوسط كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف السورية الخاصة مجتمعة يحقق معايير لجان بازل جميعها؛ فقد بلغ متوسط كفاية رأس مال المصارف مجتمعة (19.49%)، وبلغ متوسط كفاية رأس المال للمصارف التقليدية (19.71%)، على حين أن متوسط كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية (18.61%)؛ ومنه فإن المصارف التقليدية في سورية ذات ملاءة برأس المال أكبر من الإسلامية، وبالتالي فليديها قدرة أكبر على مواجهة المخاطر، والأحداث غير المتوقعة؛ كون تحقيق المصرف لنسبة أكبر من كفاية رأس المال سيساعده على توفير دعم قوي لزيادة التزاماته الائتمانية، وتخفيض المخاطر غير المتوقعة، وستساعده على مواجهة الخسائر الكبيرة في الموجودات³، ويمكن تبرير هذه النتيجة نوعاً ما بالعودة للفصل الثاني الذي تحدثنا فيه عن المصارف الخاصة كلاً منها على حدة، إذ لوحظ أن المصارف التقليدية قامت بعدة عمليات لزيادة رأسمالها؛ للوصول للحد الأدنى لرأس المال للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية، وكذلك فعلت الإسلامية، لكن بالنظر لرؤوس الأموال بعد الزيادة

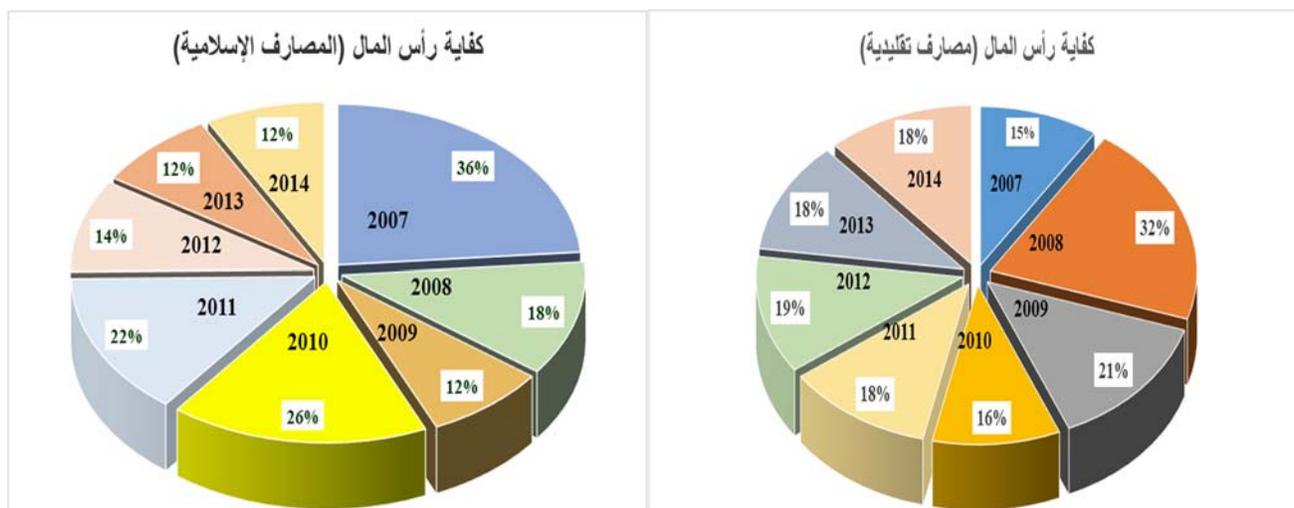
¹ صالح، مفتاح، فاطمة، رحال. (2013/10/9). مداخلة بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، ص ص 7-10.

² قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب 4)، عام 2007.

³ Samad, A. (2004) "Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of Bahrain". IJUM Journal of Economics and Management, p14.

يلاحظ أن المصارف التقليدية رَفَعَتْ رؤوس أموالها بشكلٍ أكبر من الإسلامية بالمجمل، رغم أن القانون قد حدد رأس مال المصرف الإسلامي بخمسة عشر مليار، ورأس مال التقليدي بعشرة مليارات، مع العلم أنه لم يحقق أي مصرف سواء كان تقليدي، أو إسلامي للحد الأدنى لرأس المال المطلوب منه، سوى (بنك قطر الوطني (QNBS))، والذي رفع رأس ماله لخمسة عشر مليار أي أكثر من الحد المطلوب منه كونه مصرف تقليدي.

وباستعراض نسب كفاية رأس المال للمصارف التقليدية، والإسلامية للمدروسة يتضح لنا الاتي:



الشكل رقم (7)

- 1- متوسط كفاية رأس المال للمصارف الخاصة السورية الإسلامية، والتقليدية خلال الفترة المدروسة أعلى من النسبة المطلوبة وفق معايير بازل رغم انخفاضها في بعض السنوات لدى بعض المصارف عن النسبة المطلوبة.
- 2- يبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف التقليدية (19.71%)، والإسلامية (18.61%) أي إن المصارف التقليدية في سورية ذات كفاية برأس المال أكبر من المصارف الإسلامية.
- 3- الارتفاع الكبير في هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية في عام 2007؛ يعود لكونها سنة تأسيس لها، ولكون المصارف لم تباشر أعمالها بشكلٍ كامل، وعدم امتلاكها لموجودات بنسبة كبيرة بالمقابل مع حقوق الملكية، كما أن الارتفاع الكبير عام 2010؛ يعود لتأسيس (بنك البركة (BBSY)) في ذلك العام، وبالتالي زيادة حقوق الملكية لهذه المصارف.
- 4- الارتفاع في هذه النسبة في عام 2008 لدى المصارف التقليدية؛ يعود لتأسيس ثلاثة مصارف جديدة هي (الأردن (BOJS)، الشرق (SHRQ)، فرنسبنك (FSBF))، والانخفاض الظاهر في عام 2010 يعود لتأسيس (بنك قطر الوطني (QNBS)) عام 2009؛ مما أدى لرفع النسبة في هذا العام، وبالتالي إظهار أنها انخفضت في عام 2010.
- 5- الارتفاع في هذه النسبة عام 2011 لدى نوعي المصارف، يعود لتطبيق أغلب المصارف لقرارات المصرف المركزي بزيادة رؤوس أموالها.

6- يلاحظ في فترة ما قبل عام 2011، أن متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية، فقد بلغت النسب (23%، 21%) على التوالي، على حين أن المصارف التقليدية امتلكت لنسبة أكبر من كفاية رأس المال بالمقارنة مع المصارف الإسلامية في الفترة الثانية، حيث قد بلغت النسب (18%، 15%) على التوالي.

7- باستعراض متوسط نسبة ملاءة رأس المال للمصارف التقليدية (19.71%)، والإسلامية (18.61%)، والتي تقيس، وتقييم مدى قوة، أو ضعف رأس مال المصارف، وبالمقارنة مع النسب المطلوبة وفق معايير بازل، ووفقاً لنظام (CAMEL) نجد أن المصارف السورية تقع في المستوى الأول (أي التصنيف رقم 1).

(2) السيولة (LIQUIDITY):

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل المصارف ضعيفة وهشة؛ هو عدم قيامها بدورها الأساسي بمقابلة فترات الاستحقاق (التدفقات النقدية الداخلة والخارجة)، وتوفير الأمان للمودعين في الاستجابة لاحتياجاتهم من السيولة، ورغم الجهود التي بذلت لتوفير التحليل الأمثل لمكونات السيولة الأفضل التي تجعل المصارف أقل عرضة لصدمات السيولة، فإنه لغاية الوقت الحالي لم يتم تحديد حجم السيولة الأمثل الذي تكون المصارف عنده أكثر أمناً¹.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف، وبشكل أكبر بكثير من المؤسسات المالية الأخرى؛ إذ لا تستطيع المصارف طلب مهلة من المودعين عند طلبهم سحب ودائعهم، كون ذلك يؤدي لزعزعة الثقة بين الزبون، والمصرف، على حين أن المؤسسات الأخرى تستطيع التفاوض مع الزبائن عند مطالباتها باستحقاقاتهم، وقد تطلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك لزعزعة الثقة، وذلك ما لا تستطيع المصارف القيام به².

كما أن ملاءة رأس المال مرتبطة بشكل مباشر، وغير مباشر بسيولة المصرف، فارتفاع سيولة المصرف تؤدي للتضحية بالإيرادات في حال قيامه بتصفية بعض موجوداته لرفع نسبة السيولة لديه؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم النمو في رأس المال. كما أن ارتفاع السيولة يفقد المصرف مصادر مهمة من الإيرادات التي تؤثر في أرباحه الصافية، وملاءته³.

ووفقاً للقوانين، والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية، فإنه يتوجب على المصارف الاحتفاظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة (5%) من متوسط الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع الأجل باستثناء ودائع الادخار السكني، وهي احتياطات إلزامية لا تُستعمل في الأنشطة التشغيلية، حُفّضت نسبة هذه الاحتياطات من (10%) إلى (5%) في عام 2011؛ بهدف تأمين استقرار القطاع المالي، والنقدي، وتمكينه من مواجهة أي حركة سحبيات محتملة، مع إمكانية تخفيض هذا المعدل لجزء من ودائع المصرف الموجهة لتمويل بعض أنواع المشاريع الاستثمارية⁴، وهي نسبة تلتزم المصارف بالإيفاء بها بحكم القانون.

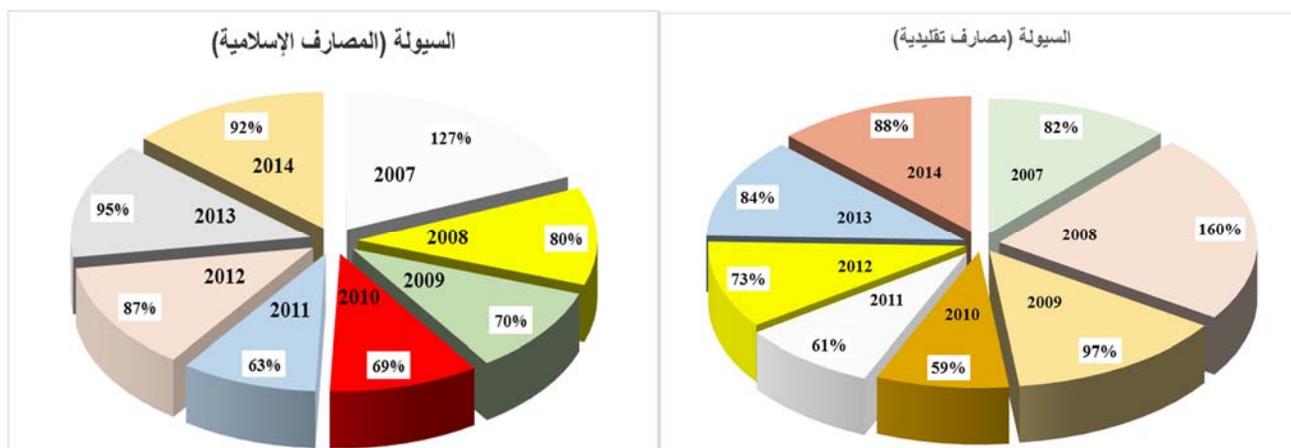
¹ Aspachs, O, Nier, E, Tiesset, M. (2005). "**LIQUIDITY, BANKING REGULATION AND THE MACROECONOMY**", Journal of Economic Literature, American Economic Association, P3.

² أبو رحمة، سيرين، مرجع سابق، ص 20.

³ MacDonald, S. S & Koch, T. W. (2006). "**Management of Banking**", Courier Westford, MA, Sixth Edition, P78.

⁴ التقرير السنوي الثامن للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، 2013، ص 17.

كما حدد (مجلس النقد والتسليف) نسبة السيولة لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، بنسبة (30%) بكافة العملات، وعلى ألا تقل عن (20%) بالليرات السوريّة¹، وبالعودة للجداول أعلاه، وبالنظر للشكل (8) يتضح لنا الآتي:



الشكل رقم (8)

- 1- يبلغ متوسط نسبة السيولة لدى المصارف السوريّة مجتمعة (86.79%)، وبانحراف معياري قدره (77.93%).
- 2- يبلغ متوسط نسبة السيولة للمصارف التقليديّة (87.44%)، وبانحراف معياري قدره (86.62%)، وتبلغ النسبة لدى المصارف الإسلامية (84.20%)، وبانحراف معياري مقداره (22.50%) أي إن المصارف التقليديّة في سوريّة ذات سيولة أكثر من المصارف الإسلامية، لكن بانحراف معياري أكبر عن المتوسط، وهو ما يعزز النتائج التي توصلنا إليها في الفصل السابق عند تحليل البنود النقدية في الميزانيات المجمعة؛ إذ تبين لدينا أن المصارف التقليديّة تحتفظ بالنسبة الأكبر من نقديتها على شكل سائل في صناديقها، ولدى المصرف المركزي، بالمقابل تحتفظ الإسلامية بالنسبة الأكبر من سيولتها على شكل أرصدة وإيداعات لدى المصارف، والمؤسسات المالية.
- 3- يلاحظ أنه في الفترة الأولى، وفي عامي /2009-2008/ امتلكت المصارف التقليديّة لنسبة أعلى من السيولة بالمقارنة مع الإسلامية، وكان العكس في عامي /2010-2007/، وفي الفترة الثانية امتلكت المصارف الإسلامية لنسبة أكبر من السيولة بالمقارنة مع التقليديّة، وذلك مع وجود تقارب نوعاً ما في عام 2011 الذي شهد لعمليات سحب كبيرة من الودائع، والذي يظهر أن المصارف التقليديّة كانت أكثر تأثراً به.
- 4- شهدت نسب السيولة لدى المصارف موضع البحث انخفاضاً في بعض السنوات، إلا أنها بقيت أكبر من النسبة المطلوبة من قبل (مجلس النقد والتسليف)، وباللغة (30%)، وبفارق كبير نوعاً ما مما يشير إلى أن المصارف السوريّة تحتفظ بنسب مرتفعة من الأموال الجاهزة بالمقارنة مع التزاماتها، الأمر الذي قد يؤثر في عوائدها، كون أنه يتوجب على المصارف جعل هذه النسبة منخفضة قدر الامكان.

¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (588/م/ن/ب 4)، عام 2009، ص 1.

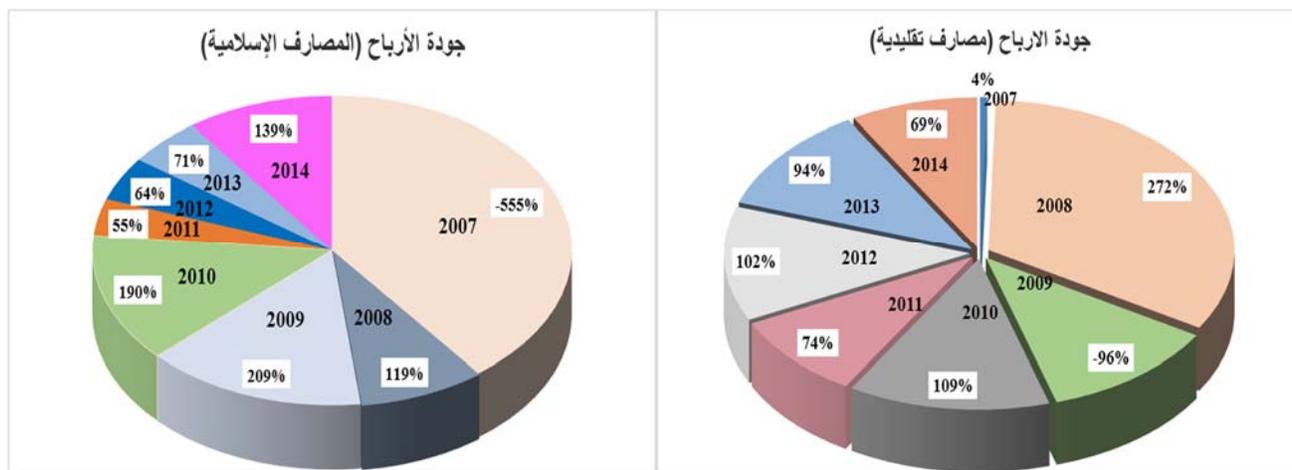
5- باستعراض متوسط نسبة السيولة للمصارف التقليدية (87.44%)، والإسلامية (84.20%)، والتي تقيس، وتقيم مدى قوة، أو ضعف سيولة المصارف بالمقارنة مع النسبة المطلوبة من (مجلس النقد والتسليف)، ووفقاً لنظام (CAMEL) نجد أن سيولة المصارف السورية تقع في المستوى الأول (أي التصنيف رقم 1).

(3) جودة الأرباح (EARNOUT):

تعتبر الربحية من أهم المؤشرات لضمان استمرار المصرف، كما تعتبر من النقاط الأساسية التي ينظر لها جميع الأطراف ذوي العلاقة مع المصرف، وعلى اختلافهم، وهي من المعايير الأساسية لتقييم أداءه.

ويرتبط التغيير في صافي الأرباح بين عام، وآخر بالتغيير في الإيرادات، والمصاريف، حيث أن زيادة الإيرادات ترتبط بزيادة نشاط المصرف في توظيف، واستثمار الأموال المتوفرة لديه، كما يؤثر انخفاض الأرباح إلى الزيادة في حجم المصروفات، أو انخفاض حجم الأنشطة لدى المصرف، لذلك تهتم المصارف بالتوفيق بين مصادر الأموال الداخلة، والخارجة؛ لوضع السياسات، والاستراتيجيات لتوجيه أعمال المصرف للمجالات الأكثر ربحية¹.

وبالعودة للجدول (23، 24، 25) أعلاه، وبالنظر للشكل رقم (9) نجد الآتي:



الشكل رقم (9)

1- يبلغ متوسط نسبة جودة الأرباح لدى المصارف السورية مجتمعة (77.58%)، وبانحراف معياري قدره (313.74%).

2- يبلغ متوسط نسبة جودة الأرباح للمصارف التقليدية (79.71%)، وبانحراف معياري قدره (324.88%)، ويبلغ متوسط

هذه النسبة لدى الإسلامية (52.60%)، وبانحراف مقداره (262.78%)؛ أي إن المصارف الإسلامية في سورية أرباحها

ذات جودة أكبر من المصارف التقليدية، وبانحراف معياري أقل عن المتوسط.

3- يلاحظ الارتفاع في هذه النسبة عام 2007 لدى المصارف الإسلامية، و2008 لدى التقليدية؛ ويعود ذلك لكونها سنوات

تأسيس كما أسلفنا، ونظراً لحجم المصاريف التي تكبدتها المصارف الجديدة بالمقارنة مع الإيرادات التي حققتها خلال ذات

¹ الفراء، أحمد، مرجع سابق، ص 83.

العام، وظهورها بشكلٍ سلبي لدى المصارف الإسلامية؛ يعود لكون إجمالي دخلها التشغيلي كان سالباً؛ والسبب هو الخسائر التي نجمت عن تغيرات أسعار الصرف، وإعادة تقييمها¹، إذ إنه من غير المنطقي أن يكون دخلها سالب، أي دفعت أرباح لم تحققها لأصحاب الودائع، مما يتعارض مع أسس عملها الفكرية والتشريعية.

وظهور هذه النسبة سالبة في عام 2009 لدى المصارف التقليدية، يعود لتحقيق عددٍ من المصارف الجديد لخسائر في ذلك العام؛ لكونها قد دفعت عمولات، وفوائد على الودائع المودعة لديها، أكثر من العمولات التي حصلت عليها، والفوائد التي جنتها من القروض التي منحتها، بالإضافة لمصاريف التأسيس، وخسائر تقييم القطع البنوي.

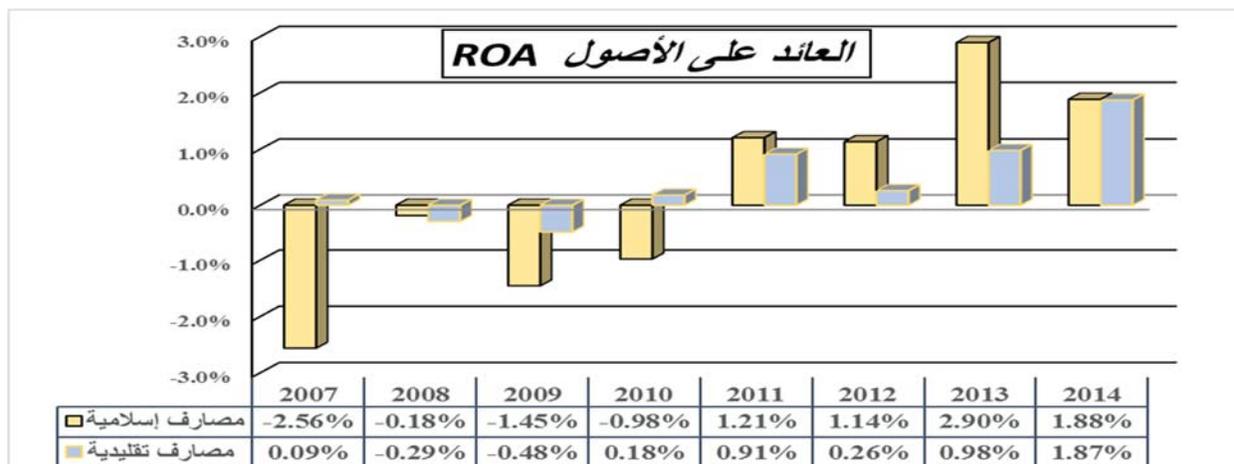
4- يلاحظ في فترة ما قبل عام 2011، أن نسبة جودة الأرباح لدى المصارف التقليدية كانت أفضل من الإسلامية، وفي فترة ما بعد عام 2011 إن المصارف الإسلامية كانت جودة الأرباح لديها أفضل مما هي عليه لدى التقليدية لغاية عام 2013، ولكن عند تحليل الإيرادات، والمصروفات لهذه المصارف في الفصل السابق تبين لنا أن المصارف الإسلامية تعاني من انخفاض الدخل الأساسي لها، والمتمثل بالدخل من التمويلات الممنوحة في عامي (2012-2013)، على حين أن دخل التقليدية لم يتأثر سوى في عام 2013، وإنه يشهد نمواً متواصلاً، أي أنه منطقياً يجب أن تحافظ المصارف التقليدية على تفوقها على الإسلامية في جودة الأرباح، كون المصدر الأساسي للدخل لديها لم يتأثر كما تأثر مصدر الدخل الأساسي للإسلامية، ولكن السبب الرئيس لظهور هذه النتيجة يعود للفوائد المدينة (المصرفيات) التي تدفعها هذه المصارف (التقليدية) بشكلٍ ثابت على الودائع*، والذي لم ينخفض بشكلٍ متناسب مع الانخفاض في التسهيلات الممنوحة، ومما يؤكد ذلك أنه في عام 2014 كانت جودة الأرباح لدى التقليدية أفضل من الإسلامية؛ ذلك لأن عدداً كبيراً من المصارف التقليدية خفض مدد الإيداع لديه، وبعضها أوقفها بالنسبة للشركات، وأبقاها فقط للأشخاص، ولمدد قصيرة الأجل**، مما نتج عنه الانخفاض في معدلات الفوائد المدفوعة، وبالتالي ظهور بعض التحسن في هذه النسبة.

ولا يقوم نظام (CAMEL) بتصنيف المصارف حسب المصاريف كما في النسبة أعلاه، ولكن يقوم بتصنيفها من خلال أرباحها؛ لذا سنقوم بتصنيفها من خلال نسبة العائد على الأصول (ROA) حيث سنقوم بتحليل، ومقارنة هذه النسبة لكلا النوعين، بالإضافة لنسبتي العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM)، ومن ثم إجراء التصنيف للمصارف حسب جودة أرباحها، إذ أن هذه النسب ستستخدم كمقياس لإبراز مدى ربحية المصارف موضع البحث، وبالعودة للجداول (23،24،25) أعلاه، وبالنظر للأشكال رقم (10،11،12) نلاحظ الآتي:

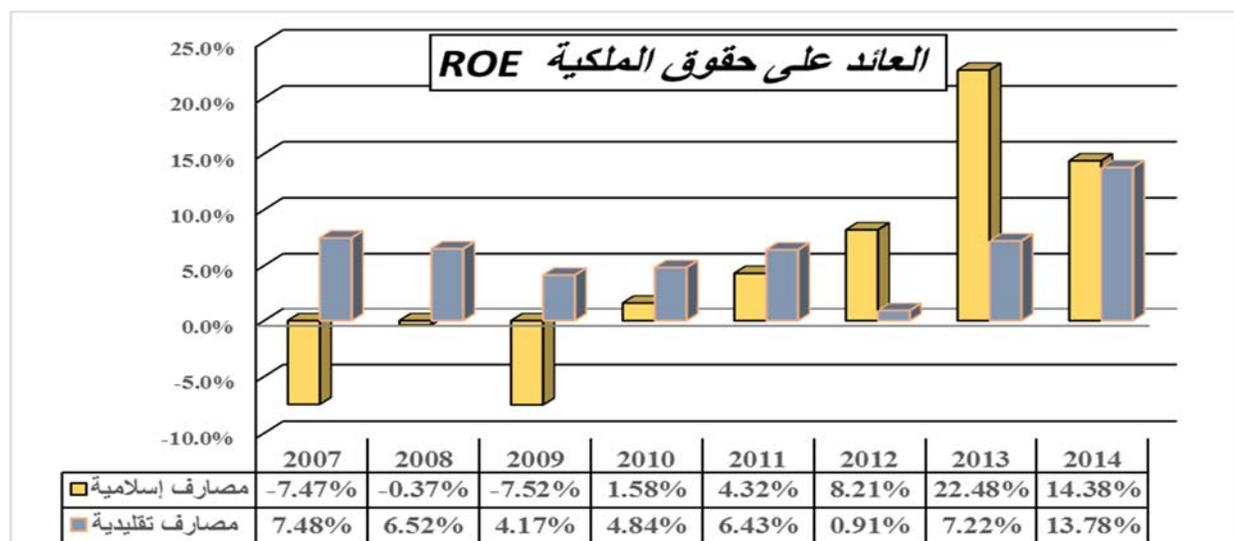
¹ ينظر في ذلك الملحق رقم (4): قائمة الدخل المجمع للمصارف الإسلامية.

* وذلك نظراً لحجوم الإيرادات لدى هذه المصارف بالمقارنة مع القروض الممنوحة؛ مما نتج عنه فجوة بين الفوائد المدينة والدائنة لديها.

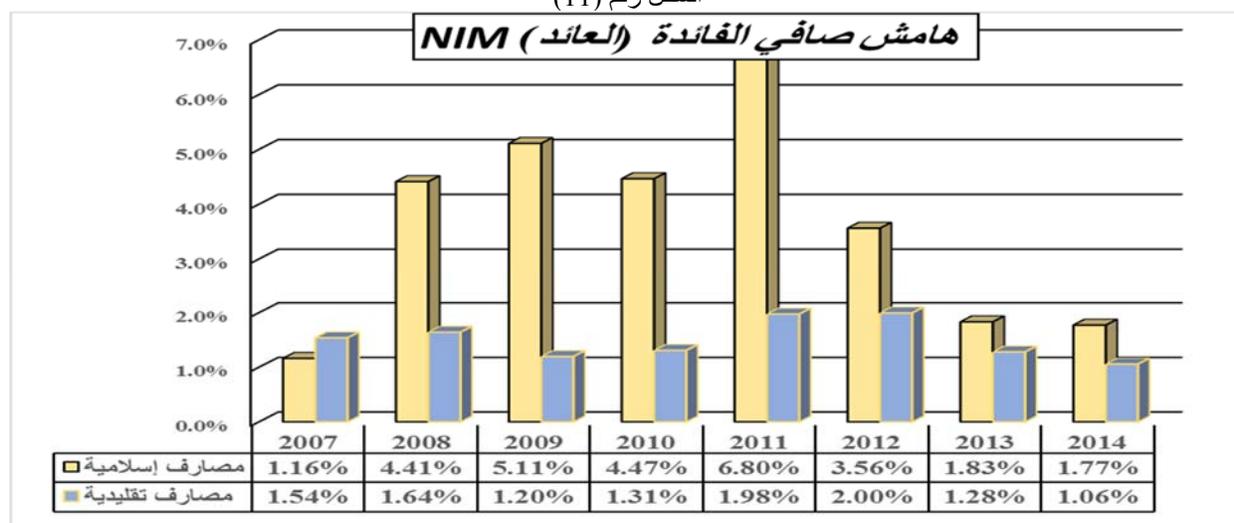
** مقتطفات من كلمة المدير العام للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عن استراتيجية عمل المصرف في اجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف، دمشق،



الشكل رقم (10)



الشكل رقم (11)



الشكل رقم (12)

1- يبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) لدى المصارف السورية مجتمعة (0.47%) بانحراف معياري قدره (1.82%)، ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) (6.25%)، وبانحراف قدره (11.24)، ومتوسط هامش الفائدة (العائد) (NIM) (1.93%)، وبانحراف قدره (2.47%).

2- يبلغ متوسط نسبة (ROA) للمصارف التقليدية (0.47%) بانحراف معياري قدره (1.67%)، وتبلغ هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية (0.48%) بانحراف معياري قدره (2.36%)، أي إن المصارف الإسلامية في سورية ذات عوائد على أصولها أكبر من المصارف التقليدية، وذلك رغم التقارب الكبير فيما بينهما، مما يعبر عن أن المصارف الإسلامية ذات كفاءة في استثمار أصولها لتوليد عائدات أكثر من المصارف التقليدية، ومنه فإن المصارف الإسلامية أكثر ربحية.

3- في فترة ما قبل عام 2011 هناك انخفاض في هذه النسبة لدى المصارف التقليدية، والإسلامية بشكل كبير في سنوات التأسيس، وهي نتيجة منطقية؛ كون إيرادات المصارف في هذه السنوات تكون أقل بكثير من مصاريفها كما ذكرنا سابقاً، ولكن يلاحظ عدم تحقيق المصارف الإسلامية لأية عوائد إيجابية على أصولها خلال الفترة المذكورة، على حين أن نتائج المصارف التقليدية كانت أقل انخفاضاً منها خلال ذات الفترة، وقد حققت نتائج إيجابية في عامي /2007 و/2010.

4- يلاحظ أنه في الفترة الثانية، وبشكل عام قد حققت المصارف الإسلامية لعوائد على أصولها أفضل نسبياً من التقليدية بالأخص عام 2013، لكن في عام 2014، حققت المصارف التقليدية لعوائد على أصولها مقاربة، وبدرجة كبيرة من عوائد الإسلامية، وهو ما يعزز النتيجة التي حصلنا عليها في دراسة جودة الأرباح أعلاه، حيث ظهر لدينا أن المصارف التقليدية كانت أرباحها أقل جودة من المصارف الإسلامية خلال فترة ما بعد عام 2011، وتغير هذا الوضع عام 2014، فأصبحت أرباح المصارف التقليدية أكثر جودة من الإسلامية؛ وذلك نظراً للخطوات التي اتخذتها هذه المصارف، والتي ذكرناها أعلاه من خلال تخفيض الفوائد المدفوعة على الإيداعات.

5- يبلغ متوسط نسبة (ROE) للمصارف التقليدية (6.37%) بانحراف معياري قدره (10.64%)، ويبلغ متوسط هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية (5.82%) بانحراف معياري قدره (13.67%)، أي إن المصارف التقليدية في سورية ذات عوائد على حقوق الملكية أكبر من المصارف الإسلامية، مما يعبر عن أن المصارف التقليدية في سورية ذات كفاءة أكبر في توليد الأرباح من كل ليرة من حقوق الملكية.

6- يلاحظ أنه في الفترة الأولى كانت المصارف التقليدية ذات عوائد أكبر على حقوق الملكية، وكانت نتائج المصارف الإسلامية منخفضة، وسالبة في معظم السنوات، أما في الفترة الثانية فقد تحسنت عوائد المصارف الإسلامية، وأصبحت أفضل من عوائد التقليدية.

7- بالعودة إلى تحليل المصاريف، والإيرادات في الفصل السابق، يتبين لنا أن معظم هذه الأرباح أي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، هي أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع لدى المصارف.

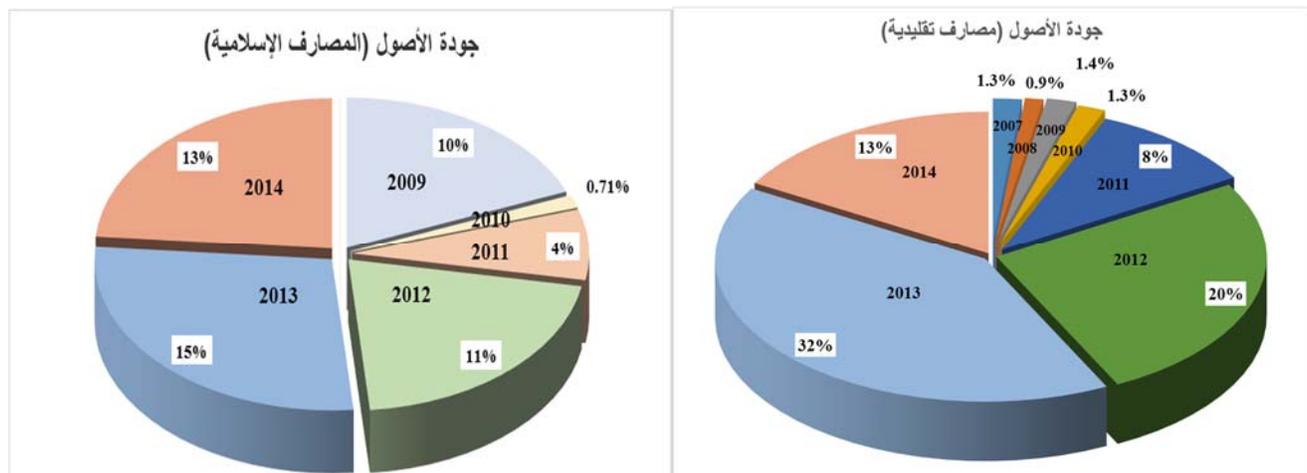
8- يبلغ متوسط نسبة (NIM) للمصارف التقليدية (1.5%) بانحراف معياري قدره (0.79%)، ويبلغ متوسط هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية (3.65%) بانحراف معياري قدره (2.62%)، أي إن المصارف الإسلامية في سورية أكثر ربحية من المصارف التقليدية من حيث إيجاد خيارات التمويل الأقل تكلفة، وهي ذات كفاءة أكبر في اتخاذ قرارات التوظيف للأموال المتوفرة لديها.

9- يلاحظ أنه، وخلال فترتي الدراسة كانت عوائد المصارف الإسلامية أكبر من عوائد التقليدية، وبشكل واضح مما يعبر عن أن أعمال، وتوظيفات المصارف الإسلامية كانت أكثر ربحية، وكفاءة من التقليدية، مع ظهور لبعض التقارب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

10- باستعراض متوسط نسبة (ROA) للمصارف التقليدية (0.47%)، والإسلامية (0.48%) التي تقيس، وتقييم مدى قوة، أو ضعف الربحية لدى المصارف، وبالمقارنة مع النسبة المطلوبة وفقاً لنظام (CAMEL) نجد أن المصارف السورية تقع في المستوى الرابع (أي التصنيف رقم 4)، بالتالي فإن المصارف السورية تواجه مشاكل حادة في الربحية، وصافي الربح لديها غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطيات الملائمة، والنمو برأس المال، وعليها تقوية الأداء في الأرباح لمنع الخسائر في رأس المال.

(4) جودة الأصول (ASSETQALT):

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام (CAMEL) لأنها تعتبر الجزء الحاسم من أنشطة المصرف الذي يقوده لتحقيق الإيرادات، ولأنّ حياة المصرف أصول جيدة يؤدي لدخل أعلى، وتقييم أفضل لكلا من السيولة، والإدارة، ورأس المال¹، وبالعودة للجداول (23،24،25)، وبالنظر للشكل رقم (13) نلاحظ الآتي:



الشكل رقم (13)

1- يبلغ متوسط نسبة جودة الأصول لدى المصارف السورية مجتمعة (9.60%)، وبانحراف معياري قدره (12.35%).

¹ الفراء، أحمد، مرجع سابق، ص 65.

2- يبلغ متوسط نسبة جودة الأصول للمصارف التقليدية (10.22%) بانحراف معياري قدره (13.20%)، ويبلغ متوسط هذه النسبة لدى الإسلامية (7.14%)، وبانحراف مقداره (7.97%)، أي إن المصارف الإسلامية في سورية تحتجز احتياطات للتمويلات التي تمنحها أقل من الاحتياطات التي تحتجزها التقليدية، وذلك بالنسبة للقروض، والتمويلات التي يمنحها كلٌ منها، وإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تحقيق المصرف لخسائر مستقبلية نتيجة القروض المتعثرة، والديون المعدومة المتراكمة لديه، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تمتلك لجودة أصول أفضل من التقليدية.

3- في الفترة الأولى كانت هذه النسبة منخفضة جداً لدى نوعي المصارف، فلم تتجاوز النسبة (1.5%) لدى المصارف التقليدية طيلة الفترة المذكورة، وكانت هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية صفر في عامي (2007-2008)؛ لكونها لم تشكل أية مخصصات، وارتفعت النسبة عام 2009 لتصل إلى (10%)؛ وذلك يعود لارتفاع رصيد ذمم البيوع وأرصدة التمويلات غير المنتجة من دون الأرباح المحفوظة لدى (مصرف سورية الدولي الإسلامي (SIIB)) بالتحديد، لتصل إلى حوالي (277) مليون ليرة سورية*، مما حدا بالمصرف لتشكيل مخصص لمقابلة نتائج هذه التمويلات؛ ومما أدى لارتفاع هذه النسبة لتصل لهذا الرقم.

4- في الفترة الثانية هناك ارتفاع ملحوظ في هذه النسبة لدى نوعي المصارف، ولدى التقليدية بشكل خاص، وشهد عام 2013 الارتفاع الأكبر في هذه النسبة لدى النوعين، فبلغ لدى التقليدية (32%)، ولدى الإسلامية (15%)، وفي عام 2014 تساوت النسبة، وبلغت (13%) لدى النوعين.

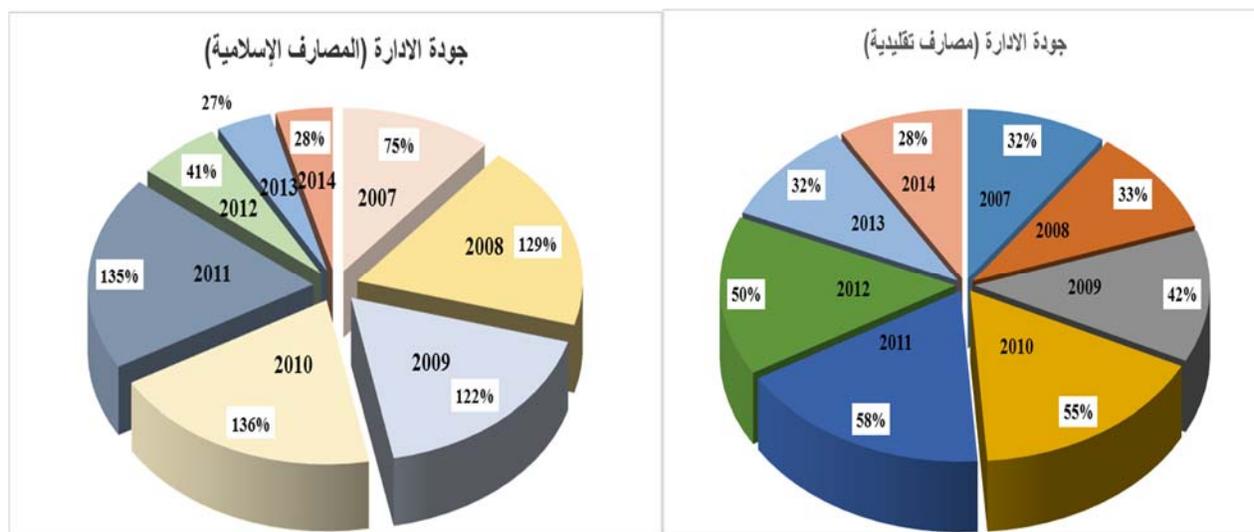
5- بالعودة للفصل السابق، وبالنظر للمخصصات التي تحجزها المصارف، يلاحظ أن متوسط مقدار النمو السنوي خلال فترة الدراسة الثانية للمصارف التقليدية يبلغ (239%)، بينما يبلغ لدى الإسلامية (235%)؛ وإن ظهور نتائج هذا المؤشر بهذا الشكل يعود لارتفاع المخصصات لدى المصارف التقليدية؛ والذي ينجم عن التسهيلات الائتمانية المتعثرة مما يؤدي لانخفاض في جودة الأصول لديها، بالمقارنة مع المخصصات، والتمويلات لدى المصارف الإسلامية.

6- باستعراض متوسط نسبة (Assetqult) للمصارف التقليدية (10.22%)، والإسلامية (7.14%) التي تقيس، وتقيّم مدى قوة، أو ضعف جودة الأصول لدى المصارف، وبالمقارنة مع النسب المطلوبة وفقاً لنظام (CAMEL) نجد أن المصارف السورية تقع في المستوى الثاني (أي التصنيف رقم 2 (نتائج مرضية)).

5) جودة الإدارة (MANAGEMENTOALT):

إن جودة الإدارة تقيس مدى كفاءة، وإنتاجية الإدارة في اجتذاب حجم أكبر من الودائع، وحجم سداد الديون لدى المصرف، وحالات العسر المالي التي قد يتعرض لها، ومدى نجاح الإدارة في تخفيض، وإدارة المخاطر التي يتعرض لها، وبالعودة إلى الجداول (23،24،25)، وبالنظر للشكل رقم (13) نلاحظ الآتي:

* البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009، مصرف سورية الدولي الإسلامي، 2010، ص 25.



الشكل رقم (14)

1- يبلغ متوسط نسبة جودة الإدارة لدى المصارف السورية مجتمعة (50.34%)، وبانحراف معياري قدره (40.75%).
 2- يبلغ متوسط نسبة جودة الإدارة للمصارف التقليدية (41.91%)، وبانحراف معياري قدره (18.56%)، ويبلغ متوسط هذه النسبة لدى المصارف الإسلامية (83.67%)، وبانحراف مقداره (75.36%)، وعليه فإن المصارف الإسلامية تتمتع بجودة إدارة أفضل من المصارف التقليدية، كونها أكثر فاعلية في الحصول على حجم أكبر من الودائع، بالمقارنة مع التمويلات التي تمنحها.

3- تفوق المصارف الإسلامية على التقليدية بهذه النسبة، وبشكل كبير لغاية عام 2011، وأما في عامي (2012-2013) تحسن الأداء لدى المصارف التقليدية، وتفوقت على الإسلامية، رغم وجود تقارب كبير بينها في النتائج، ولتتساوى لديهما عام 2014.

4- بقيت هذه النسبة متقاربة لدى المصارف التقليدية نوعاً ما خلال فترتي الدراسة، لكن بالنسبة للإسلامية شهدت نتائجها انخفاضاً كبيراً خلال الفترة الثانية، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الإيداعات لديها بالمقارنة مع التمويلات الممنوحة، وبشكل أكبر من التقليدية.

5- إن ظهور نتائج هذا المؤشر بهذا الشكل يتوافق من النتائج التي توصلنا لها في الفصل السابق عند تحليل الإيداعات، والتمويلات، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل هذه المصارف؛ إذ تبين أن المصارف الإسلامية تمتلك لمعدلات نمو في الإيداعات أكبر من معدلات النمو لدى التقليدية، وفي كلا فترتي الدراسة، ولم تشهد هذه الإيداعات انخفاضاً إلا في عام 2011، لكن التقليدية شهدت انخفاضاً في عامي 2011، و2012، أما بالنسبة للتمويلات، والتسهيلات الائتمانية، فشهدت التمويلات التي تمنحها المصارف الإسلامية انخفاضاً في الفترة الثانية بشكل عام ماعدا عام 2014 الذي شهد بعض النمو، أما للتقليدية، وخلال الفترة ذاتها فقد شهدت التسهيلات الائتمانية التي تمنحها انخفاضاً أيضاً، ولكن بنسب أقل من الانخفاض

الذي شهدته تمويلات المصارف الإسلامية، أي إن المصارف الإسلامية، والتقليدية قد خفضت التمويلات والتسهيلات وزادت الإيداعات.

6- يختلف هذا العنصر من نظام (CAMEL) عن العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام، فالتصنيف بناءً على هذا العنصر يخضع لنوع مختلف من الضوابط، حيث تقاس المؤشرات الإدارية لإدارة المصرف، من خلال دراسة رأي الجهات الرقابية على العمل المصرفي¹، لذا لن نقوم بتصنيف المصارف بناءً على هذا العنصر، وسنكتفي بالتصنيف بناءً على العناصر السابقة فقط.

وفيما يلي جدول يلخص النتائج التي حصلنا عليها من دراسة، ومقارنة أداء المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية حسب نظام (CAMEL)، والتصنيف النهائي لهذه المصارف حسب هذا النظام:

مقياس الأداء	المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية		النتيجة الإجمالية
	ما قبل 2011	ما بعد 2011	ما قبل 2011	ما بعد 2011	
كفاية رأس المال	%23	%15	%21	%18	المصارف التقليدية ذات كفاية برأس المال أكبر من الإسلامية.
السيولة	%86	%84	%99	%76	المصارف التقليدية ذات سيولة أكبر من الإسلامية.
جودة الأرباح	23%	%82	%71	%94	المصارف الإسلامية ذات جودة أرباح أكثر من التقليدية.
ROA	%-0.86	%1.8	%-0.12	%1.04	المصارف الإسلامية ذات عوائد على أصولها أكثر من التقليدية.
ROE	%-0.68	%12.3	%5.70	%7.05	المصارف التقليدية ذات عوائد أكبر على حقوق الملكية من الإسلامية.
NIM	%3.8	%3.5	%1.41	%1.58	المصارف الإسلامية ذات كفاءة أكبر من التقليدية في اتخاذ قرارات التوظيف للأموال المتوفرة لديها.
جودة الأصول	%2.78	%11.48	%1.64	%18.8	المصارف الإسلامية تمتلك لجودة في الأصول أكبر من التقليدية.
جودة الإدارة	%113.34	%54	%40	%42	المصارف الإسلامية تتمتع بجودة إدارة أفضل من التقليدية.
متوسط درجة التصنيف النهائي للمصارف السورية حسب جميع نتائج عناصر (CAMEL)	$2 = \frac{2 + 4 + 1 + 1}{4}$	$2 = \frac{2 + 4 + 1 + 1}{4}$			يتساوى تصنيف المصارف الخاصة السورية التقليدية، والإسلامية حسب جميع عناصر (CAMEL)، وحصلت على التصنيف رقم (2)، وبالتالي فإن هذه المصارف سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة.

الجدول رقم (26)

¹ الفراء، أحمد، مرجع سابق، ص 122.

ثانياً: اخبار الفرضيات:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال مقارنة الأوساط الحسابية لعناصر نظام (CAMEL) المحسوبة للمصارف الإسلامية، والتقليدية، والواردة في الجدولين (24، 25) أعلاه، عن طريق اختبار تحليل التباين باتجاه واحد (One way ANOVA)، ودراسة مدى وجود فروقات معنوية بين هذه المتوسطات، وقبول، أو رفض الفرضيات بناءً على ذلك:

❖ فرضيات اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova):

$H_{0, ANOVA}$: لا يوجد فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية لنتائج المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

$H_{1, ANOVA}$: هنالك فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية لنتائج المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

(1) كفاية رأس المال (CAPADQ):

ANOVA

CapAdq

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	20.265	1	20.265	.050	.824
Within Groups	41404.103	102	405.923		
Total	41424.368	103			

الجدول رقم (27)

بالنظر للجدول (27) أعلاه: نلاحظ أن قيمة (P-Value) $0.05 < 0.824$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ($H_{0, ANOVA}$)، ونرفض الفرضية البديلة ($H_{1, ANOVA}$)؛ أي إنه لا يوجد فروق معنوية في كفاية رأس المال بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

وعليه فإننا نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة ($H_{1, ANOVA}$) للدراسة، والقائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاية رأس المال بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية)، أي ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية من ناحية كفاية رأس المال.

(2) السيولة (Liquidity):

ANOVA

Liquidity

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	176.369	1	176.369	.029	.866
Within Groups	625429.104	102	6131.658		
Total	625605.473	103			

الجدول رقم (28)

بالنظر للجدول (28) أعلاه: نلاحظ أن قيمة (P-Value) $0.866 < 0.05$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ($H_0, ANOVA$)، ونرفض الفرضية البديلة ($H_1, ANOVA$)؛ أي إنه لا يوجد فروق معنوي في السيولة بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

وعليه فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة (H_2) للدراسة والقائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التقليدية والإسلامية في سورية)، أي ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في السيولة بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

(3) جودة الأرباح (EARNQULT):

ANOVA

Earnqult

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	16409.457	1	16409.457	.165	.685
Within Groups	10122433.082	102	99239.540		
Total	10138842.539	103			

الجدول رقم (29)

بالنظر للجدول (29) أعلاه: نلاحظ أن قيمة (P-Value) $0.685 < 0.05$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ($H_0, ANOVA$)، ونرفض الفرضية البديلة ($H_1, ANOVA$)؛ أي إنه لا يوجد فروق معنوي في جودة الأرباح بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

وعليه فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة (H_3) للدراسة والقائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالربحية بين المصارف التقليدية والإسلامية في سورية)، أي ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

(4) جودة الأصول (ASSETQULT):

ANOVA

Assetqult

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	159.451	1	159.451	1.045	.309
Within Groups	15562.406	102	152.573		
Total	15721.857	103			

الجدول رقم (30)

بالنظر للجدول (30) أعلاه: نلاحظ أن قيمة (P-Value) $0.309 < 0.05$ ، وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ($H_0, ANOVA$)، ونرفض الفرضية البديلة ($H_1, ANOVA$)؛ أي إنه لا يوجد فروق معنوية في جودة الأصول بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

وعليه فإننا نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة (H4) للدراسة، والقائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأصول بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية)، أي لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية في جودة الأصول.

5) جودة الإدارة (MANAGEMENTQULT):

ANOVA					
Mangmentqult					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	29229.387	1	29229.387	21.021	.000
Within Groups	141829.420	102	1390.485		
Total	171058.807	103			

الجدول رقم (31)

بالنظر للجدول (31) أعلاه: نلاحظ أن قيمة (P-Value) $0.05 < 0.000$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم (H0, ANOVA)، ونقبل الفرضية البديلة (H1, ANOVA)؛ أي إنه يوجد فروق معنوية في جودة الإدارة بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية.

وعليه فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة (H5) للدراسة، والقائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية).

وبمقارنة الأوساط الحسابية لجودة الإدارة لكل من المصارف التقليدية، والإسلامية، والواردة في الجدولين (24، 25)، نجد أن الوسط الحسابي للمصارف التقليدية (41,9%)، وللإسلامية (83,7%)؛ أي إنه يوجد فروق في جودة الإدارة بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في سورية، والمصارف الإسلامية ذات جودة إدارة أكبر من المصارف التقليدية.

ثالثاً: تحليل الانحدار:

يهدف هذا التحليل لإظهار العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة بعناصر نظام (CAMEL) كمتغيرات داخلية للمصرف (متغيرات اقتصادية جزئية)، ومتغير سعر الصرف (EXRate) كمتغير خارجي (متغير اقتصادي كلي)؛ إذ تشكل هذه العناصر مع سعر الصرف المتغيرات المستقلة، ومؤشرات أداء الربحية المصرفية (NIM-ROE-ROA)، والتي تشكل المتغيرات التابعة، إذ أنه سيستخدم هذا التحليل لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة كل على حدة، باستخدام نماذج انحدار بسيطة مما سيساعدنا على تحديد مدى قوة هذه العلاقة، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة؛ أي دراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف، ومدى قدرة المصارف على التحكم في أرباحها، وذلك على اعتبار أن علاقة الارتباط إذا كانت أكبر من (40%) تكون قوية، وأقل من ذلك تكون ضعيفة، وهذا عند مستوى معنوية (5%):

(1) العائد على الأصول (ROA):

تحليل الانحدار والارتباط بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (كفاية رأس المال)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	47.9	22.9	-2.37	.028
	المصارف التقليدية	20.2	4.1	-1.86	.067

الجدول رقم (32)

يلاحظ من الجدول (32) أعلاه: أنّ علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية قوية؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (47.9%)، وكانت قيمة معامل التحديد R² (22.9%)؛ أي إن كفاية رأس المال تستطيع تفسير (22.9%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.028)؛ بمعنى أن هنالك تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية فكانت علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بينهما (20.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R² (4.1%)؛ أي إن كفاية رأس المال تستطيع تفسير (4.1%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.067)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين السيولة والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (السيولة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	16	2.6	-0.71	.489
	المصارف التقليدية	21.5	4.6	-1.98	.051

الجدول رقم (33)

ومن الجدول (33) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين السيولة، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (16%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (2.6%)؛ أي إن السيولة تستطيع تفسير (2.6%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.489)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين السيولة، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين السيولة، والعائد على الأصول ضعيفة أيضاً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (21.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (4.6%)؛ أي إن السيولة تستطيع تفسير (4.6%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.051)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين السيولة، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأرباح والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأرباح)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	1.8	0	0.80	.937
	المصارف التقليدية	100	1	0.907	.367

الجدول رقم (34)

من الجدول (34) أعلاه يلاحظ: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (1.8%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0%)؛ أي إن جودة الأرباح لا تستطيع تفسير أي شيء من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.937)؛ بمعنى أنه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول كانت قوية جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (100%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (1%)؛ أي إن جودة الأرباح تستطيع تفسير (1%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.367)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأصول والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأصول)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	14.3	2	0.63	.537
	المصارف التقليدية	4.9	0.2	-0.44	.658

الجدول رقم (35)

ومن الجدول (35) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأصول، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (14.3%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (2%)؛ أي إن جودة

الأصول تستطيع تفسير (2%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (.537)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأصول، والعائد على الأصول كانت ضعيفة أيضاً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.2%)؛ أي إن جودة الأصول تستطيع تفسير (0.2%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.658)، بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الإدارة والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الإدارة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	4.5	0.2	-0.20	.846
	المصارف التقليدية	4.5	0.2	-0.40	.688

الجدول رقم (36)

ومن الجدول (36) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (4.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.2%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (0.2%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (.846)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الإدارة، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، والعائد على الأصول كانت ضعيفة أيضاً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.2%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (0.2%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.688)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الإدارة، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين سعر الصرف والعائد على الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (سعر الصرف)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على الأصول (ROA)	المصارف الإسلامية	56.7	32.2	3.004	.007
	المصارف التقليدية	38.5	14.8	3.74	.000

الجدول رقم (37)

ومن الجدول (37) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين سعر الصرف والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية كانت قوية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (56.7%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (32.2%)؛ أي إن سعر الصرف يستطيع تفسير (32.2%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛

إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.007)؛ بمعنى أن هنالك تأثيراً معنوياً بين سعر الصرف، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين سعر الصرف، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (38.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (14.8%)؛ أي إن سعر الصرف يستطيع تفسير (14.8%) من العائد على الأصول للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.000)؛ بمعنى يوجد تأثير معنوي بين سعر الصرف، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

2) العائد على حقوق الملكية (ROE):

تحليل الانحدار والارتباط بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (كفاية رأس المال)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	42.5	18	-2.04	.055
	المصارف التقليدية	10.3	1.1	-0.93	.356

الجدول رقم (38)

ويلاحظ من الجدول (38) أعلاه: أنّ علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية قوية؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (42.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (18%)؛ أي إن كفاية رأس المال تستطيع تفسير (18%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.055)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية فكانت علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، والعائد على حقوق الملكية ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بينهما (10.3%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (1.1%)؛ أي إن كفاية رأس المال تستطيع تفسير (1.1%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.356)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين السيولة والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (السيولة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	9.2	0.8	0.40	.691
	المصارف التقليدية	1.5	0	-0.13	.896

الجدول رقم (39)

ومن الجدول (39) أعلاه يتبين لنا: أنّ علاقة الارتباط بين السيولة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (9.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.8%)؛ أي إن السيولة

تستطيع تفسير (0.8%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية ، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج ، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.691)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين السيولة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين السيولة، والعائد على حقوق الملكية كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (1.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0%)؛ أي إن السيولة لا تستطيع تفسير أي شيء من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.896)؛ أي إنه لا يوجد تأثير معنوي بين السيولة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأرباح والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأرباح)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	4.3	0.2	-0.19	.853
	المصارف التقليدية	3.9	0.1	-0.35	.730

الجدول رقم (40)

من الجدول (40) أعلاه يلاحظ: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (4.3%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.2%)؛ أي إن جودة الأرباح تستطيع تفسير (0.2%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.853)؛ بمعنى أنه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، والعائد على حقوق الملكية كانت قوية جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (3.9%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.1%)؛ أي إن جودة الأرباح تستطيع تفسير (0.1%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.730)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأصول والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأصول)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	2.9	0.1	0.13	.901
	المصارف التقليدية	30.1	9.1	-2.84	.006

الجدول رقم (41)

ومن الجدول (41) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأصول، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (2.9%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.1%)؛

أي إن جودة الأصول تستطيع تفسير (0.1%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.901)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأصول، والعائد على الأصول ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.301%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (9.1%)؛ أي إن جودة الأصول تستطيع تفسير (9.1%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.006)؛ بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الإدارة والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الإدارة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	12.4	1.5	-0.54	.593
	المصارف التقليدية	28.5	8.1	-2.68	.009

الجدول رقم (42)

ومن الجدول (42) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (12.4%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (1.5%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (1.5%) من العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (.593)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الإدارة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، والعائد على حقوق الملكية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (28.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (8.1%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (8.1%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.009)؛ بمعنى أنه هنالك تأثير معنوي بين جودة الإدارة، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين سعر الصرف والعائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (سعر الصرف)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
العائد على حقوق الملكية (ROE)	المصارف الإسلامية	60.7	36.9	3.33	.004
	المصارف التقليدية	22.2	4.9	2.05	.043

الجدول رقم (43)

ومن الجدول (43) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين سعر الصرف، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية كانت قوية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (60.9%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (36.9%)؛ أي

إن سعر الصرف يستطيع تفسير (36.9%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.004)؛ بمعنى أن هنالك تأثيراً معنوياً بين سعر الصرف، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية؛ فإن علاقة الارتباط بين سعر الصرف، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (22.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (4.9%)؛ أي إن سعر الصرف يستطيع تفسير (4.9%) من العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.043)؛ بمعنى يوجد تأثير معنوي بين سعر الصرف، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية في سورية.

3) هامش صافي الفائدة/العائد (NIM):

تحليل الانحدار والارتباط بين كفاية رأس المال وهامش صافي الفائدة/العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (كفاية رأس المال)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	0.8	0	0.035	.972
	المصارف التقليدية	33.6	11.3	-3.21	.002

الجدول رقم (44)

ويلاحظ من الجدول (44): أن علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية ضعيفة؛ إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.8%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0%)؛ أي إن كفاية رأس المال لا تستطيع تفسير أي شيء من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.972)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية فكانت علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال، وهامش صافي الفائدة ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بينهما (33.6%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (11.3%)؛ أي إن كفاية رأس المال تستطيع تفسير (11.1%) من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.002)؛ بمعنى أنه هنالك تأثير معنوي بين كفاية رأس المال، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين السيولة وهامش صافي الفائدة/العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (السيولة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	86.5	64.9	-7.52	.000
	المصارف التقليدية	29.5	8.7	-2.78	.007

الجدول رقم (45)

ومن الجدول (45): أنّ علاقة الارتباط بين السيولة، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية كانت قوية جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (86.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (64.9%)؛ أي إن السيولة تستطيع تفسير (64.9%) من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.000)؛ بمعنى أنه يوجد تأثير معنوي بين السيولة، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية. أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين السيولة، وهامش صافي الفائدة كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (29.5%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (8.7%)؛ أي إن السيولة تستطيع تفسير (8.7%) من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.007)؛ أي إنه يوجد تأثير معنوي بين السيولة، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأرباح وهامش صافي الفائدة/ العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأرباح)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	14.6	2.1	0.644	.527
	المصارف التقليدية	1.1	0	-0.10	.919

الجدول رقم (46)

من الجدول (46) يلاحظ: أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (14.6%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (2.1%)؛ أي إن جودة الأرباح تستطيع تفسير (2.1%) من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.527)؛ بمعنى أنه لا يوجد علاقة بين جودة الأرباح، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأرباح، وهامش صافي الفائدة كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (1.1%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0%)؛ أي إن جودة الأرباح لا تستطيع تفسير أي شيء من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.919)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأرباح، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الأصول وهامش صافي الفائدة/ العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الأصول)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	0.56	0.3	-0.24	.809
	المصارف التقليدية	12.6	1.6	1.14	.257

الجدول رقم (47)

ومن الجدول (47): أنّ علاقة الارتباط بين جودة الأصول، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية كانت ضعيفة جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.3%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.3%)؛ أي إن جودة الأصول

تستطيع تفسير (0.3%) من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.809)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الأصول، وهامش صافي الفائدة ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (12.6%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (1.6%)؛ أي إن جودة الأصول تستطيع تفسير (1.6%) من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.257)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين جودة الأصول، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين جودة الإدارة وهامش صافي الفائدة/ العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (جودة الإدارة)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	59.7	25.6	3.243	.004
	المصارف التقليدية	28.1	7.9	2.63	.010

الجدول رقم (48)

ومن الجدول (48): أنّ علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية كانت قوية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (59.7%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (25.6%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (25.6%) من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.004)؛ بمعنى أن هنالك تأثيراً معنوياً بين جودة الإدارة، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين جودة الإدارة، وهامش صافي الفائدة كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (28.1%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (7.9%)؛ أي إن جودة الإدارة تستطيع تفسير (7.9%) من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.010)؛ بمعنى أنه هنالك تأثير معنوي بين جودة الإدارة، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية في سورية.

تحليل الانحدار والارتباط بين سعر الصرف وهامش صافي الفائدة/ العائد للمصارف الإسلامية والتقليدية

المتغير التابع	المتغير المستقل (سعر الصرف)	معامل الارتباط %R	معامل التحديد %R ²	(t)	Sig.
هامش صافي الفائدة/العائد (NIM)	المصارف الإسلامية	43	18.7	-2.07	.052
	المصارف التقليدية	18.2	3.3	-1.67	.099

الجدول رقم (49)

ومن الجدول (49) أعلاه يتضح لنا: أنّ علاقة الارتباط بين سعر الصرف، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية كانت قوية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (43%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (18.7%)؛ أي إن سعر الصرف يستطيع تفسير (18.7%) من هامش صافي العائد للمصارف الإسلامية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية

النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.052)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين سعر الصرف، وهامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية في سورية.

أما بالنسبة للمصارف التقليدية: فإن علاقة الارتباط بين سعر الصرف، وهامش صافي الفائدة لدى المصارف التقليدية كانت ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (18.2%)، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (3.3%)؛ أي إن سعر الصرف يستطيع تفسير (3.3%) من هامش صافي الفائدة للمصارف التقليدية، وأوضح اختبار t عدم صحة معنوية النموذج؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية (Sig.) (0.099)؛ بمعنى أنه لا يوجد تأثير معنوي بين سعر الصرف، والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية في سورية.

وفيما يلي جدول يلخص مخرجات تحليل الانحدار بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة للدراسة:

ملخص تحليل الانحدار بين مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية والتقليدية وعناصر نظام CAMEL وسعر الصرف

NIM		ROE				ROA				نوع المصارف	
تقليدية		إسلامية		تقليدية		إسلامية		تقليدية			إسلامية
معنوية العلاقة	%R ²										
معنوي	11.3	غير معنوي	0	غير معنوي	1.1	غير معنوي	18	غير معنوي	4.1	معنوي	22.9
معنوي	8.7	معنوي	64.9	غير معنوي	0	غير معنوي	0.8	غير معنوي	4.6	غير معنوي	2.6
غير معنوي	0	غير معنوي	2.1	غير معنوي	0.1	غير معنوي	0.2	غير معنوي	1	غير معنوي	0
غير معنوي	1.6	غير معنوي	0.3	معنوي	9.1	غير معنوي	0.1	غير معنوي	0.2	غير معنوي	2
معنوي	7.9	معنوي	25.6	معنوي	8.1	غير معنوي	1.5	غير معنوي	0.2	غير معنوي	0.2
غير معنوي	3.3	غير معنوي	18.7	معنوي	4.9	معنوي	36.9	معنوي	14.8	معنوي	32.2

الجدول رقم (50)

ومن الجدول (50) أعلاه يلاحظ التالي:

- 1- عدم وجود علاقات معنوية بين أي متغير من متغيرات الدراسة، وجميع مؤشرات الربحية المدروسة.
- 2- الانخفاض وبشكل عام في العلاقات بين المتغيرات الداخلية للمصارف، ومؤشرات الربحية، مما يشير إلى ضعف قدرات المصارف في التحكم بأرباحها.
- 3- انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المدروسة ذات العلاقة المعنوية مع مؤشرات الربحية، وبالأخص لدى المصارف التقليدية، وعدم قدرتها على تفسير جزء كبير من التغيرات في هذه المؤشرات، ماعدا هامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية، مما يطرح السؤال عن حقيقة هذه الأرباح ومنطقتها.
- 4- ارتفاع القدرة التفسيرية لسعر الصرف لدى المصارف الإسلامية مع (ROA)، و (ROE)، كما أنه لدى التقليدية لم يكن سواه ذا علاقة معنوية مع (ROA)، وهو أيضاً ذو علاقة معنوية مع (ROE)، وله قدرة تفسيرية جيدة نوعاً بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى، وبالعودة لتحليل الإيرادات، والمصاريف لهذه المصارف يلاحظ أن مجمل الأرباح التي تظهر لديها هي

أرباح غير محققة ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي، مما يفسر هذه العلاقة، إذ أن هذا البند كان المصدر الثاني للإيرادات لدى نوعي المصارف.

رابعاً: تحليل الارتباط:

ويهدف هذا التحليل لإظهار اتجاه العلاقة، ومنطقتيها بين متغيرات الدراسة المستقلة، والمتمثلة بعناصر نظام (CAMEL)، وسعر الصرف (EXRate)، والمتغيرات التابعة ممثلة بمؤشرات أداء الربحية (NIM-ROE-ROA):

Correlation Analysis – Conventional Banks

	CapAdq	Liquidity	Earnqult	Assetqult	Mangmentqult	EXRate	ROA	ROE	NIM
CapAdq	1	0.90	-0.02	-0.26	-0.24	-0.06	-0.20	-0.10	-0.34
Liquidity	0.90	1	0.07	-0.24	-0.55	-0.04	-0.22	-0.01	-0.29
Earnqult	-0.02	0.07	1	0.06	-0.01	0.03	0.10	-0.04	-0.01
Assetqult	-0.26	-0.24	0.06	1	0.02	0.58	-0.05	-0.30	0.13
Mangmentqult	-0.24	-0.55	-0.01	0.02	1	-0.32	-0.04	-0.29	0.28
EXRate	-0.06	-0.04	0.03	0.58	-0.32	1	0.38	0.22	-0.18
ROA	-0.20	-0.22	0.10	-0.05	-0.04	0.38	1	0.84	0.25
ROE	-0.10	-0.01	-0.04	-0.30	-0.29	0.22	0.84	1	0.22
NIM	-0.34	-0.29	-0.01	0.13	0.28	-0.18	0.25	0.22	1

الجدول رقم (51)

Correlation Analysis – Islamic Banks

	CapAdq	Liquidity	Earnqult	Assetqult	Mangmentqult	EXRate	ROA	ROE	NIM
CapAdq	1	0.24	-0.19	-0.40	0.00	-0.42	-0.48	-0.42	0.01
Liquidity	0.24	1	-0.46	-0.13	-0.54	0.25	-0.16	0.09	-0.87
Earnqult	-0.19	-0.46	1	0.35	0.08	0.14	0.02	-0.04	0.15
Assetqult	-0.40	-0.13	0.35	1	-0.31	0.58	0.14	0.03	-0.06
Mangmentqult	0.00	-0.54	0.08	-0.31	1	-0.53	-0.05	-0.12	0.60
EXRate	-0.42	0.25	0.14	0.58	-0.53	1	0.57	0.61	-0.43
ROA	-0.48	-0.16	0.02	0.14	-0.05	0.57	1	0.93	0.15
ROE	-0.42	0.09	-0.04	0.03	-0.12	0.61	0.93	1	-0.12
NIM	0.01	-0.87	0.15	-0.06	0.60	-0.43	0.15	-0.12	1

الجدول رقم (52)

ويلاحظ من مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدولين (51-52) أعلاه:

1- إن العلاقة بين كفاية رأس المال، ومؤشرات الربحية المدروسة (NIM-ROE-ROA) كانت جميعها سلبية بالنسبة للمصارف التقليدية، وكانت (ROE-ROA) لدى الإسلامية سلبية، و (NIM) إيجابية، وظهور العلاقة بهذا الشكل يعتبر أمر غير منطقي؛ كون أن معظم الدراسات تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين رأس المال، والربحية في المصارف¹، كما أنه وبالنظر لتحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة، يلاحظ بالنسبة للمصارف التقليدية إن العلاقة بين كفاية رأس المال، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية كانت غير معنوية، وكانت معنوية مع هامش صافي الفائدة فقط، وأما بالنسبة للمصارف

¹ Goddard, J., Molyneux, P., & Wilson, J.O.C. (2004). *The profitability of European banks*: A cross sectional and dynamic panel analysis. *The Manchester School*, P 364.

الإسلامية فإن العلاقة بين كفاية رأس المال، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة كانت غير معنوية، وكانت معنوية مع العائد على الأصول فقط.

الأمر الذي يخالف العديد من الدراسات التي أجريت على الموضوع أيضاً، والتي تشير إلى وجود علاقة معنوية بين كفاية رأس المال، وهذه المؤشرات للربحية في المصارف¹، إذ أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف يحفزها على الاستثمار، والتوسع بالائتمان، والتمويلات؛ كون ارتفاع هذه النسبة يعطي المصارف قدرة أكبر على استيعاب الخسائر المتوقعة. 2- العلاقة بين السيولة، ومؤشرات الربحية كانت جميعها سلبية، ماعدا العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية، وهو أمر منطقي؛ إذ أن احتفاظ المصارف بالسيولة بنسب مرتفعة، وعدم توظيفها على شكل تمويلات، أو قروض، أو استثمارات، سيؤدي إلى حرمانها من عوائد هذه الأموال، وبالتالي تأثر ربحيتها بذلك، وبالعودة إلى تحليل الانحدار يلاحظ أن العلاقة بين السيولة، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية لم تكن معنوية، وكانت العلاقة معنوية مع هامش صافي الفائدة/ العائد، وهذا لدى المصارف الإسلامية والتقليدية.

3- العلاقة بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول، وهامش صافي الفائدة كانت إيجابية، وعلاقتها مع العائد على حقوق الملكية كانت سلبية، ولم تكن هذه العلاقة معنوية مع أي مؤشر من المؤشرات المذكورة، ولدى النوعين.

4- العلاقة بين جودة الأصول، ومؤشرات الربحية كانت سلبية؛ فارتفاع المخصصات التي تحتجزها المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها، يؤدي بها لاحتجاز حجم أكبر من الأموال، والتي تجتري بشكل أساسي من الأرباح المحققة، مما يؤدي لانخفاض هذه الأرباح²، ولم تكن هذه العلاقة معنوية إلا مع العائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية.

5- العلاقة بين جودة الإدارة، وهامش صافي الفائدة كانت إيجابية، وعلاقتها مع العائد على الأصول، وحقوق الملكية كانت سلبية لدى نوعي المصارف، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن ارتفاع القروض، والتمويلات يولد عوائد أكبر للمصارف، وبالتالي يزيد من هامش صافي الفائدة، ومنها الربحية، وإن ظهور هذه العلاقة بشكل سلبي مع المؤشرين الآخرين؛ يعود إلى ارتفاع نسبة السيولة لديها، وعدم توظيفها للأموال المتوفرة لديها بشكل قروض.

6- العلاقة بين أسعار الصرف، و (ROA)، و (ROE) كانت إيجابية، فالتغيرات الكبيرة التي تشهدها أسعار الصرف التي هي تصاعدية بشكل عام تؤثر على مراكز القطع البنوية لدى هذه المصارف، والتي تقوم بدورها بإجراء إعادة تقييم له في نهاية كل دورة مالية، وتسجيل الفروقات المحققة على شكل أرباح غير محققة، كما يلاحظ أن علاقة (ROE) لم تكن إيجابية إلا مع متغير أسعار الصرف، وكانت العلاقة سلبية مع (NIM)، مما يشير إلى تأثر أعمال المصرف التشغيلية سلباً بتغيرات أسعار الصرف.

¹ Olalekan. A & Adeyinka. S. (2013). *CAPITAL ADEQUACY AND BANKS' PROFITABILITY: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA*, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 3 No. 10, P 91.

² Al-Gazzar. M, previous references, P45.

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليلات النظرية، والعملية التي قمنا بها في هذه الدراسة يمكن عرض النتائج، والتوصيات التي تم الحصول عليها كما يلي:

أولاً: النتائج:

1. تعاني المصارف في سورية - شأنها شأن أي مؤسسة مالية في دولة تشهد اضطرابات - من تأثير كبير بهذه الأحداث، مما يؤثر على أعمالها، وأرباحها، ونتائجها، وذلك على الرغم من أنها في الإجمال مصارف حديثة التأسيس؛ لكنها استطاعت الصمود؛ إذ لم تشهد السوق السورية أية عملية إفلاس، أو فشل مالي في أي مصرف سواءً أكان إسلامياً أم تقليدياً؛ أي يمكن القول إنها استطاعت إلى حد ما إدارة الأزمة التي تمر بها.

2. تستخدم المصارف التقليدية، والإسلامية في سورية أرباح تقييم مركز القطع البنوي كأداة لتحسين صورتها، وصورة نتائجها المالية؛ إذ يحتل هذا البند المرتبة الثانية من بين الإيرادات لديها، وتبلغ نسبته (32%) لدى كل منها، ويلاحظ التأثير الكبير للفترة الثانية على هذا البند، فقد شهد نمواً كبيراً، ومتصاعداً خلالها نتيجةً للتغيرات الكبيرة في أسعار صرف الليرة السورية مع العملات الأجنبية، وبالنظر لإجمالي الدخل التشغيلي بدون احتساب أرباح تقييم القطع البنوي، وبعد عزل هذه الأرباح، يلاحظ الفرق والتباين بين الدخل المعلن من قبل المصارف، والدخل الحقيقي في الفترة الثانية؛ إذ يلاحظ الانخفاض في دخل المصارف التقليدية في أعوام /2012-2013-2014/ مما يظهر مدى تأثير الظروف التي تمر بها في نتائج أعمالها؛ أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فلم ينخفض الدخل لديها إلا في عام 2014، وشهد دخلها نمواً خلال فترتي الدراسة؛ ولكن يمكن القول إن الظروف أثرت نوعاً ما على معدل النمو في دخلها، كما يمكننا القول أن نتائج أعمال المصارف الإسلامية، وإجمالي دخلها كانت أقل تضرراً من التقليدية كونها لم تشهد انخفاضاً، أو تحقيقاً للخسائر كما حدث لدى التقليدية بل إنها فقط شهدت تباطؤاً في النمو، وهذه النتيجة تأتي من الفرق بين طبيعة عمل كلا النوعين، الذي جاء في جانب المصارف الإسلامية.

3. بعزل بند أرباح تقييم مركز القطع البنوي من قائمة الدخل للمصارف المدروسة، وإجراء مقارنة بين إجمالي الدخل المحقق الفعلي، وإجمالي المصاريف الفعلية المتكبدة يلاحظ أن المصارف الإسلامية لم تتأثر أرباحها الفعلية بالظروف الصعبة ما بعد عام 2011 سوى في عام 2012، فاستمر النمو في الأرباح التي تحققت هذه المصارف، ولم تتعرض لأية خسائر، وذلك على العكس من التقليدية التي تشهد أرباحها الفعلية لخسائر كبيرة بدءاً من عام 2012، وإن أعلى دخل قد حققته المصارف التقليدية كان في عام 2008، على حين أن أعلى دخل قد حققته المصارف الإسلامية كان في 2013؛ فقد ساهمت الإيرادات - من الرسوم، والعمولات - في سد الثغرة التي ظهرت نتيجةً لانخفاض العوائد من التمويلات الممنوحة

إلى حدٍ ما؛ ولكن السؤال الذي لا بد أن يطرح: إن المصارف الإسلامية خفضت التمويلات التي تمنحها، وارتفعت نسب الإيداعات لديها، فما هو مصدر إيراداتها؟ هل هو الرسوم، والعمولات فقط، وإن كان كذلك؛ فهل تقوم المصارف بدفع الأرباح على هذه الإيداعات من العمولات، والرسوم التي تجنيها؟

4. بدأت هذه المصارف تعاني من حالات عسر، وعدم سداد كبيرة منذ عام 2011؛ فاحتل مخصص تدني الخسائر الائتمانية، والديون المشكوك فيها لدى نوعي المصارف المرتبة الثانية بين المصاريف، وبلغت نسبته أكثر من (25%) من إجمالي المصروفات، وقد شهد هذا البند نمواً، وتضاعفاً كبيراً خلال هذه الفترة لدى نوعي المصارف.

5. تعاني المصارف الإسلامية السوريّة من المشاكل ذاتها التي تعاني منها المصارف الإسلامية بشكلٍ عام حول العالم، من ارتفاع أعمال المربحة لديها بالمقارنة مع الأعمال الاستثمارية، فتشكل الإيرادات الاستثمارية لديها من أنشطتها الاستثمارية واستثماراتها الذاتية (4%، 3%) على التوالي من إجمالي الإيرادات، على حين تشكل الإيرادات التمويلية التي تشكل المربحة النسبة الساحقة منها (35%) مما يعبر عن ضعف الاستراتيجيات الاستثمارية لدى هذه المصارف، وتوجهها نحو العائد المضمون، والسريع الذي تشوبه الشبهة في بعض الأحيان.

6. المصارف السوريّة تحتفظ بنسب مرتفعة من الأموال الجاهزة بالمقارنة مع التزاماتها، فيبلغ متوسط نسبة السيولة لدى المصارف السوريّة مجتمعة (86.79%) الأمر الذي يؤثر على عوائدها، فقد أظهرت علاقة الانحدار والارتباط بين السيولة وهامش صافي الفائدة/ العائد (NIM) أنها علاقة معنوية، وسالبة؛ لأنه يتوجب على المصارف جعل هذه النسبة منخفضة قدر الإمكان.

7. وأظهرت الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر نظام (CAMEL) - للمصارف الإسلامية، والتقليدية في سوريّة - أن المصارف الإسلامية أفضل من التقليدية من حيث: جودة الأرباح، وجودة الأصول، وجودة الإدارة؛ على أن التقليدية كانت أفضل من الإسلامية من حيث: كفاية رأس المال، والسيولة، ويهدف اختبار كون هذه الفروق في الأداء معنوية، وذات دلالة إحصائية أجرينا تحليل التباين في اتجاه واحد (One Way Anova)، وتبين لنا أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأرباح، وجودة الأصول، وعليه فإننا رفضنا أربعة من فرضيات الدراسة البديلة وهي (H1, H2, H3, H4) وقبول الفرضيات العدمية بدلاً عنها، كما تبين لنا أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين المصارف الإسلامية، والتقليدية في جودة الإدارة، وعليه رفضنا فرضية العدم، وقبلنا الفرضية البديلة (H5) والقائلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الإدارة بين المصارف التقليدية، والإسلامية في سوريّة.

8. أظهرت الدراسة الإحصائية لمؤشرات الربحية أن المصارف الإسلامية أفضل من التقليدية من حيث العائد على الأصول (ROA) وهامش صافي الفائدة/ العائد (NIM)، على حين أن التقليدية أفضل من الإسلامية في العائد على حقوق الملكية (ROE).

9. عند تقييم أداء المصارف الخاصة السورية حسب الشرائح التي يصنف بها نظام (CAMEL) المصارف، تبين أنه يتساوى تصنيف المصارف التقليدية، والإسلامية حسب جميع عناصر (CAMEL)، وقد حصلت هذه المصارف على التصنيف رقم (2)؛ أي أنت في المستوى المرؤي، وحسب هذا التصنيف تكون هذه المصارف سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وقدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة؛ ولكن ظهور المصارف بهذا التصنيف لا يعبر عن واقعها تعبيراً تاماً؛ لأن أغلب السياسات التي تتبعها هذه المصارف هي سياسات أزمة، وبالعرف المصرفي هي سياسات غير منطقية كزيادة الإيداعات، وتخفيض (التسهيلات - التمويلات) التي تقوم بها المصارف الإسلامية، والتقليدية.

10. لاختبار العلاقة بين مؤشرات الربحية (المتغيرات التابعة: NIN-ROE-ROA)، و(المتغيرات المستقلة: عناصر نظام CAMEL، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)، أنشئت معادلات انحدار بسيطة بين كل متغير من المتغيرات التابعة، وكل متغير من المتغيرات المستقلة، وتبين لنا الآتي:

- 1) عدم وجود علاقات معنوية بين أي متغير من المتغيرات المستقلة، وجميع مؤشرات الربحية المدروسة.
- 2) الانخفاض وبشكلٍ عام في العلاقات بين المتغيرات الداخلية للمصارف، ومؤشرات الربحية مما يشير إلى ضعف قدرات المصارف في التحكم بأرباحها.
- 3) انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المدروسة ذات العلاقة المعنوية مع مؤشرات الربحية، ولاسيما لدى المصارف التقليدية، وعدم قدرتها على تفسير جزء كبير من التغيرات في هذه المؤشرات ما عدا هامش صافي العائد لدى المصارف الإسلامية.
- 4) ارتفاع القدرة التفسيرية لسعر الصرف في تفسير التغيرات في (ROA) و(ROE) لدى المصارف الإسلامية، ولدى المصارف التقليدية لم يكن سوى هذا المتغير ذا علاقة معنوية مع متغير (ROA)، وهو أيضاً ذو علاقة معنوية مع (ROE)، وله قدرة تفسيرية جيدة نوعاً ما بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى؛ ولكنه لم يكن ذا علاقة معنوية مع (NIM)، ولدى نوعي المصارف.

11. وعند إجراء اختبار تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة بهدف إظهار اتجاه العلاقة، ومنطقتيها فيما بينها الذي أظهر الآتي:

- 1) إن العلاقة بين كفاية رأس المال، ومؤشرات الربحية المدروسة (NIM-ROE-ROA) كانت جميعها سلبية بالنسبة للمصارف التقليدية، وأما بالنسبة للإسلامية فكانت (ROE-ROA) سلبية، و (NIM) إيجابية.
- 2) العلاقة بين السيولة، ومؤشرات الربحية كانت جميعها سلبية ما عدا العائد على حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية.

- (3) العلاقة بين جودة الأرباح، والعائد على الأصول، وهامش صافي الفائدة كانت إيجابية، وعلاقتها مع العائد على حقوق الملكية كانت سلبية، ولم تكن هذه العلاقة معنوية مع أي مؤشر من المؤشرات المذكورة، ولدى النوعين.
- (4) العلاقة بين جودة الأصول، ومؤشرات الربحية كانت جميعها سلبية، ولم تكن معنوية إلا مع العائد على حقوق الملكية لدى المصارف التقليدية.
- (5) العلاقة بين جودة الإدارة، وهامش صافي الفائدة كانت إيجابية، وعلاقتها مع العائد على الأصول، وحقوق الملكية كانت سلبية لدى نوعي المصارف.
- (6) العلاقة بين أسعار الصرف، و(ROA)، و(ROE)، كانت إيجابية، وإن علاقة (ROE) لم تكن إيجابية إلا مع متغير أسعار الصرف، وكانت علاقته مع (NIM) سلبية.

ثانياً: النوصيات:

1. ضرورة إفصاح المصارف الخاصة في سورية عن كافة بياناتها المالية بشفافية أكبر، وإجراء توحيد للمسميات الرئيسية لبنود قوائمها المالية لكل نوع على جدة (إسلامية - تقليدية)، وذلك من خلال التنسيق مع المصرف المركزي؛ لأن عرض البيانات بهذه الطرق، والأساليب يصعب من عمليات التحليل، والمقارنة، والتقييم لنتائج هذه المصارف.
2. يجب العمل على زيادة التواصل، والتنسيق بين القائمين على وضع السياسات النقدية، والمالية في سورية، وبين إدارات المصارف بهدف تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تتعرض لها نتيجة للتغيرات في القرارات النازمة للعمل المالي، والمصرفي التي تؤثر غالباً على استقرارها عندما تكون هذه القرارات لا تتناسب مع الوضع الذي تمر به هذه المصارف، ولاسيما ما يتعلق بجلسات التدخل التي يقوم بها مصرف سورية المركزي للحد من الانخفاض في سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية؛ لأنه - وحسب نتائج التقييم الذي قمنا به من خلال نظام (CAMEL) للمصارف السورية - تبين أن قدرة هذه المصارف على الصمود - أمام التحديات - جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة؛ لذا يجب مراعاة وضعها، والتخفيف من التقلبات الاقتصادية التي قد تؤثر على أعمالها؛ لأن أوضاعها لا تسمح لها بالتعرض لمثل هذه النكسات.
3. على المصارف الخاصة في سورية تأمين خطط، واستراتيجيات عمل بديلة للتمكن من مواجهة تغيرات حجم السيولة التي قد تتعرض لها، وتوفير نظام رقابة داخلي ذي كفاءة للتحقق من كفاية سياسة السيولة، وحسن تنفيذها بدلاً من تجميد كل هذا المقدار من الأموال بشكلٍ سائل، إذ إن نسبة السيولة لدى المصارف التقليدية بلغت في عام 2014 ستة أمثال رؤوس أموالها، على حين أنه قد بلغت هذه النسبة لدى الإسلامية - ولنفس العام - تسعة أمثال رؤوس أموالها، وإن المصارف السورية - وفي ظل الظروف التي تمر بها - أمام فرصة تاريخية لاختبار، وتطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية، وسوق رأس المال، وتطوير، وابتكار طرق، وأساليب جديدة للعمل المصرفي تتناسب، والظروف الصعبة التي قد تمر بها المؤسسات المالية بشكلٍ عام والمصرفية بشكلٍ خاص.

4. تأكيد أهمية التعلم، والاستفادة من المشكلات التي تواجهها المصارف، وتوثيقها ضمن تقارير توضح مسببات هذه المشكلات، والطرق التي تم، أو التي كان يجب أن يتم علاجها من خلالها بهدف زيادة الخبرة، والكفاءة، وفعالية التدابير الوقائية التي من الممكن أن تمنع، أو تحد من التعرض للأزمات المالية، أو المصرفية، وضمان رفع مستويات التعاون بين المصارف لمواجهة أي مشكلات حالية، أو مستقبلية.
5. على السلطات النقدية في سورية، وإدارات المصارف إعادة النظر في طرق، وأساليب احتساب مخصصات الديون المشكوك فيها؛ لأنها أصبحت تشكل عبئاً حقيقياً على نتائج أعمال المصارف العاملة في سورية؛ إذ إن هذا البند يحتل المرتبة الثانية من بين المصاريف التي تتكبدها.
6. ضرورة قيام المصارف بتحليل، وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع قدراتها المالية نظراً للظروف الصعبة التي تمرُّ بها، ولاسيما لدى المصارف التقليدية التي تحقق خسائر متتالية خلال فترة ما بعد عام 2011، وترافق هذه الخسائر بالارتفاع في المصاريف، الأمر الذي ينجم عنه زيادة الخسائر.
7. على المصارف الإسلامية في سورية العمل لتحقيق الكفاية في المنتجات المالية الإسلامية باعتماد الابتكار، والتجديد بما يخدم الاحتياجات التمويلية المختلفة، والابتعاد عن سياسة محاكاة المنتجات المالية التقليدية، وتخفيف التركيز على أعمال المربحة التي تشكل النسبة العظمى من التمويلات التي تمنحها.
8. على المصارف الإسلامية في سورية - على الرغم من أنها أفضل حالاً من التقليدية - السعي لزيادة الاستثمارات، والمشاركات التي تقوم بها - ولو بشكلٍ قصير الأجل - لكون الظروف الحالية لا تسمح باستثمارات، ومشاركات طويلة الأجل؛ فالسوق في سورية في حاجةٍ لعمليات ضخ أموال لإجراء عمليات استيراد، ولاسيما للمواد الأساسية؛ لتسهم في التخفيف من حدة نقص العرض وارتفاع الأسعار والاحتكار، التي يعاني منها السوق.
9. على المصارف التقليدية في سورية الاستفادة نوعاً ما من طريقة عمل المصارف الإسلامية التي تعتبر ناجحة بالنسبة لها، واستعمال بعض طرق، وصيغ التمويل الإسلامية، أو فتح نوافذ عمل إسلامية؛ ليس بهدف تجميع الأموال، وزيادة السيولة، وتخفيض النفقات؛ ولكن بهدف زيادة عمليات التمويل، والاستثمار في الاقتصاد، وتحسين نتائج هذه المصارف.
10. على المصارف السورية العمل لتشكيل صناديق استثمار مشتركة بينها؛ لتقوم من خلالها ببعض عمليات الاستثمار القصيرة، أو متوسطة الأجل داخل البلاد - ولو كانت بعوائد قليلة - بهدف تحريك الكتلة النقدية المجمدة لديها، أو القيام بعمليات استثمار خارج البلاد في الدول الصديقة التي تضمن عدم الحجز على هذه الأموال.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. القرآن الكريم.
2. صحيح مسلم، صحيح البخاري.
3. انجيل متى.
4. دويدي، رجاء. (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، ط 1، دمشق: دار الفكر.
5. المومني، منذر، السروجي، عنان. (2004). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن باستخدام النسب المالية، دراسة مقارنة، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، ص ص 113-155، جامعة آل البيت، الأردن.
6. بورقبة، شوقي. (2011). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
7. سلما، محمد. (2012). محددات الربحية في المصارف العامة العاملة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
8. حمرة، محمد. (2012). إدارة المصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
9. الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف، ط 1، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
10. الراوي، خالد. (2003). إدارة العمليات المصرفية، ط 2، عمان: دار المناهج.
11. الزرير، رانيا، حمزة، محي الدين. (2010). محاسبة المنشآت المالية، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
12. كتاب الاقتصاد النقدي. (2010). كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
13. الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق. (2011). النقود والمصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
14. العجلوني، أحمد. (2014). نظرية التمويل الإسلامي وأدواته (مدخل مالي معاصر)، جامعة القصيم، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
15. سويلم، سامي. (2013). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، ط 1، الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات.
16. العلي، صالح. (2005). المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية، ط 1، دمشق: اليمامة للطباعة والنشر.
17. الزحيلي، وهبة. (2002). المعاملات المالية المعاصرة، دمشق: دار الفكر.
18. الشاعر، برهان. (2004). عقد المضاربة وتوظيف الأموال، دمشق: دار الغزالي.
19. محيسن، عبد الحليم. (1989). تقييم تجربة البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية.
20. عطية، محمد. (1984). محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
21. عاصي، أمارة. (2011). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
22. الهيتي، عبد الرزاق. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
23. وهيب، قحطان. (2006). مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد.
24. الشمري، ناظم. (1988). النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.
25. خنوسة، عديلة. (2013). بحث بعنوان: إيجاد سوق أوراق مالية إسلامية كمنهج لمعالجة الأزمات المالية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد أكتوبر.
26. صيغ التمويل الإسلامي، المزايا والعقبات. (1988). مجلة البنوك الإسلامية، العدد 63.
27. الشعراوي، عايد فضل. (2010). المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
28. بوصافي، كمال. (2011/4/6). بحث بعنوان: تقييم الخدمات والمنتجات المصرفية في البنوك الإسلامية وآليات تحسينها، المؤتمر الدولي الأول بعنوان "صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"، المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت، الأردن.
29. التوم، حسب الرسول، منصور، مصطفى، حمد الله، حسن. (2012). مقالة بعنوان: مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد الخامس.

30. خليل، سامي. (1981). النقود والبنوك، الكتاب الأول، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة.
31. شرف، كمال، أبو عراج، هاشم. (1993). النقود والمصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
32. نوال، جمعون. (2005). بور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
33. نوفل، صبري. (2011). مقالة بعنوان: التمويل المصرفي للمشروعات، منشورات المعهد العربي للتمويل والاستثمار، مصر.
34. بوجلال، محمد، بورقبة، شوقي. (2010). تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، ص 53-82، السعودية.
35. فاضل، عبد الرزاق، عواد، منذر، الجندي، ياسر. (2003). الرياضيات المالية والعمارة، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
36. بدوي، أحمد. (1985). معجم المصطلحات الاقتصادية، بيروت: دار الكتاب اللبناني.
37. الحناوي، محمد، عبد السلام، عبد الفتاح. (1998). المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، مصر: الدار الجامعية.
38. صديقي، نجاة الله، المصري، رفيق. (2003). بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز.
39. المشهراوي، أحمد حسين، (2007)، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة.
40. صوان، محمود. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، عمان: دار وائل للنشر.
41. الفخري، سيف هشام. (2009). مقالة بعنوان: صيغ التمويل الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
42. حسن، محمود محمد. (1997). العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية (المرابحة، المضاربة)، مطبوعات جامعة الكويت.
43. ابن منظور. (1958). معجم لسان العرب، ط 4، الجزء الثاني، بيروت: دار الفكر.
44. العلي، صالح. (2014). المصارف الإسلامية، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
45. المصري، رفيق. (د.ت.). المصارف الإسلامية دراسة شرعية لعدد منها، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
46. الأشقر، محمد. (1994/5/2). السلم والاستصناع ومدى إمكانية الاستفادة من البنوك الإسلامية منهما، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن.
47. المغربي، محمد الفاتح. (2013). بحث بعنوان: الإجارة المنتهية بالتمليك بين النظرية والتطبيق، كلية العلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.
48. متولي، هشام. (1974). أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سورية.
49. محمد، سالم (د.ت.). دراسة استجابة المصارف السورية للتحويل إلى مصارف شاملة، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق.
50. زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد4، المجلد(27)، اللاذقية.
51. الشحادة، عدنان، هزي، أسامة. (2006). دراسة ظاهرة المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جزء مكمل لرسالة الماجستير، دمشق.
52. المفتي، نسرین. (2011). المصارف الإسلامية وأثرها في نمو الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
53. كنعان، علي. (2003). بحث بعنوان: الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.
54. غندور، فاروق. (2011). أثر الرقابة على المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
55. دراسة بعنوان: القطاع المصرفي السوري واقع وفاق. (2007)، اعداد المركز الاقتصادي السوري، سورية.
56. حموي، فواز، إسماعيل، محمد. (2011). قياس جودة الخدمة في القطاع المصرفي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 6، المجلد(33)، اللاذقية.
57. الخلف، عمر. (2011). تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سورية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

58. الفطاني، سليمان. (2008/3/1). بحث بعنوان، تجارب ماليزيا في تطوير الاقتصاد والصيرفة والتمويل الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جدة.
59. الحياي، وليد. (2007). التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن.
60. هندي، منير. (1997). الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط3، القاهرة: المكتب العربي الحديث للنشر.
61. شبيب، دريد. (2005). مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
62. الطويل، عمار. (2008). مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
63. عمار، بن مالك. (2011). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
64. عبد الله، علي. (2008). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن.
65. الحياي، وليد. (د.ت). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاغن.
66. قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوة، رغيد. (2008). مبادئ التمويل، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
67. الشماع، خليل، عبد الله، خالد. (1990). التحليل المالي في المصارف، بيروت: منشورات اتحاد المصارف العربية.
68. باهرمز، أسماء. (2014). مقدمة في بحوث العمليات، السعودية: سبويه للطباعة والنشر الرقمي.
69. الشريف، فهد. (د.ت). الاقتصاد الرياضي 2، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.
70. نديم، مريم. (2012). تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
71. خنفر، مؤيد، المطارنة، غسان. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط 2، الأردن: دار المسيرة للنشر والطباعة.
72. شيخ عثمان، عمر. (2009). إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
73. سامر، قنطجبي. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط 2، حماه، سورية: دار أبي الفداء العالمية للنشر.
74. الغريب، ناصر. (2002). إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، مصر: منشورات اتحاد المصارف العربية.
75. الفراء، أحمد. (د.ت). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
76. أبو رحمه، سيرين. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.
77. الغصين، راغب، الزرير، رانيا. (2014). الرقابة المالية والإدارية في المصارف، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
78. صالح، مفتاح، فاطمة، رحال. (2013/10/9). مداخلة بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا.
79. قرارات مجلس النقد والتسليف رقم (588/م/ن/ب 4) عام 2009، رقم (253/م/ن/ب 4) عام 2007.

المواقع الإلكترونية:

1. www.ar.wikipedia.org
2. www.en.wikipedia.org
3. scholar.google.com
4. www.financialtimes.com
5. www.investopedia.com
6. www.econ.worldbank.org

7. www.banquecentrale.gov.sy
8. www.dse.sy
9. www.scfms.sy
10. www.math.nyu.edu
11. [مواقع المصارف الخاصة والعامة في سورية](#)

المراجع الأجنبية:

1. Alkassim, Faisal. (2005). **The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries.** (A Comparative Study), (N.P.).
2. Moin. M. (2008). **Performance of Islamic Banking and Convention Banking in Pakistan,** (A Comparative Study), Master thesis, School of Technology and Society, university of Skovde.
3. Alatram. K. (2009). **A Comparative study between Islamic and Commercial (Conventional) banks in Middle Eastern countries,** Master thesis, Business School, Bangor University, UK.
4. Al-Gazzar. M. (2014). **The Financial Performance of Islamic VS Conventional Banks: In The GCC & MENA Region,** (An Empirical Study), Bachelor's Dissertation/ Senior Year Project, The British University In Egypt, Cairo.
5. Van Horne, J., & Wachowicz, J. (2005). **Fundamentals of Financial Management** (12th Ed.). New York: Pearson Education Limited.
6. Earnst & Young. (2013). **The World Islamic Banking Competitiveness Report.**
7. El Qorchi. (2005). **Islamic Finance Gears Up,** Finance and Development, (Washington: International Monetary Fund
8. Khan. F. (2010). **How 'Islamic' is Islamic Banking,** Journal of Economic Behavior & Organization, 76.
9. Widagdo. A. K. (2008). **The Interest Prohibition and Financial Performance of Islamic Banks: Indonesian Evidence,** international business research, Vol, 1No.3.
10. Michelle de Mourgues. (1993). **la monnaie système financier et théorie monétaire,** 3édition, économique, Paris.
11. Global financial development report. (2014). **Islamic banking database.**
12. Cour de technique bancaire. (2005) **société interbancaire de formation.** France.
13. Brooks. C. (2008) **Introductory Econometrics for Finance,** second Edition, Cambridge University.
14. Chen. K. H. Shlmerda. T. A. (1981). **An Empirical Analysis of useful financial ratios,** Western finance association 1981 meetings, Stanford University.
15. Dang. U. (2011). **The CAMEL rating system in banking supervision,** Degree thesis, International Business, Arcada University of Applied Sciences.
16. Javaid, S. Anwar. J. Zaman. K. & Gafoor. A. (2011). **Determinants of Bank Profitability in Pakistan: Internal Factor Analysis,** Mediterranean journal of social sciences, 2, (1). ISSN 2039-2117.

REFERENCES.....المراجع

17. Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , **Bank Management** ,4th ed. , John Wiley & Son's Inc. U.S.A.
18. Grier, W. A. (2007). **Credit Analysis of Financial Institutions**, 2nd ed. Euromoney Institution Investor PLC.
19. Rose, P.S. (2012). **Commercial Bank Management**, 4ed. New York: McGraw Hill International Editions.
20. Samad. A. (2004). "**Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of Bahrain**". IIUM Journal of Economics and Management.
21. Aspachs. O. Nier. E. & Tiesset. M. (2005). "**LIQUIDITY, BANKING REGULATION AND THE MACROECONOMY**", Journal of Economic Literature, American Economic Association.
22. MacDonaldS. S. & Koch, T. W. (2006). "**Management of Banking**", Courier Westford, MA, Sixth Edition.
23. Goddard, J., Molyneux, P. & Wilson, J.O.C. (2004). **The profitability of European banks**: A cross sectional and dynamic panel analysis. The Manchester School.
24. Olalekan. A & Adeyinka. S. (2013). **CAPITAL ADEQUACY AND BANKS' PROFITABILITY**: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 3 No. 10.

قائمة المركز المالي المجمعة للمصارف التقليدية									
Consolidated Statement of Financial position of conventional Banks									
الأرقام بمليين الليرات السورية									(1) الملحق رقم
Statement of Financial position	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
ASSETS:	الموجودات:								
Cash and Balances at Central Bank	68,490	79,011	104,645	128,155	78,632	115,698	130,444	164,210	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
Balances at Banks	73,703	79,911	69,868	57,328	81,741	83,605	160,654	203,765	أرصدة لدى المصارف
Deposits at Banks	40,598	47,013	69,578	90,221	34,290	24,066	45,168	52,493	إيداعات لدى المصارف
Financial Assets Held for Trading	365	311	320	349	394	10	9	10	موجودات مالية للمتاجرة
Direct Credit Facilities ,Net	65,903	110,186	146,686	219,997	202,702	159,257	130,505	129,682	صافي تسهيلات انتمائية مباشرة
Financial Assets- Loans and advances to banks	5,335	5,758	4,451	2,415	6,641	978	-	-	موجودات مالية - قروض وسلف
Financial Assets Available for Sale	5,445	2,621	11,292	18,185	19,756	14,517	19,803	15,445	موجودات مالية متوفرة للبيع
Investments in Affiliates	-	-	-	-	-	350	359	369	استثمارات في شركات حليفة
Derivative Financial Instruments	-	1	-	-	-	-	-	-	مشتقات مالية
Financial Assets Held to maturity	474	438	2,697	6,925	10,080	16,304	35,538	35,068	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
Projects in progress	0	227	418	263	-	-	-	-	مشاريع قيد التنفيذ
Fixed Assets	6,019	10,082	13,835	16,774	17,901	17,032	16,535	16,764	موجودات ثابتة
Intangible Assets	529	542	519	491	460	458	431	952	موجودات غير ملموسة
Deferred Tax Assets	130	159	232	402	527	2,079	5,206	5,133	موجودات ضريبية مؤجلة
Other Assets	2,635	3,638	3,716	4,614	3,197	3,720	5,289	9,163	موجودات أخرى
Statutory blocked funds with Central Bank of Syria	1,438	2,015	3,282	4,882	6,334	7,838	12,339	15,880	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
Total Assets	271,064	341,913	431,539	551,001	462,653	445,912	562,281	648,935	مجموع الموجودات
Liabilities, shareholders' equity and minority:	المطلوبات وحقوق المساهمين والأقلية:								
Liabilities:	المطلوبات:								
Banks Deposits	10,954	16,888	21,693	27,252	36,587	31,001	53,370	63,823	ودائع مصارف
Customers Deposits	223,902	275,515	346,816	441,331	327,399	310,441	393,783	446,858	ودائع عملاء
Cash Margins	10,021	13,641	15,105	14,591	20,149	15,445	13,325	16,672	تأمينات نقدية
Dues to Bank	-	-	713	-	-	-	-	-	ذمم دائنة للمصرف المسيطر
Sundry Provisions	107	259	128	211	392	1,126	3,793	5,764	مخصصات متنوعة
Loans and Borrowing	-	-	-	281	334	464	861	1,188	أموال مقترضة مساندة
Provision for Income Tax	784	1,304	1,249	1,432	1,143	23	1	70	مخصص ضريبية الدخل
Deferred Income Tax Liabilities	-	-	-	59	41	72	42	15	مطلوبات ضريبية مؤجلة
Other liabilities	6,538	5,508	6,378	9,830	8,931	16,432	13,343	10,606	مطلوبات أخرى
Total liabilities	252,306	313,115	392,081	494,987	394,977	375,003	478,518	544,996	مجموع المطلوبات
Shareholders' Equity:	حقوق المساهمين:								
Authorized Capital	16,750	24,750	34,500	50,085	59,645	59,895	59,895	59,895	رأس المال المصرح به
Unsubscribed Capital	-	-	-	-	(1,128)	(1,128)	(1,045)	(821)	رأس المال غير المكتتب به
Capital Issued and Subscribed and Paid in Full	16,750	24,750	34,500	50,085	58,517	58,767	58,849	59,074	رأس المال المصرح والمكتتب به
issuance primume	148	140	140	130	130	130	130	130	علاوة الإصدار
Increased Capital Expenses	-	-	-	(93)	(17)	-	-	-	مصاريف زيادة رأس المال
Legal Reserve	315	755	1,225	1,713	1,902	1,902	1,902	1,923	احتياطي قانوني
Special Reserve	315	755	1,225	1,713	1,812	1,812	1,812	1,833	احتياطي خاص
Accumulated Change in Fair Value	(12)	(92)	128	190	144	358	274	166	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع
Retained Earnings unrealized / (Accumulated losses)	2,037	3,581	3,585	2,258	(839)	(10,172)	(34,687)	(43,480)	أرباح مدورة محققة / (خسائر متراكمة)
General Reserve for Financing Risks	-	-	-	866	1,518	1,518	1,518	1,518	احتياطي عام لمخاطر التمويل
Retained Earnings Unrealized	(796)	(1,312)	(1,587)	(1,091)	4,270	16,353	53,712	82,698	أرباح (خسائر) مدورة غير محققة
Total Shareholders' Equity	18,757	28,578	39,217	55,769	67,436	70,667	83,510	103,862	مجموع حقوق المساهمين
Minority Interest	-	220	242	245	241	241	253	275	حقوق الأقلية
Total Shareholders' Equity	18,757	28,798	39,458	56,014	67,677	70,908	83,763	104,137	مجموع حقوق المساهمين
Total Liabilities & Shareholders' Equity	271,063	341,913	431,539	551,001	462,653	445,912	562,281	649,133	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة المركز المالي المجمع للمصارف الإسلامية									
Consolidated Statement of Financial position of Islamic Banks									
الأرقام بملايين الليرات السورية									الملحق رقم (2)
Statement of Financial Position	من التأسيس حتى نهاية 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
ASSETS:									الموجودات:
Cash and Balances at Central Bank	7,675	11,360	23,924	29,620	21,093	30,658	27,254	49,052	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
Current accounts and short-term deposits in banks	7,473	11,124	16,167	15,620	28,151	76,060	118,336	124,750	الحسابات الجارية والإيداعات القصيرة الأجل لدى المصارف
Deposits at Banks	0	6,265	9,933	5,592	4,816	7,748	25,600	27,226	إيداعات لدى المصارف
Receivables and balances of financing activities	1,680	14,207	20,937	42,845	37,965	32,989	28,294	35,055	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
Assets under liquidation or investment	0	151	160	264	238	103	350	825	موجودات قيد التصفية أو الاستثمار
Lease purchase	0	4	28	324	312	281	244	187	الإجارة المنتهية بالتمليك
	0	0	0	0	140	764	548	931	مشاركات
Investments in Subsidiaries and Associates	0	88	91	57	55	57	55	53	استثمارات في شركات تابعة وزميلة
	0	0	0	192	225	244	246	425	استثمارات عقارية
Financial Assets Available for Sale	53	116	55	1	1	1	3	95	موجودات مالية متوفرة للبيع
Financial Assets Held for Trading	0	0	0	4	3	3	0	0	موجودات مالية للمتاجرة
Financial Assets Held to Maturity	0	179	87	0	168	80	289	984	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	87	0	0	1,145	1,426	1,681	1,846	2,504	معدات وممتلكات
Fixed Assets	251	916	907	1,374	2,113	2,059	1,978	2,165	موجودات ثابتة مادية
Projects under implementation	847	761	1,406	634	124	231	259	0	مشاريع قيد التنفيذ
Intangible Assets	71	110	108	136	117	91	55	34	موجودات غير ملموسة
Deferred Income Tax Assets	38	62	62	80	84	190	740	1,459	موجودات ضريبية مؤجلة
Other Assets	15	100	113	384	728	302	708	731	موجودات أخرى
Statutory blocked funds with Central Bank of Syria	722	708	702	963	1,419	2,250	3,094	4,025	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
Investment Funds	0	0	0	62	239	227	0	0	صناديق الاستثمار
Total Assets	18,912	46,151	74,679	99,297	99,417	156,019	209,898	250,501	مجموع الموجودات

تابع للملحق رقم (2)

المطلوبات:									Liabilities
ايداعات لمصرف سورية المركزي	35,631	28,977	4,192	2,493	586	0	0	0	
ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية	44,454	39,439	47,234	3,229	1,363	3,903	482	3,491	
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	45,982	46,650	32,213	13,530	16,610	1,939	7,208	8,663	
تأمينات نقدية	43,974	26,713	13,044	12,603	2,137	2,087	3,029	5,049	
هامش الجدية	0	94	64	128	613	0	0	453	
مخصص فروقات القطع التشغيلي	27	19	21	0	0	0	0	0	
مخصص ضريبة الدخل	114	0	0	232	236	0	85	125	
مخصص لقاء مخاطر محتملة	123	11	0	0	0	0	0	0	
مطلوبات أخرى	2,829	1,651	3,021	2,878	1,200	57	273	906	
مجموع المطلوبات	173,134	143,555	99,789	35,094	22,745	7,986	11,076	18,687	
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق:									
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	47,253	41,400	36,144	46,998	63,700	3,878	27,927	48,870	
احتياطي مخاطر الاستثمار	309	89	404	311	208	0	41	118	
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق	220,696	185,044	136,336	82,403	86,654	11,864	39,044	67,675	
حقوق المساهمين:									
رأس المال	18,393	18,052	18,043	16,512	12,943	7,500	7,500	7,502	
مصاريف زيادة رأس المال	0	0	0	(19)	0	0	0	0	
احتياطي قانوني	93	31	0	67	92	0	30	74	
احتياطي خاص	0	0	0	67	100	0	30	74	
احتياطي عام مخاطر التمويل	177	177	177	177	86	0	0	0	
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع	214	41	41	41	13	0	0	(5)	
أرباح مدورة غير محققة	15,680	9,794	2,839	686	(326)	(256)	(389)	(446)	
أرباح مدورة محققة	(4,754)	(3,243)	(1,450)	(546)	(297)	(196)	(64)	(197)	
مجموع حقوق المساهمين	29,802	24,852	19,649	16,982	12,611	7,048	7,107	7,002	
مجموع حقوق الجهة غير المسيطرة	3	3	34	32	32	0	0	2	
مجموع حقوق الملكية	29,805	24,854	19,682	17,014	12,643	7,048	7,107	7,004	
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	250,501	209,898	156,019	99,417	99,297	18,912	46,151	74,679	
Total Liabilities & Shareholders' Equity	18,912	46,151	74,679	99,297	99,417	18,912	46,151	74,679	

قائمة الدخل المجمعة للمصارف التقليدية									
Consolidated Statement of Income of Conventional Banks									
الأرقام بملايين الليرات السورية									الملحق رقم (3)
Statement of Income									قائمة الدخل:
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان:
Interest Income	11,129	13,800	15,179	18,957	22,895	23,074	20,709	21,049	الفوائد الدائنة
Interest Expense	(7,080)	(6,911)	(7,791)	(10,195)	(12,218)	(13,625)	(12,903)	(13,181)	الفوائد المدينة
Net interest income	4,049	6,888	7,388	8,761	10,678	9,449	7,806	7,868	صافي الدخل من الفوائد
Commissions and Fees Income	1,469	1,957	2,356	2,789	3,025	2,722	3,996	3,864	العمولات والرسوم الدائنة
Commissions and Fees Expense	(61)	(136)	(100)	(141)	(136)	(264)	(605)	(198)	العمولات والرسوم المدينة
Net Income from Fees and Commissions	1,408	1,821	2,256	2,647	2,889	2,458	3,391	3,666	صافي الدخل من العمولات والرسوم
Net Income from Interest, Fees and Commissions	5,457	8,709	9,645	11,409	13,567	11,907	11,198	11,534	صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم
Net Gains from Foreign Currencies	-1	385	595	716	1,140	1,247	1,964	1,709	صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
Gains (losses) Evaluation Differences in Exchange unearned	(538)	(516)	(333)	496	5,314	12,391	37,532	30,615	أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
Net Gains (losses) Financial Assets Held for Trading	36	(490)	105	28	40	93	133	121	صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع
Profits of Financial Assets Available for Sale	33	(5)	10	12	(13)	9	5	(1)	أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للمتاجرة
Net Gain on Sale of Financial Assets - Loans and Advances	0	0	42	40	0	0	0	0	صافي أرباح موجودات مالية قروض وسلف
Loss on Sale of Financial Assets Held to Maturity	0	0	0	0	0	-8	48	0	خسائر بيع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
Losses on Financial Derivatives	0	0	0	0	(3)	(6)	(14)	(17)	خسائر مشتقات مالية
Other Operating Income	38	69	182	82	98	132	205	183	صافي إيرادات تشغيلية أخرى
Other Revenue	0	0	0	0	0	0	48	193	إيرادات أخرى
Total operating income	5,025	8,152	10,245	12,783	20,141	25,764	51,118	44,338	إجمالي الدخل التشغيلي
Employees Expenses	(1,266)	(1,884)	(2,855)	(3,739)	(4,266)	(4,384)	(5,241)	(5,365)	نفقات الموظفين
Depreciation of Fixed Assets	(346)	(538)	(863)	(1,116)	(1,384)	(1,383)	(1,240)	(1,118)	استهلاكات موجودات ثابتة
Amortization of Intangible Assets	(51)	(65)	(76)	(79)	(71)	(59)	(54)	(107)	إطفاءات موجودات غير ملموسة
	0	123	114	0	0	0	0	0	دعم مالي
Provision for Direct Credit and Facilities	(240)	(307)	(559)	(653)	(5,810)	(14,943)	(28,900)	(11,195)	مخصص تندي الخسائر الائتمانية
Sundry Provisions	(17)	(78)	(39)	(56)	(221)	(562)	(2,201)	(3,057)	مخصصات متنوعة
Other Expenses	(1,013)	(1,625)	(2,300)	(2,653)	(2,801)	(2,902)	(3,710)	(4,146)	مصاريف تشغيلية أخرى
Other Losses	0	(80)	0	0	(25)	(81)	(37)	0	خسائر أخرى
Total Expenses	(2,933)	(4,453)	(6,578)	(8,295)	(14,578)	(24,313)	(41,382)	(24,988)	إجمالي المصروفات التشغيلية
	0	0	0	0	0	21	26	26	حصة المصرف من أرباح الشركات الحليفة
Net (loss) Income Before Tax	2,092	3,698	3,667	4,488	5,563	1,472	9,761	19,376	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
Net Income / (Expense) Income Tax	(676)	(1,197)	(1,221)	(1,265)	(841)	1,572	3,104	365	صافي إيرادات / (مصروف) ضريبة الدخل
Net Income	1,416	2,501	2,446	3,223	4,723	3,044	12,865	19,741	صافي الربح / (الخسارة)
Return to:									العائد إلى:
Sharholders Equity	1,117	1,962	2,141	2,292	2,243	763	2,143	4,302	مساهمي المصرف
Minority Interest	0	0	6	3	(4)	1	11	23	حصة الأقلية
	1,117	1,962	2,147	2,295	2,239	764	2,155	4,325	

قائمة الدخل المجمعة للمصارف الإسلامية									
Consolidated Statement of Income of Islamic Banks									
الأرقام بملايين الليرات السورية									الملحق رقم (4)
Statement of Income:	من التأسيس وحتى نهاية 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	البيان:
Islamic Financing Activities Revenue	22	850	1,706	2,824	3,677	3,218	2,210	2,322	إيرادات الأنشطة التمويلية الإسلامية
Islamic Investment Activities Revenue	164	225	267	186	183	242	216	301	إيرادات الأنشطة الاستثمارية الإسلامية
Allowance for Doubtful Debts	0	0	(198)	(70)	(800)	(1,158)	(4,124)	(3,126)	مخصص ديون مشكوك بتحصيلها
Amortization of Capital Lease	0	(0)	(15)	(61)	(67)	(31)	(37)	(39)	اهتلاك الإيجار المنتهي بالتمليك
Operating expenses shared with the holders of unrestricted investment accounts	0	0	0	(46)	(45)	(9)	(12)	(16)	مصاريف تشغيلية مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
Total revenue Islamic Financing and Investment	186	1,075	1,761	2,832	2,948	2,263	(1,747)	(557)	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
Total Return on Unrestricted Investment Accounts	(16)	(717)	(1,332)	(1,941)	(2,119)	(1,935)	(1,106)	(1,531)	إجمالي العائد على حسابات الاستثمار المطلق
Bank's share as Speculator	3	174	397	733	677	377	337	281	حصة المصرف كمضارب من حسابات الاستثمار المطلق
The share of unrestricted investment accounts holders of operating expenses	0	0	0	44	45	9	0	0	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من المصاريف التشغيلية
Return on Unrestricted Investment Accounts	(13)	(543)	(935)	(1,165)	(1,397)	(1,549)	(769)	(1,250)	العائد على حسابات الاستثمار المطلق
	174	531	826	1,667	1,551	713	(2,516)	(1,808)	حصة المصرف من دخل حسابات الاستثمار المطلق (كمضارب ورب عمل)
Bank's share from the income of unrestricted investment accounts (as speculator and business owner)	0	0	2	48	99	241	481	591	إيرادات المصرف من استثماراته الذاتية
Bank Revenue from own investment	16	136	190	249	458	931	2,400	2,104	إيرادات رسوم وعمولات
Fees and commissions Expense	(5)	(4)	(3)	(0)	(1)	(659)	(460)	(662)	أعباء رسوم وعمولات
Net Income from Fees and Commissions	11	132	186	249	457	272	1,940	1,441	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
Gains from Foreign Exchange	(30)	61	77	81	170	862	673	820	صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
Gains (losses) Resulting from The Evaluation of The Structural Position	(256)	(133)	(57)	119	1,012	2,154	6,955	5,885	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
Bank's share from the income of unrestricted investment accounts	0	21	1	18	24	16	20	69	تصيب المصرف من إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا
Other Operating Income	0	8	5	14	33	55	238	106	إيرادات تشغيلية أخرى
Total Income	(101)	620	1,040	2,197	3,346	4,314	7,790	7,105	إجمالي الدخل التشغيلي
Employees Expenses	(124)	(240)	(325)	(551)	(768)	(855)	(941)	(1,245)	نفقات الموظفين
Depreciation	(30)	(83)	(133)	(164)	(235)	(272)	(274)	(289)	استهلاكات وإطفاءات
Amortization	(50)	0	0	(124)	0	0	0	0	مصاريف التأسيس
Recovery of allowances for potential risks and burdens	0	(5)	2	(2)	(3)	(482)	(131)	(134)	استرداد (مخصصات) لقاء أعباء ومخاطر مختلفة
Allowances for potential risks and burdens	0	(2)	1	(2)	(6)	(67)	(246)	0	مخصصات لقاء أعباء ومخاطر محتملة
Recovery of allowances for potential risks and burdens	0	0	(297)	(38)	(64)	(438)	(666)	(560)	مخصص تدني قيمة الوكالة الاستثمارية
Other Expenses	(185)	(171)	(264)	(475)	(582)	(802)	(896)	(1,045)	مصاريف تشغيلية أخرى
Total Expenses	(388)	(502)	(1,016)	(1,355)	(1,658)	(2,915)	(3,154)	(3,273)	إجمالي المصروفات التشغيلية
Net (Loss) Income Before Tax	(490)	119	25	842	1,687	1,399	4,636	3,832	الربح قبل الضريبة
Income / (expense) of deferred income tax	38	(60)	(125)	(219)	(272)	106	554	605	إيراد/(مصرف) ضريبة الدخل المؤجل
Net (loss) Income	(452)	58	(101)	623	1,415	1,505	5,190	4,437	ربح (خسارة) الفترة
Returned To:									العائد الي:
Bank Shareholders	(236)	(76)	(368)	628	1,097	1,503	5,189	4,437	مساهمي المصرف
Minority Interest	0	0	0	(4)	(1)	2	0	0	حقوق الجهة غير المسيطرة